



الآثار المتبادلة للهجرة اليمنية

الجزء الثاني

الأثر المتبادل للهجرة اليمنية ومدى مساهمتها في تحقيق
التنمية المستدامة في الوطن والمهجر
مكوّن الهجرة الحضرية



الآثار المتبادلة للهجرة اليمنية

الجزء الثاني

(9 - 2)

الأثر المتبادل للهجرة اليمنية ومدى مساهمتها
في تحقيق التنمية المستدامة في الوطن والمهجر
مكوّن الهجرة الحضرية

الأثار المتبادلة للهجرة اليمنية (تسعة أجزاء)

الطبعة الأولى 2022م

رقم الإيداع بدار الكتب 2022/72

الناشر: مؤسسة الخير للتنمية الاجتماعية

مؤسسة الخير للتنمية الاجتماعية

ص.ب (18226) صنعاء – اليمن

هاتف: 01-442432

بريد الكتروني info@muhajirun-ye.org

رابط الموقع www.muhajirun-ye.org

يمنع طبع هذا الكتاب أو جزء منه بكل طرق الطبع والتصوير إلا بإذن
خطي من المؤسسة.



مؤسسة الخير للتنمية الاجتماعية
Al Khair Foundation For Social Development

راعي المشروع – رئيس مؤسسة الخير للتنمية الاجتماعية

الأستاذ / علوان سعيد محمد الشيباني

أسماء فريق دراسة الآثار المتبادلة للهجرة اليمنية (ترتيب أبجدي):

- 1- أ. أحمد صالح الجبلي
- 2- د. أحمد قائد الصائدي
- 3- أ. أحمد عبده سيف
- 4- د. أحمد محمد عبد اللاه السقاف
- 5- أ. العزي محمد حمود الصلوي
- 6- د. أمين محمد سعيد نويصر
- 7- د. جمال حزام محمد النظاري
- 8- أ. جمال عبد الرحمن الحضرمي
- 9- أ. حسن عبد الوارث محمد البناء
- 10- د. حمود صالح العودي
- 11- د. شائف شرف عثمان الحكيمي
- 12- د. صادق عمر مكنون
- 13- د. صالح أبوبكر بن الشيخ أبوبكر
- 14- أ. عبد الباري محمد طاهر
- 15- عبد الله محمد عبد الله بن ثعلب
- 16- د. عمرو معد يكرب الهمداني
- 17- أ. قادري أحمد حيدر الأديمي
- 18- أ. محمد عبد الوهاب الشيباني

باحثون مشاركون بأوراق بحثية

1. أ. أكرم محمد علي المصنعي
2. أ. فؤاد علي الشرجبي
3. أ. محمد سلطان اليوسفي
4. د. محمد عبدالرحمن سجوه
5. د. يحيى محمد أحمد غالب

المساعدون التنفيذيون

1. رحاب عبده علي الصغير
2. عزام أحمد غيلان الشيباني
3. ليلى عبدالقادر العبسي – سكرتارية مركز الدراسات

تصحيح لغوي

1. د. عبدالله علي الكوري
2. د. محمد حسين خاقو
3. د. عبده محمد صالح الحكيمي

تصميم الغلاف

إخلاص عبدالله طه علي

محتوى الجزء الثاني

1. الملخص التنفيذي Executive Summary والإطار النظري
د. صالح أبوبكر بن الشيخ أبوبكر..... 7
2. دراسة "التأثير المتبادل للهجرة الحضرية إلى إندونيسيا
وسنغافورة والحجاز 1850-1950م"
د. صادق عمر مكنون..... 35
3. دراسة "الهجرة اليمنية الحديثة والمعاصرة إلى المملكة
العربية السعودية ودول الخليج العربية (1950- 2000م)"
د. عبدالله محمد عبدالله بن ثعلب..... 133
4. دراسة "مساهمة المهاجرين في التنمية المستدامة في الوطن
والمهجر" (الهجرة الحضرية أنموذجاً)
د. أحمد محمد عبد اللاه السقاف..... 195

تمهيد نظري

د. صالح أبوبكر بن الشيخ أبوبكر (*)

(*) باحث مشارك - جامعة حضرموت. رئيس فريق حضرموت في مشروع دراسة الآثار المتبادلة للهجرة اليمنية.

تمهيد نظري

تبنّت "مؤسسة الخير للتنمية الاجتماعية" المنبثقة عن مجموعة "العالمية للسفريات والسياحة UNIVERSAL" مشروع إجراء دراسة ميدانية للهجرة اليمنية عبر العصور؛ للبحث في آثارها الإيجابية والسلبية على مجرى التطور العام والتنمية في اليمن على وجه الخصوص، وبلدان المهجر عامة؛ لاستخراج الدروس والعبر من تلك التجربة الإنسانية للشعب اليمني. ولعل "الهجرة الحضرمية" تشكل الظاهرة الأبرز وحلقة الوصل في سلسلة الهجرات اليمنية عبر التاريخ، بل لعلها الأكثر حضوراً إلى يومنا هذا، ليصح القول إنها قد أضحت ثقافة أو عقلية Culture/Mentality أو أسلوب حياة أنتجت تخالطاً وثروة وأثراً روحياً وسمّ الحياة الثقافية والدينية لشعوب وازنة في الهند وجنوب شرق آسيا وشرق أفريقيا عدا عن مكرمة المساهمة في نشر الإسلام في تلك الأصقاع، فقد نشر اليمنيون الحرف العربي في تلك البلدان وأحدثوا حركة أدبية وفكرية أدت إلى إصدار أكثر من عشرين صحيفة ومجلة في إندونيسيا وحدها، ناهيك عن إقامة الصلّات الوثيقة بمراكز النهضة العربية في مصر وسورية ورموزها، أمثال الشيوخ محمد عبده ورشيد رضا. وقد أشار إلى ذلك، بإسهاب، الدكتور الكويتي يوسف الحجي⁽¹⁾ حيث ذكر "أن الحضارم المسلمين هم رواد الحركة الأدبية الصحفية العربية في المهجر الشرقي، مثلما كان الشاميون المسيحيون أصحاب الفضل في تأسيس الحركة الأدبية العربية في المهجر الغربي (أمريكا)، ولكن الفرق أن أحداً لم يدرس حركة الأدب والصحافة التي أسسها العرب المسلمون في الشرق، وانصبت الدراسات على

(1) في كتابه عن الشيخ عبدالعزيز الرشيد، الصادر عن مركز البحوث والدراسات الكويتية، 1993م.

ما قام به العرب المسيحيون في أمريكا". ولعل من نتائج هذه الدراسة التي تتبناها "مؤسسة الخير" أن تفتح المجال لسد تلك الثغرة.

يقسم بعض الباحثين "الهجرة الحضرمية" تاريخياً إلى جنوب شرق آسيا إلى خمس هجرات⁽²⁾. وما يهمنا هنا هما الهجرتان الرابعة والخامسة اللتان تبدآن من منتصف القرن التاسع عشر (1850م) حين ظهور السفن البخارية الحديثة في المحيط الهندي حتى استقلال إندونيسيا، في منتصف القرن العشرين الميلادي، ومن ثم باقي مناطق جنوب شرق آسيا، حيث تغيرت وجهة الهجرة الحضرمية بعد ذلك، كما سيأتي في سياق البحث.

وحيث ابتدأت الهجرة الحضرمية إلى شبه الجزيرة العربية - وبالذات إلى أرض الحجاز - دخلها الحضارم وهي أشد فقراً من أرضهم، وعملوا كما عملوا في الشرق الأفريقي، واجتهدوا كما اجتهدوا في الوسط الآسيوي، وأخلصوا كما أخلصوا في إندونيسيا وماليزيا، فكانت أرض الحجاز مشهداً من مشاهد العطاء في السنين العجاف الأولى. ولمعت أسماء في مجال الاقتصاد والمال أمثال (بن محفوظ)، الذي بنى أحد أهم روافد الاقتصاد والصرافة في المملكة العربية السعودية (البنك الأهلي السعودي)، الذي مول الكثير من المشاريع الخاصة والعامة، إلى جانب شركات الصرافة لآل (العمودي وبامعوضة) التي قيل إنها قد دفعت رواتب الدولة السعودية في يوم ما. وهناك أيضاً (آل بقشان) الذين ساهموا في النهضة العمرانية، لاسيما في الحجاز، وساهموا أيضاً في النهضة العلمية حتى قيل إن الشيخ (باخشب)، صاحب أكبر أسطول تجاري بحري في

(2) أ.د. محمد سعيد داؤود - جامعة حضرموت: السمات العامة للهجرة الحضرمية إلى جنوب شرق آسيا: بحث مقدم إلى الندوة العالمية حول "اليمنيون الحضارم في جنوب شرق آسيا: الحفاظ على الهوية أو الاندماج" 26-28 أغسطس 2005م، الجامعة الإسلامية الماليزية بالتعاون مع السفارة اليمنية في ماليزيا.

البحر الأحمر، هو الذي أسس (جامعة الملك عبدالعزيز) بجدة على نفقته الخاصة في بداياتها. أما الشيخ (بن لادن) فقد تولى عمليات توسعة الحرمين الشريفين وصيانته إلى يومنا هذا، إلى جانب تنفيذ شركاته المشاريع الاستراتيجية في المملكة، لاسيما (طريق الطائف – الهدى) التي قيل إن الملك فيصل لم يجد شركة سعودية أو عربية تقوم به، وتصدى لذلك المشروع بن لادن الذي فقد حياته إبان التنفيذ في حادث سقوط طائرتة. ويلخص الدكتور يوسف الحجى⁽³⁾ هذه الظاهرة بالقول: "ويتحدث الناس عن الكثير من الأسماء اللامعة في عالم الاقتصاد والتجارة والصناعة، وكيف أن هذه الأسماء بدأت من الصفر ثم أمست من أعظم بيوت التجارة، علاوة على ما يتسمون به من النزاهة والدقة في العمل والجِد والصبر والالتزام، ولذلك فقد كانوا هم اللبنة الأساسية في معظم المؤسسات المالية إدارة وتصريفاً". وفي مجال الصناعة يذكر الباحثان إيواند وكلارنس سميث "أن السلطان صالح بن غالب القعيطي الذي أصبح سلطاناً للسلطنة القعيطية (1936-1956م) عندما قام بأداء فريضة الحج سنة 1930م وضع خطة لإقامة مصنع للغزل والنسيج لمعالجة الركود الاقتصادي في الحجاز، وتم وقف عقارات لذلك المصنع من (أملاك القعيطي) في حيدر أباد، مؤكداً طبيعة المشروع الحضرمية. وقد استهل ذلك المشروع، الذي سمي "بيت الصناعة"، أعماله في المدينة المنورة عام 1932م، وظل يعمل طوال عقدين من الزمن⁽⁴⁾.

(3) نفس المصدر السابق.

(4) الشتات الحضرمي: تجار، علماء، ورجال دولة حضارم في المحيط الهندي 1750-1960م. ترجمة د. عبد الله عبد الرحمن الكاف. مراجعة/صياغة د. عبد المطلب أحمد. تحرير أورليكه فريثاك ووليم كلارنس سميث. تريم للدراسات والنشر.

الجدير بالملاحظة هنا أن تلك الصورة الناصعة قد أثارت بعض الإشكاليات المنهجية، وألقت بظلالها في مجرى الدراسة، ليس أقلها على سبيل المثال: مسألة الهوية والانصهار وتبدل الهوية في مجتمعات المهاجر، مما يسمح بطرح التساؤل: هل يجوز لنا واقعياً أن نتحدث اليوم عن أجيال متعاقبة من المهاجرين اليمنيين بأنهم مازالوا يمنيين أو حضارم في تلك البلدان بعد تعاقب ما يزيد عن عشرة أجيال؟ وهل ذلك يمس بمصالحهم وأوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية، ناهيك عن السياسية، لاسيما في هذه الأوقات التي تتصاعد فيها حركات التمييز بين "مواطنين أصليين" و"مواطنين وافدين" أو بالتجنس. وقد حدث لهم مثل هذا في الماضي القريب بعد حصول تلك البلدان على استقلالها السياسي من الاستعمار، في بداية الستينيات من القرن العشرين، كما في إندونيسيا وكينيا والصومال، حيث شُرد هؤلاء وجُردوا من أموالهم وممتلكاتهم، وقُضي على "مستوطناتهم".

في البدء أخذت الهجرات الأولى طابع الشتات Diaspora، التي أنتجت ظاهرة "تجارة الشتات" التي يراها السيد فريد العطاس بأنها تخترق الثقافات وبأنها عابرة لها، وهي عبارة عن مجتمعات تجارية متداخلة تشكل شبكة تجارية واسعة، حيث استوطن التجار في مدن غريبة وتعلموا لغة مضيفهم وعاداتهم وممارستهم التجارية، ثم قاموا بتسهيل التبادل عبر الثقافات المختلفة⁽⁵⁾، وفي تلك الفترة كان المهاجرون يعيشون فيما يشبه "مستوطنات" خاصة بهم يمارسون فيها عاداتهم وتقاليدهم في العبادة والمناسبات الاجتماعية التي أخذها عنهم بالتدرج السكان الأصليون، وأصبحت بمرور الزمن سائدة في

(5) السيد فريد العطاس: حضرموت والشتات الحضرمي: مشكلات في التاريخ النظري، كتاب الشتات الحضرمي تجار، علماء، ورجال دولة حضارم في المحيط الهندي 1750-1960م. تحرير أورليكه فرايتاك، وليم كلارسن سيمث.

المجتمع كله تقريباً. وفي تلك الفترة أيضاً كانت السلطات الاستعمارية (الاستعمار الهولندي في إندونيسيا مثلاً) تحاول عزلهم عن السكان الأصليين خوف التأثير بهم سياسياً ودينياً، وتصدر القوانين لعزلهم، وكان ممكناً الحديث عنهم كفئة متميزة داخل المجتمع المضيف، بصفتهم يمينيين حضارم دون أن يُضار أحد. أما في مرحلة الستينيات وحصول تلك البلدان على استقلالها تبعاً، فقد أصبحوا جميعاً مواطنين في تلك البلدان يعتززون بانتسابهم إليها، وتنظمهم مؤسسات مدنية على شكل أحزاب سياسية أو منظمات مجتمع مدني، أو حتى جمعيات خيرية، مع الاعتزاز بأصولهم. أما من الناحية القانونية، فقد أصبحوا اليوم مواطنين لدول أخرى. والجدير بالملاحظة هنا أن من العوامل الدافعة إلى سرعة انصهارهم في بلدان المهجر التطورات السياسية الطارئة التي حدثت في موطنهم الأصلي، لاسيما الشطر الجنوبي مُنذُ حدوث الاستقلال في 30 نوفمبر 1967م الذي قام على أنقاض حرب أهلية (بين التحرير والقومية) نتج عنها نظام سياسي شمولي متشدد في جميع الاتجاهات قضى على كل أمل لهم في العودة والاستثمار والبناء، بل واستحوذ على "تحويشة العمر" لبعضهم بخبطة عشوائية غير محسوبة النتائج، تمثلت في "قرارات التأميم" عام 1973م، التي قضت على أموال بعض الذين تعجلوا الاستثمار في مجال التنمية العقارية وآمالهم لاسيما في عدن (المعلا، التواهي، خور مكسر) والمكلا، لتصيب الشطر الجنوبي حالة من الركود التام لمدة ثلاثين عاماً، لم يجرؤ خلالها أحد من المهاجرين على التفكير في العودة، ناهيك عن الاستثمار، واقتصر ما يقومون به من مهاجرهم على (التحويلات) للأهل - في حدها الضروري الأدنى - التي اعتمد عليها النظام السياسي في الجنوب في تحصيل احتياجاته من العملة

الصعبة، واستخدامها في تعديل ميزان المدفوعات، وتغطية الاستيراد من المواد الغذائية والبضائع الضرورية.

وفي السنوات الأولى للوحدة انتعشت الآمال، وحدثت في ساحل حضرموت خاصة (المكلا الشحر، الغيل) حركة عمرانية غير مسبوقة في تاريخ حضرموت الحديث، لكنها كانت استثمارات ريعية فردية خاصة، لا تمس البنية التحتية أو المشاريع الاستراتيجية؛ وذلك بسبب استئثار حالة الفساد المالي والإداري في جميع مراكز السلطة ومفاصلها، وما تبعها من سياسة وممارسات النهب والتعدي والتجاوزات، وإصرار مراكز القرار على مقاسمة المستثمرين في مشاريعهم وأملاكهم، ما جعلهم ينفرون من محاولة الاستثمار. أما أصحاب المؤسسات المالية الكبرى، لاسيما في السعودية وبعض مناطق الخليج، فكانوا لا يتحركون إلا وفق سياسة بلدانهم التي لا يحدون عنها. وكان الصراع داخل الدولة اليمنية وما نتج عنه من حروب داخلية (1994، 2014م) والحالة الأمنية المضطربة هو القشة التي قصمت ظهر البعير، وقطعت تفكير كل مغترب أو مهاجر في الاستثمار، اللهم إلا من المغامرة والمقامرة وتجارة الحروب.

يُعد مفهوم "التنمية المستدامة" (Sustainable Development) من المفاهيم الاقتصادية والاجتماعية والسكانية والبيئية الحديثة في مجال التخطيط والتنظيم الشامل بعيد المدى لضمان التطور المتوازن للمجتمعات البشرية، وقد ظهر لأول مرة في أديبات الأمم المتحدة ووثائقها منذ سنة 1987م، ثم شاع في الأدبيات والمراجع الاجتماعية والاقتصادية. وقد تم إدراج موضوع الهجرة في الإطار الإنمائي العالمي في هدف صريح ضمن خطة التنمية المستدامة 2030م، وتمثل في الهدف رقم (10.7) بشأن تيسير الهجرة وتنقل الأشخاص، الذي حظي باهتمام إقليمي واسع منذُ "المنتدى العالمي" حول الهجرة والتنمية

الذي عقد في إسطنبول بتركيا في العام 2015م. أما على المستوى الوطني، فلم تحظ قضية الهجرة والمهاجرين وعلاقتها بالتنمية المستدامة بأي اهتمام فعلي من قبل الجهات الرسمية ذات العلاقة، كوزارة المياه والبيئة أو (المجلس الاستشاري ووزارة شؤون المغتربين). على الرغم من الدور المبكر الذي اضطلعت به الهجرة اليمنية عبر العصور في المجتمع المحلي اقتصادياً واجتماعياً. قبل أن يتحدث العالم عن مفهوم "التنمية المستدامة"، فإن النظر إلى "الهجرة اليمنية" من هذا المنظور الحداثي ربما يكون فيه شيء من الإقحام أو المبالغة، خاصة إذا أخذنا بعين الاعتبار أن سياسات التخطيط للتنمية المستدامة وأساليبه وتقنياته، لم تكن واردة عند متخذ القرار والمخطّط اليمني في ذلك الحين أصلاً، وربما إلى اليوم. وغاية ما يمكن قوله بهذا الصدد، إن مردودات الهجرة اليمنية المتمثلة في التحويلات النقدية حصراً قد ساهمت في ديمومة الإعاشة لقطاع واسع من السكان، وعززت ميزان المدفوعات ورفدت الخزينة بالقطع الأجنبي، لاسيما في مرحلة "الطفرة النفطية" في بلدان "مجلس التعاون الخليجي" (1973-1983م)، مع الأخذ في الاعتبار الفروق بين الشطرين ونظرة كلٍ منهما إلى الهجرة والمهاجرين. كما ساهمت في نقل نموذج للحداثة في أساليب العيش والحياة العلمية لدى الشعوب الأخرى، كان بمثابة الحافز للدعوة إلى الأمن والاستقرار والتنمية والإصلاح والوحدة في حالة حضرموت. ولكن، من حيث العموم، لم تتحول مردودات الهجرة اليمنية إلى (مدخل ثابت Stable Input) للتنمية الشاملة المستدامة بمفهومها الحداثي، وذلك لا يعود إلى الخلل من جانب المهاجرين، وإنما لقصور من جانب الدولة التي لم تعرف كيف تتعامل مع المهاجر (بوصفه قوة اقتصادية دولية) تفايض بها، كما لم تكن لديها استراتيجية شاملة تخلق الأوعية الاقتصادية المناسبة لاستيعاب مردودات

الهجرة في مشاريع استراتيجية تنتج عنها (الاستدامة)، الأمر الذي لم يكن متاحاً ماضياً وحاضراً، ونزعم أنه لن يتاح في المستقبل المنظور.

الإطار النظري

مفاهيم أساسية

تُعرّف دائرة المعارف البريطانية (Encyclopedia Britannica) الهجرة - لغةً - بأنها الخروج من الموطن الأصلي إلى بلد أو بلدان أخرى، بانتقال الأفراد من مكان إلى آخر سعياً وراء الرزق. أما اصطلاحاً فالهجرة Migration أو النزوح في القانون الدولي هي: انتقالٌ لفرد أو جماعة، اضطراراً أو اختياراً، من دولة لأخرى بقصد الإقامة، واتخاذ الموطن الجديد مقراً وسكناً مستداماً أو مؤقتاً.

وتُعرّف وثائق الأمم المتحدة المهاجر Migrant على أنه: شخص أقام في دولة أجنبية لأكثر من سنة، بغض النظر عن الأسباب سواء كانت طوعية أو قسرية، وبغض النظر عن الوسيلة المستخدمة للهجرة، سواءً كانت نظامية أو غير نظامية، وقد بلغ عدد المهاجرين في العالم حوالي 173 مليوناً سنة 2000م.

ولا شك أن العامل المشترك في دوافع الهجرة هو العامل الاقتصادي أو الفقر الذي يدفع بكثير من المهاجرين إلى الاتجاه نحو مناطق الجذب السكاني، التي تتوفر فيها العوامل الاقتصادية الكامنة؛ أملاً في تحسين مستوى المعيشة كهدف أساسي. وكان لهذه التطورات والمتغيرات الدولية أثرها البالغ على مناطق اليمن كافة، وهجرة السكان إلى مناطق العالم المختلفة، لاسيما المناطق المطلة على المحيط الهندي وسواحل شرق أفريقيا.

وحضرموت إحدى المناطق اليمنية التي هاجر سكانها إلى مناطق مختلفة من العالم. ويتناول البحث في هذا الفصل الهجرة إلى جنوب شرق آسيا باتخاذ إندونيسيا أنموذجاً لتلك الهجرات، في حد زمني (1850 – 1950م).

خلفية تاريخية: جدلية الوطن والشتات في تجربة الهجرة اليمنية الحضرية

في معاناتهم من شظف العيش بسبب قسوة الطبيعة في أرضهم، إلى جانب حالة البداوة وانعدام الأمن في بلادهم في السنين الغابرة، فطن اليمنيون الحضارم إلى مغزى الآية القرآنية الكريمة "ألم تكن أرض الله واسعة فتهاجروا فيها"، فدلتهم الفطرة على ركوب البحر أولاً إلى السواحل الأفريقية الشرقية القريبة، ثم إلى التوغل في جنوب الهند وجنوب شرق آسيا بعد اكتشاف السفن البخارية التي تمخر عباب المحيطات، في هجرة ممتدة إلى يومنا هذا. فكأنهم قد ابتكروا في "عبقرية المجال الحيوي Vital Sphere" إذا صح التعبير، بوجود مجالات حيوية أخرى يمكن إعمارها (واستعمارها) بمعنى العمران البشري، كما في مصطلح ابن خلدون، وجعلها امتداداً للوطن واستطالة له، من خلال حركة الإنسان في أرض الله الواسعة⁽⁶⁾. ومن البديهي أن تلك الظاهرة لم تكن استثناءً على اليمنيين الحضارم، فقد فعلتها شعوب الأرض قاطبة. لكن الخصوصية تتبدى في تحول الهجرة إلى (ظاهرة) جديرة بالتمعن؛ يتجلى الإبداع فيها في ما أوردته الدكتورة ريم عبد الغني⁽⁷⁾ نقلاً عن هارولد إنجرامس، من ارتباط قدر الحضارمة بالهجرة، وهي هجرة إيجابية، لأنهم نقلوا إلى تلك الأصقاع، لاسيما شرق آسيا وشرق أفريقيا، رسالة الدين والعلم والصحافة، وشقوا الصخر بأظافرهم بعصامية متفردة، وكونوا ثرواتهم،

(6) تجدر الإشارة هنا إلى أن مفهوم المجال الحيوي Vital Sphere بالمعنى التعسفي في سياسات الدول الأوروبية قد أدى إلى احتلال بلدان وتدميرها بحجة أنها مجال حيوي لشعوب أرقى منها، كما في (النظرية الأرية/ النازية) التي قامت على أساسها حربان عالميتان الأولى والثانية وأدت إلى احتلال معظم القارة الأوروبية بحجة أنها مباحة لجنس أرقى.

(7) دكتورة/ مهندسة ريم عبدالغني: حضرموت ح7 نقلاً عن كتاب الدكتورة ريم عبدالغني، نفس المصدر أعلاه ضارة لا تموت، دار الفارابي، بيروت – لبنان 2016م.

واقترن ذلك المال الوفير بأعمال الخير لمجتمعهم. فهم محافظون وتجار جيدون، ولهم نزعتهم الوطنية لمواطنهم حضرموت، ويحترمون ويطيعون قوانين الوطن الجديد (8). وبكلمات أخرى، إنهم "بالقوة الناعمة"، خلقوا موطناً "رديفاً" للوطن الأصلي وليس (بديلاً) عنه، وأصبح الشتات أو المهجر كأنه امتداد لحضرموت، بسبب العلاقة الوجدانية الوطيدة، ونقلوا أسلوب العيش ومظاهره في التثاقف والمأكل والمشرب، وحتى الاختلاف والصراع. وأبقوا على الموطن الأصلي حياً بداخلهم كخط الرجعة أو المال الأخير عند الملمات. ويذكر (إنجرامس) في نفس المصدر: "يبدو أن هناك قلة من الأقطار التي تعيش نسبة كبيرة من سكانها في المهجر مثل حضرموت. وكثير من هؤلاء لا يغادرون مهاجرهم نهائياً، وهناك من يتوقع العودة بعد أن يجمعوا من الثروة ما يمكنهم من العيش في بلادهم حتى الممات. إن الثروة بالنسبة لهم مفهوم نسبي، فقد يجمع بعض منهم مبالغ طائلة، ولكن طموح البعض الآخر متواضع، إذ يقنع ببعض مئات أو آلاف الريالات ماريا تريزا".

ومن نافل القول إن الهجرة، وهي ظاهرة إنسانية طبيعية يفرضها الحراك السكاني، عادة ما تكون من بيئة طاردة إلى أخرى جاذبة، على تعدد أنواع الجذب، وهي في جانبها الديموغرافي موضوع لعلم السكان الحديث Population Demography، الذي يتناولها بمختلف المناهج الإحصائية والدراسات الأنثروبولوجية والاجتماعية، ولا نود التوسع في ذلك. ولكن يمكن الإشارة إلى أنه في عام 1886م قام الرحالة الهولندي (فان دنبييرج) بدراسة لـ "المستوطنات الحضرمية" في إندونيسيا، وقد استنتج من دراسته تلك طريقة تكاثرهم في المهجر حيث يقول: "حين يستقر العربي (ويقصد المهاجر

(8) نقلا عن هارولد إنجرامس.

الحضرمي) في أرخبيل الهند، ويصل إلى القناعة بأن شخصاً واحداً غير كافٍ لإدارة تجارته، فسرعان ما يتفق مع شخص آخر من أسرته وقبيلته. وهذا هو السبب الذي يفسر لماذا تجد أغلبية المهاجرين في المستوطنات من منطقة واحدة في حضرموت⁽⁹⁾. لقد أصبح تعداد الحضارم في المهاجر يعد بعشرات الملايين، بينما لا يتجاوز المقيمون منهم في حضرموت المليونين، بحسب نتائج آخر تعداد سكاني لعام 2004م. وينقل الأستاذ سعيد عوض باوزير عن المستشرق الإنجليزي البروفسور سيرجنت، من مقال له نشر في بيروت، قوله: "ولقد أقلق تدفق الحضارم إلى إندونيسيا بال الحكومة الهولندية التي كانت تستعمر تلك البلاد، فوضعت العراقيل في طريق هجرتهم إليها، ووجهت إليهم أشد أنواع المضايقات، وحرّمت عليهم دخول بعض المناطق، ومنعتهم من التجوال إلا بإذن خاص وبعد صعوبات كبيرة". وفي تعليق للأمير شكيب أرسلان على كتاب "حاضر العالم الإسلامي" لأمين الريحاني، يذكر أن "هناك مسألة مهمة يقال لها "مسألة الحضارمة Hadramis Issue"، وهذه تكثر لها الحكومة الهولندية أكثر من أي مسألة في جاوا"، بمعنى أن المستعمرين الهولنديين كانوا يتنبهون إلى خطورة المهاجرين الحضارم أكثر من السكان الأصليين. وهكذا دخلت الهجرة الحضرمية قاموس السياسة الدولية، وأصبحت قضية أو مسألة تستدعي الانتباه والاهتمام وتتطلب الحل. ولعل ذلك يفسر توافد الرحالة الهولنديين إلى حضرموت، مُنذُ ثلاثينيات القرن الماضي، للوقوف على كنه مصدر هذه الهجرة "العجيبة" لأناس فقراء ذوي عزم، يتحولون إلى تجار ودعاة يتصاهرون مع السكان الأصليين ويدعونهم إلى الدين الإسلامي،

(9) هارولد إنجرامس، المصدر نفسه.

وينبهنهم إلى أمور تمس السلطة والمصالح الاستعمارية التي جاء من أجلها الهولنديون إلى تلك البلاد.

وإذا استثنينا هجرة الحضارم، كغيرهم من اليمنيين، التي بدأت مُنذُ فجر الإسلام استجابة لدعوة الجهاد في سبيل الله وبسبب الفتوحات الإسلامية، حيث استقر أولئك المهاجرون في تلك البلاد التي دخلها الإسلام، وطاب لهم المقام بها وذابوا فيها، فإن الهجرة الحضرية في العصور الحديثة، لاسيما تلك التي اتجهت إلى شرق أفريقيا وجنوب شرق آسيا في البداية عبر الهند، قد ارتبطت ببعض الظواهر البارزة المثيرة للاهتمام؛ كونها تأتي من الطرف الأضعف في جدلية "البيئة الطاردة" و"البيئة الجاذبة". فهذه الهجرة الحضرية قد حملت معها عناصر "الموطن الأصلي"، الغث منها والسمين، إلى الشتات، فشكّلت لنفسها بيئة ثقافية حاضنة وأنساقاً اجتماعية وقيمية خاصة عاشت عليها وبها، فحمت نفسها بذلك من تأثيرات قيم "السكان الأصليين" و"السادة المستعمرين" لتلك البلدان في حينها، بغض النظر عن مقياس التخلف والتقدم في هذه العلاقة. وسبب ذلك يرجع، في جزء كبير منه، إلى أن الهجرة الحضرية في أطوارها الأولى خاصة، لم تكن اختيارية بل إجبارية من بيئة طاردة قاسية بائسة، كانت تعج باضطراب الأمن والمنازعات القبلية، بحيث لم يعد هناك من مخرج أمام الناس إلا النأي بالنفس والفرار. ويذكر المؤرخ الكبير، الأستاذ محمد عبد القادر بامطرف في كتابه المعروف عن "الهجرة اليمنية" أن "عدد المهاجرين الحضارم بلغ سنة 1935م حوالي 103، 99، وهو ما يقرب من ثلث سكان حضرموت، استقر (70%) منهم في إندونيسيا لطيب الإقامة بها وتنوع بيئتها وغنى مصادرها، بمقاييس ذلك الزمان، وفوق ذلك بساطة أهلها.

وبعد ربح من الزمن في الغربية، ما لبث المهاجرون الحضارم أن أخذوا بالمبادأة وطفقوا يبثون ثقافتهم وقيمهم، وفي المقدمة دينهم الحنيف إلى "السكان الأصليين"، على عكس المعادلة التي كان من المفروض أن تحكم علاقة التأثير والتأثر بين "القدام" المهاجر والمقيم "الأصلي"، بحيث يتمثل ويتقمص "الأول" عادات وسلوك "الثاني" الذي عادة ما يفرض ثقافته وقيمه، بوصفه صاحب الأرض وما عليها، بحسب نظرية ابن خلدون في "ولع المغلوب بالاقتراء بالغالب" إذا طبقنا مسألة الغلبة هنا تجاوزاً. وفي هذا خروج عن المؤلف له أسبابه وربما أسراراه. ولسوف نعرض جملة من الظواهر التي تميزت بها الهجرة اليمنية الحضرية، لاسيما الهجرة إلى جنوب شرق آسيا والقارة الهندية، التي جعلت منها أكثر من مجرد مكان لطلب الرزق:

(1) وأول تلك الظواهر: التأسيس لمنهج السلوك والمعاملة الحسنة في المعيشة، والدعوة إلى الله سبحانه وتعالى "بالحكمة والموعظة الحسنة". ثم بالحجة والإقناع بإعطاء "القدوة" والمثل الأعلى في الحياة الذي يُحتذى به، واعتماد طريق العلاقات الحميمة عن طريق "التواصل الشخصي"، أو ما يسمى في زماننا Personal Communication، المنزّه عن المصلحة، مقابل الأسلوب الدعوي الخطابي الهادر المتوعد الجلف المشحون بـ "الترغيب والترهيب والوعد والوعيد" المدعّم بالمال غالباً، وهو السائد هذه الأيام، الذي لم يُثمر إلا صموداً وتشوشاً في أوساط المتلقين. ونحن لا نستطيع أن ندّعي أن الحضارم جميعاً قد هاجروا إلى هذه البلاد بصفتهم "دعاة" أو وعظاً لنشر الإسلام، فذلك أمر لا يستقيم لمنطق الأشياء، ولم تدعمه البراهين التاريخية حتى الآن حسب ما نعلم. فهم، في معظمهم، من الفئات البسيطة وفق "التراتبية الاجتماعية الحضرية" القديمة، التي يصنفها

الأستاذ كرامه سليمان بامؤمن في كتابه (10)، في ثلاثة أصول وتسعة فروع. ولا شك أن حركة الهجرة شملت فئات من جميع المراتب، غير أن معظمهم ينحدرون من فئة "التمسكن" بحسب تصنيف الأستاذ بامؤمن، وهم عادة من غير المتعلمين، ناهيك عن التفقه في الدين... وهناك قصص متواترة في الحكايات والروايات الشعبية الحضرية - غير موثقة - تشير إلى أنه حتى من أصبح منهم من كبار الأغنياء فيما بعد، مثل آل الكاف، كانت بدايات الأباء المؤسسين منهم بسيطة، وكان يحوجهم المال، وكانت هجرتهم كما غيرهم أيضاً طلباً للرزق في المقام الأول.

والأقرب إلى الاعتقاد، أن من بين أولئك المهاجرين الأوائل عدداً لا يُستهان به ممن ينحدرون من الأسر التي حازت قسطاً من التعليم وذات تفقه في الدين، ممن يُحتمل أنهم نذروا أنفسهم للوعظ والإرشاد، أو احترفوا "الإمامة" في المساجد وأنشأوا الخلوات، وأخذوا يعلمون الناس من السكان الأصليين الذين كانوا على الفطرة، مبادئ الدين الحنيف، حتى تعرفت شعوبٌ بأكملها على الدين الإسلامي الحنيف ودخلت "في دين الله أفواجاً"، على قاعدة "الدين المعاملة". ثم هناك عامل ديموغرافي مهم لا يمكن إغفاله، كان له بالغ الأثر في سلاسة انتشار الدعوة وسلاسة الاندماج في تلك المجتمعات، يتمثل في التزاوج الذي وُجد المصاهرة فحصل التقارب والتفاهم في العيش، ومن ثم التصديق في الاعتقاد. ذلك أن الهجرات الأولى كانت ذات طابع "ذكوري"، أي أن موجات الهجرة الأولى كانت تتكون في معظمها من الرجال المتزوجين التاركين لزوجاتهم في الموطن الأصلي، أو الشباب في سن الزواج. وكان بديهياً أن يتجه

(10) كرامة مبارك سليمان بامؤمن: الفكر والمجتمع في حضرموت. مكتبة الثقافة عدن 2006م.

هؤلاء إلى طريق العفة، فحدثت حركة تزواج واسعة شجّع عليها رخص المهور وبساطة مراسيم الزواج، على عكس ما كان سائداً في حضرموت. فأحدث ذلك حالة من الخصوبة العالية High Fertility وكثرة المواليد، يعرّفها الديموغرافيون بـ (Population Momentum)، أي حالة بلوغ ذروة وتواتر في الإنجاب خلال فترة زمنية محددة؛ بسبب كثرة أعداد النساء في سن الزواج والإنجاب في تلك المجتمعات، مما سمح بتعدد الزوجات والزوجات، في إطار الضوابط الشرعية، خاصة وأنها حدثت في فترة زمنية محددة تقدّر بجيل أو جيلين، وكانت رغبة في الإكثار من "قوة العمل"، كما جاء في تقرير Van (den Berg) أعلاه، وحرصاً على "العزوة" الضرورية في المهجر وبلاد الغربية. كما أن أحداً لم يكن يهتم في ذلك الحين بوسائل تنظيم الأسرة أو يكثر لسن الزواج، فكان أن تشكلت "مستوطنات" أو تجمعات سكانية تركز فيها المهاجرون الحضارمة خاصة في جاوا. فاختلطت عندها الأحساب بالأنساب، وتبدلت السُّحن، إلى أن ظهر الجيل الثالث المسمى بـ "الموالدة" الذين أصبحوا يُعرّفون أنفسهم بأنهم "إندونيسيون وسنغافوريون" وغير ذلك، وأن تلك البلاد هي أوطانهم. ويلخص الأستاذ كرامة سليمان في مؤلفه المشار إليه، نهاية تلك المسألة بقوله: "فنهض شباب منهم يندد بما عليه أبؤهم من شقاق وافتراق، ويعلن أن مدارس الآباء لم تعد تواكب التطور وأن عليهم أن يتحدوا جميعاً، وأن لا مكان لنزعة علوية أو إرشادية بين صفوفهم، وأن مصالحهم ومستقبلهم في إندونيسيا الواعدة لا في حضرموت القاحلة، وإن العلم الحديث هو السبيل الوحيد لانتزاع حقوقهم في المجتمع الإندونيسي الجديد، وإلا سوف تسحقهم عجلة التقدم التي لا ترحم". وبهذا لم يتبق لهم إلا الحنين إلى موطن الأجداد، الذي يعبر عن نفسه في مناسباتهم الخاصة وأعراسهم التي يتغنون فيها بأغانٍ

من التراث الحضرمي، ومهما قيل في ظاهرة انتشار الإسلام في تلك البلدان، التي تُعد اليوم من أكبر شعوب الأرض سكاناً من المسلمين، فإنها جديرة بالاهتمام والتبصر والدراسة لمعرفة أسرارها وربما الاستفادة منها في تصحيح مسار الدعوة السائد في الوقت الراهن.

(2) اما الظاهرة الثانية فتتمثل في أن المهاجرين الأوائل الذين "نشروا الدين الإسلامي" في تلك الأصقاع، قد حملوا معهم الكثير من العادات والتقاليد البالية والحزازات، ففرقتهم في يوم من الأيام فتوى واحدة حول "شرط الكفاءة في النكاح"، وأشعلت بينهم سجالاتاً فقهياً مذهبياً أسال الحبر كله، وتسببت في إرباك "مؤتمر سنغافورة للإصلاح والوحدة 1928م" في الوطن الأصلي، ووآد القرارات المهمة في مهدها، بسبب الانقسام بين "الإرشاديين" و"العلويين" الذي تطور إلى تناز بالالألقاب، ثم تطور ذلك الجدل المذهبي العقيم وأخذ طابعاً "علوياً – إرشادياً"، واستطال بتدخل أيادٍ خفية حتى تحول إلى ما يشبه الفتنة التي انتشرت كالنار في الهشيم، لتصل إلى داخل حضرموت، فولدت انقساماً اجتماعياً وقبلياً وقطيعة لم يكد يسلم منها أحدٌ من الناس، إلى الحد الذي استدعى معه تدخل دول أجنبية وعربية ومؤسسات إسلامية لمحاولة إصلاح ذات البين، بما في ذلك مشيخة الأزهر الشريف. فقد عُذَّ ذلك الشجار مساساً بحق العرب والمسلمين في المهجر.

ومن وجهة نظر علم الاجتماع السياسي، يرى الدكتور عبدالله البوخر(11) أن ذلك الجدل الفكري/ الفقهي كان رمزاً للصراع على السلطة ومراكز القوة بين النخب التقليدية في مواجهة حركة التغيير الاجتماعي، قادت إلى نقد التراتبية الاجتماعية المتأصلة في حضرموت وامتداداتها في المهجر، لاسيما

(11) Abdullah Bujra , Political Conflict and Stratification in Hadramaut, Middle Eastern studies (july967) .

بين عرب مستعمرة جاوا، ولذلك فإنها- كما يقول- لم تكن نضالاً ديمقراطياً ضد نظام اجتماعي حضرمي عتيق بال، ولكنه كان صدمة ضد الرتب والامتيازات في المجتمع المستعمر نفسه أيضاً. في كتابه الذي أصدره في دمشق سنة 1949م بعنوان (حضر موت)، تعرض الأستاذ علي عقيل بن يحيى لتلك الظاهرة، ملخصاً المشكلة كما يأتي: "وتراءى لحكومة هولندا أن هذه الجمعيات الحضرمية تكوّن خطراً عليها، فاستعملت مكرها في التفريق بينها، مستغلة رعونة نفسيات بعض زعماء الحضارمة، وهكذا حدث النزاع السخيف بين العلويين وحزب الإرشاد. ووجهة نظر هذا الحزب هي الثورة على تفرد العلويين وتحطيم النظام الطبقي القائم في حضر موت، على حين يرى العلويون ألا دخل لهم وحدهم في هذه الأوضاع التي تعاني مثلها البلدان العربية، التي يشاركون فيها الأمراء والعشائر المسلحة، وأن العمل لتحطيمها لا يأتي من وراء ثورة طائشة بإلقاء تهم باطلة، وإنما بالسعي المشترك في ترقية المستوى الثقافي للشعب". ومن الواضح أن هذه الحركة في المهجر بدأت تفتحاً فكرياً نبع عن تألم الحضارمة من واقعهم السيء وتطلعهم إلى مجتمع أفضل، إلا أنها لم توجه الاتجاه الصحيح، فأخذت ذلك المظهر من التخاصم وتبادل المسؤوليات غير المجدي. وأخيراً دبّ الوعي القومي فشمّل الجميع، فلم يعد يُنظر إلى تلك الحوادث إلا من وجهة نظر تاريخية فقط. وفي وقت لاحق أكد ذلك الموقف للعقلاء والمنتورين تجاه تلك "الفتنة" الأستاذ كرامة سليمان بقوله "ولسنا هنا في دور المحاكمة والإدانة، بقدر ما نريد استخلاص العبرة من دروس الماضي التي تُعلمنا أن الاعتدال في الرأي يفضي إلى التقارب والتفاهم، وأن التشدد والتعنّت والكبرياء والأنانية تقود إلى الاختلاف ثم الافتراق ثم النكبة".

(3) غير أن المثير حقاً والداعي للعجب والإعجاب معاً، أن تتحول حالة الصراع تلك تدريجياً إلى قدحٍ للفكر وشحنٍ للقرائح، فأنتجت حركة صحفية وأدبية في المهجر، ما لبثت أن تحولت إلى استنهاض للهمم والتباري بين المتخاصمين في نشر العلم والدعوة إلى الإصلاح في مهاجرهم، ومنها إلى موطنهم الأصلي، حضر موت. ولعل في ذلك تأسيساً لقاعدة "عدم الفجور في الخصومة" وبأن الاختلاف في الرأي لا يفسد للود قضية، ويصف الأستاذ كرامه سليمان في كتابه السالف الذكر هذه الظاهرة بقوله: "هذا الصراع الفكري المتأجج بين الحضارمة في المهجر قد قدح العقول وأثرى العلوم والآداب، كما لعبت الصحف من مجلات وجرائد دوراً بارزاً في التنوير، فقد قامت المدارس الحديثة والأربطة الدينية والمعاهد التي أنشأها جانباً الصراع، بدورها الفعال في تنامي الوعي لدى جيل عصر التنوير من مختلف فئات المجتمع".

ومن ناحية أخرى، أدت تلك الحوادث إلى نتيجتين، الأولى: التوجه نحو التعمق في دراسة شؤون التراث والتاريخ والعربية وعلومها، والتوسع في تعليم الناشئة، ليس في المهجر بل في الوطن الأم، حيث فتحت عدة مدارس، مثل مدرسة آل الكاف ومدرسة جمعية الحق ومدرسة الفضائل الإسلامية في تريم، ومدرسة "مكارم الأخلاق" في الشحر، و"مدرسة الفلاح" في المكلا، بمؤازرة العلامة محمد بن عقيل بن يحيى وبعض المهاجرين في سنغافورة.

(4) التغلغل إلى منظومة الحكم في المهجر: وفي المجال السياسي تبوأ بعض المهاجرين الحضارم من الأسر المتنفذة التي أثمرت في المهجر، لاسيما (القعيطي، الكثيري، العولقي)، على سبيل المثال، أعلى المناصب في مهاجرهم وبالذات في الهند، حيث تمكنوا من التغلغل في "نظام حيدر آباد

الدّكن"، فأصبحوا يمتلكون الإقطاعات الواسعة والثروات الضخمة في تلك الولاية الهندية. ويذكر (إنجرامس) في كتابه المشار إليه أعلاه: "على الرغم من تنوع اتجاهات المستوطنات الحضرية في الخارج، فإنه يجب الإشارة إلى أولئك الحضارة الذين هم في خدمة نظام حيدر أباد. فقد أبلغني السلطان القعيطي أن القوة الحضرية هناك تقدر بحوالي خمسة أو ستة آلاف، منهم 2,000 أو 3,000 من يافع الذين لهم علاقات أو ارتباطات بحضرموت. وهناك قبائل أخرى مثل: نوح والجعدة والصيعر. وأن رئاسة حرس النظام الخاص هو سلطان المكلا الجمعدار (يقصد عوض بن عمر القعيطي). وقد بلغ الطموح في السلطة والرئاسة بأحدهم (القعيطي) حدّ التفكير في القيام بانقلاب عسكري في حيدر أباد لإسقاط حكم النظام والاستيلاء على مملكته وإقامة "دولة حضرية" في الهند، في سنة 1274 هـ / 1857م، ولكن تلك الخطة فشلت بسبب وشاية أبلغها للنظام أحد أولئك الزعماء الحضارم (العولقي)؛ نظراً للمنافسة والخصومة الشديدة بينهم (بحسب العادة في الكيد لبعضهم بعضاً). ولقد اختلطت الخصومة بالطموح لدى هؤلاء الثلاثة، وتمثل ذلك في مشاريعهم لإقامة دويلات لهم في حضرموت، وأخذوا ينفقون، أو قل يبددون، الثروات الطائلة التي كدسوها من الهند في التسابق على شراء الأراضي والإقطاعات في حضرموت؛ لتكون مرتكزات لدويلاتهم المنشودة. وكانت النتيجة صراعاً مريراً وتحالفات مصالحة بينهم؛ نظراً لضيق أوقعهم وعدم استيعابهم لمحركات الصراع الدولي من حولهم. ففي حين قضت التحالفات الاستعمارية البريطانية في ذلك الوقت - وربما الحظ العاثر - على مشاريع بعضهم مبكراً (العولقي، 1876م)، أهملت بعضهم (الكثيري والقعيطي) ما يقرب من قرن من الزمان بعده، لتنتهي

سلطنتهم دفعة واحدة وفي شهر واحد في نوفمبر من عام 1967م بقيام "جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية" واشتقاقها فيما بعد".

التخالط والتمثل في مجتمعات المهجر

وفي تجربة أخرى فريدة للأغلبية العظمى من المهاجرين الحضارم، استناب لهؤلاء العيش والمقام بمهاجرهم التي أصبحت "أوطاناً" لهم، فأسلموا أنفسهم لعملية تمثّل واستيعاب دامت حقباً طويلة Assimilation Process، أنتجت أجيالاً متعاقبة، وخلقت "قوة ناعمة" مارسوها من خلال النشاط التجاري والدعوي، وتحققت لهم المواطنة الشريفة واكتسبوا السمعة الطيبة، فتبوأوا أعلى المناصب السياسية والاجتماعية والعسكرية والعلمية في تلك المجتمعات، مازالت ممتدة حتى الوقت الراهن، مع الاعتزاز بالخصائص والأصول. وقد استطاعت بعض الأسر، بجهود عصامية، تكوين ثروات ضخمة بلغت يوماً (25,000,000) جنيه، هي ثروة آل الكاف مستثمرة في سنغافورة، على سبيل المثال لا الحصر، وذلك رقم مهول بمقاييس ذلك الزمان. وتذكر بعض المصادر أن تحويلات المهاجرين إلى حضرموت في القرن التاسع عشر والعشرين بلغت ربع مليون جنيه إسترليني شهرياً، معظمها من إندونيسيا وجزر الملايو. وهذه كانت تشكل قاعدة الإعاشة الأسرية ومصدر الإعالة للفئات غير المنتجة اقتصادياً من السكان، وهم الغالبية في ذلك الزمان، ولاسيما في وادي حضرموت الذي كان يعاني من دورات القحط والمجاعة، وهؤلاء المعالون هم، - بالإضافة إلى الأطفال والنساء والعجزة - (العاطلون بالوراثة) وأساسهم فئة كبيرة من الناس لم تعد تبحث عن عمل، واستمرت العيش على حساب التحويلات من المهجر في حالة من الرخاء والاسترخاء والمبالغة في رغد العيش والتطاول في البنيان في السراء، ما أوجد حالة من المجاعة والعوز

في الضراء بعد أن تقطعت السبل أثناء الحربين العالميتين الأولى والثانية، وقد تكرر مثل ذلك الحال في مرحلة ما بعد الاستقلال، فذاق الناس مرارة شظف العيش.

محددات البحث الاجتماعية الثقافية Socio-cultural Determinants

(1) يتضح من السياق أن الهجرات الأولى لليمنيين الحضارم قد بُعد الزمان بها، وأنه لا يمكن تناولها إلا كخلفية تاريخية لتأصيل البحث والإبقاء على السياق التاريخي.

(2) ينحصر الإطار الزمني الذي يمكن فيه تناول المهاجرين إلى جنوب شرق آسيا والهند وشرق أفريقيا بصفتهم يمنيين حضارم في الهجرات الأولى، خلال الفترة الممتدة بين تأسيس "شركة الهند الشرقية الهولندية" وظهور السفن البخارية الحديثة في منتصف القرن التاسع عشر (1850م)، حيث كانوا في يعيشون في حالة/ مرحلة (الشتات Diaspora) في كيانات متميزة في المجتمع الأصلي، حتى بداية استقلال إندونيسيا والبلدان الأخرى مُنذُ منتصف الستينيات.

(3) مُنذُ الجيل الثالث للمهاجرين تقريباً، حدث في البداية ما يمكن عده "الاندماج الإيجابي" الذي يعني الانخراط في المجتمع المحلي وقبول المجتمع المحلي بهم كمواطنين، مع الاحتفاظ بالهوية العربية، من خلال أداء وظائف اجتماعية وشغل مناصب سياسية وتحقيق مراكز مالية. وبالتوازي مع ذلك، حدث لبعض المهاجرين ما يسمى "الاندماج الكامل/ شبه الكامل" الذي يعني فقد الهوية العربية ثم الذوبان والانصهار في المجتمع المحلي بشكل كامل،

بحيث يصعب التعرف على هؤلاء إلا بقرائن ضعيفة مثل ملامح الوجه أو التقصي التاريخي لأصول الأسر⁽¹²⁾.

(4) وجد أبناء الجيل الثالث من المهاجرين (الموالدة) من أمهات إندونيسيات وماليزيات أو عربيات مولودات في إندونيسيا، أنفسهم بين شقي رحى⁽¹³⁾: نظام (تراتبى Hierarchal) حضرمي عشائري عتيق، ولّد صراعاً بين آبائهم وأجدادهم في المهجر، وسياسة تمييز عرقي مارسها السلطات الاستعمارية الهولندية ضدهم، فخلق هذا الجيل لنفسه أشكالاً مختلفة من النشاط للبحث عن هويته وآفاق مستقبله، تمثلت في حركة "أبناء عرب إندونيسيا" مثلاً. حيث شكلوا أول تجمع لهم في عام 1930م باسم "رابطة عرب إندونيسيا"، وفي عام 1934م أسسوا أول حزب لهم تحت مسمى "اتحاد عرب إندونيسيا" على أساس الاعتراف بإندونيسيا وطناً لأبناء العرب وعدّهم إندونيسيين عليهم واجبات ولهم حقوق كباقي الشعب الإندونيسي. بذلك اضمحلت ظاهرة (الثتات Diaspora) وتقلصت المسافة بين الموطن الأصلي والمهجر وأصبحت العلاقة تقوم على التواد وصلة الأرحام، بعد أن كانت علاقة جدلية تقوم على أحداث كبرى أنتجت حركة إصلاح ونهضةً وتحديثاً في التعليم والصحافة والعمران والحياة بشكل عام، بلغت حد إقامة نظم للحكم (سلطات القعيطي والكثيري) شكلنا أساساً للقضاء على الصراعات والعلاقات القبلية وفرض سلطة القانون، خاصة بعد إقامة الصلح العام في ربوع حضرموت في ما عُرف بـ"صلح إنجرمس" 1937م.

(12) انظر: د. صادق أحمد مكنون: بحث بعنوان: علاقة الحضارمة في جنوب شرق آسيا بأرض الوطن وسياسة الفصل العنصري الهولندية وأثرهما في الحفاظ على الهوية والاندماج، الجامعة الماليزية، 2005م.

(13) أ.د. صالح علي باصرة: دراسات في تاريخ حضرموت الحديث والمعاصر، دار جامعة عدن للطباعة والنشر، 2001م.

(5) أما الهجرة إلى الجزيرة العربية فلا نبالغ إذا قلنا إنها قصة نجاح حقيقية، تكونت بموجبها "إمبراطوريات مالية" ضخمة، وسطعت فيها أسماء كبيرة في عالم المال والأعمال، وهي بحاجة إلى أن تكتشف القدرة الهائلة من العصامية والعناء الذي بُذل في سبيلها، وتوثيق قصص النجاح التي انتهت إليها، وهذا ما سنعنى به هذه الدراسة.

(6) لكن الهجرة إلى مجتمع عربي إسلامي جعلت المهاجر يشعر بأنه لم يعد "غريب الوجه واللسان" وأنه لم يعد يشعر بأنه يعيش في "شتات"، وازمحت جدلية "المهجر-الموطن الأصلي". لذلك فقد حصل الاندماج الكامل للمهاجرين الأوائل في المجتمع الجديد وأصبحوا جميعهم "سعوديين" بعد قيام الدولة السعودية الثالثة على يد عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود. ومع اكتشاف النفط في دول الخليج والجزيرة العربية شهدت حركة الهجرة اليمنية الحضرية تغيراً جذرياً في اتجاهات تدفقها، لاسيما في النصف الثاني من القرن العشرين، حيث تركز معظمها في المملكة العربية السعودية حتى بلغ تعدادهم (1.467.888) في منتصف السبعينيات، وشكلوا حوالي 1.5 مليون عامل من قوة العمل في السعودية 14 في تلك المرحلة. لقد أصبح المهاجرون "مغتربين Immigrants" يُعاملون ويتعاملون كقوة عمل في سوق العمل يخضعون لقوانين الهجرة والعمل المرعية، وحلت حالة الاغتراب Alienation التي تحمل معنى "البضاعة" في سوق العمل بدلاً عن مفهوم "الهجرة" والأسفار، التي تعني التنقل والسوح في "أرض الله الواسعة" وفوائدها السبع التي جاء تعدادها في القصيدة المشهورة "سافر ففي الأسفار سبع فوائد..." التي يُعتقد أنها للإمام الشافعي.

(14) ESCWA, Population Bulletin, Amman, 1994.

7) يشير واقع الحال إلى أن من اندمج أو سيندمج من هؤلاء وفق نظام الجنسية في الخليج والجزيرة العربية، يعدون أنفسهم مواطنين لتلك البلدان، ولا يريدون أو لا يرغبون أن يتم تناولهم والبحث في شؤونهم الآن في العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين بصفقتهم (يمينين/ حضارمة) في المجتمع السعودي على وجه الخصوص، تماماً كما حدث مع "الموالدة" أبناء المهاجرين في إندونيسيا وجنوب شرق آسيا كافة الذين عدّوا أنفسهم مواطنين كاملين لتلك البلدان. وغاية ما ستقبل به الفعاليات الاقتصادية الكبرى منهم، هو البحث في مؤسساتهم بصفقتها "بيوتات مالية" أو مشاريع استراتيجية، بغض النظر عن جنسية أصحابها، مع اعتزاز البعض بأصولهم التي تتبدى في إقامة بعضهم لمشاريع حيوية متواضعة مثل: تمديدات مياه الشرب إلى كثير من مناطق وادي حضرموت (آل بغلف)، طريق ومستشفى خيلة بوادي دوعن (آل بقشان)، مستشفى وادي العين (آل بابكر).

التأثير المتبادل للهجرة الحضرية إلى إندونيسيا
وسنغافورة والحجاز 1850-1950م

د. صادق عمر مكنون (*)

(*) نائب رئيس جامعة الأحقاف.

الملخص

يتناول هذا البحث بالدراسة والتحليل التأثير المتبادل للهجرة اليمنية، الهجرة الحضرية أنموذجاً، إلى كلٍّ من إندونيسيا وسنغافورة والحجاز في الحد الزمني 1850 – 1950م. يهدف هذه البحث إلى الإجابة عن الأسئلة الآتية: ماهي أسباب ازدياد أعداد المهاجرين في العصر الحديث؟ وكيف تمكن المهاجرون من الاندماج في المجتمعات التي هاجروا إليها؟ ما مدى تأثيرهم سلباً وإيجاباً في مجتمعات المهجر؟ ماهي أهم المعوقات التي واجهتهم وكيف تغلبوا عليها؟ ما مدى تأثيرهم إيجاباً وسلباً في أرض الوطن في مناحي الحياة كافة؟

استخدم الباحث في كتابة هذا البحث مناهج البحث؛ الاستقرار والاستنباطي والتاريخي. واعتمد على مجموعة من المصادر والمراجع العربية والأجنبية تناولت الموضوع من جوانب مختلفة.

ومن أهم النتائج التي توصل إليها البحث: أن الهجرة الحضرية في العصر الحديث لم تعد في أغلبها استيطانية؛ فقد ظل كثير من المهاجرين مرتبطين بأرض الوطن. وعلى الرغم من أنهم قد واجهوا تحديات ومعوقات، فإنهم اندمجوا اندماجاً إيجابياً، وأثروا في المجتمعات التي هاجروا إليها، وأسهموا في تنميتها وتطورها، على الرغم من وجود بعض الآثار السلبية.

توصل البحث إلى أن لشبكة الأعمال والعلاقات أثراً في اندماج المهاجرين؛ إذ ساعدت على ديمومة اتصالهم واستمرار تأثيرهم في أرض الوطن إيجاباً وسلباً، إلا أن سعة وعمق هذا الأثر في أرض الوطن كان أقل مما هو في أرض المهجر؛ بسبب المعوقات السياسية والأمنية والإدارية.

المقدمة:

كانت أرض اليمن منطقة جذب للإنسان الأول في عصور ما قبل التاريخ؛ إذ كانت واحدة من المناطق التي ظهرت فيها أول أشكال التجمعات البشرية وتطورها.⁽¹⁾ واستقرت مجموعات بشرية في مناطق عدة من اليمن. واستجاب الإنسان اليمني للتحديات البيئية استجابات مبدعة، فأنشأ السدود والمدرجات، والنظم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. ومع تغير الأوضاع البيئية والاقتصادية والسياسية، فإن الهجرة تُعد إحدى الاستجابات الممكنة لتلك التحديات البيئية والبشرية؛ من أجل البقاء، أو لتحسين الوضع الاقتصادي أو الاجتماعي، بصرف النظر عن بعض الآثار السلبية للهجرة.

إن أسباب الهجرة ودوافعها تكاد تكون متشابهة في كل مناطق اليمن، مع وجود خصوصيات لكل منطقة، وهي أسباب بيئية واقتصادية وسياسية، أدت إلى اندفاع اليمنيين في هجرات إلى مناطق شتى من العالم في حقب تاريخية مختلفة: هجرات ما قبل الإسلام، وما بعده (في حقبة الفتوحات)، وكانت هجرات استيطانية. أما في العصر الحديث، فقد كانت في غالبيتها هجرات مؤقتة، وقد كانت لها تأثيرات إيجابية وسلبية على المهاجرين وعلى المجتمعات التي هاجروا إليها وعلى أرض الوطن. وحضرموت إحدى المناطق اليمنية التي هاجر سكانها إلى مناطق مختلفة من العالم. وللهجرة الحضرمية خصوصية تتميز بها عن غيرها من هجرات سكان المناطق اليمنية الأخرى؛ إذ تتميز بسعة الانتشار وعمق التأثير في المناطق التي هاجر إليها الحضارم.

(1) تفتش، حضرموت تكشف عن أسرارها، ص 23.

يتناول هذا البحث دراسة الهجرة الحضرمية إلى جنوب شرق آسيا، باتخاذ إندونيسيا وسنغافورة أنموذجاً، وإلى الجزيرة العربية باتخاذ الحجاز أنموذجاً، في حد زمني (1850 – 1950م).

مشكلة البحث:

اتسع نطاق الهجرة الحضرمية في العصر الحديث مكاناً وكماً ونوعاً، وكان لها تأثيرات متبادلة إيجابية وسلبية. وقد تميزت الهجرة الحضرمية بخصوصية التأثير العميق والواسع في مجتمعات أرض المهجر، بينما تأثيرها في أرض الوطن ليس بالقدر نفسه. أثارت هذه الإشكالية أسئلة عدة من أهمها:

- 1- ماهي أهم المميزات التي ميزت الهجرة الحضرمية في العصر الحديث؟
- 2- ماهي أسباب ازدياد أعداد المهاجرين الحضارمة في العصر الحديث؟
- 3- كيف تمكن المهاجرون الحضارمة من الاندماج في المجتمعات التي هاجروا إليها؟

- 4- ما مدى تأثيرهم إيجاباً وسلباً في مجتمعات المهجر؟
- 5- ماهي أهم المعوقات التي واجهتهم وكيف تغلبوا عليها؟
- 6- ما مدى تأثيرهم إيجاباً وسلباً على أرض الوطن في مناحي الحياة كافة؟
- 7- ماهي أسباب ضعف التأثير الإيجابي على أرض الوطن؟

أهداف البحث:

- 1- بيان خصوصية الهجرة الحضرمية ومميزاتها.
- 2- التعرف على عوامل الطرد من أرض الوطن، وعوامل الجذب في أرض المهجر.

- 3- التعرف على مدى اندماج المهاجرين الحضارمة في مجتمعات المهجر، وأثر ذلك في قدرة المهاجرين على التأثير في مجتمعات المهجر وفي أرض الوطن في مجالات الحياة المختلفة.
- 4- التعرف على المعوقات التي واجهتهم في المهجر وكيفية تمكنهم من التغلب عليها.
- 5- الكشف عن أهمية أثر المهاجرين في تنمية أرض الوطن، ومعرفة أسباب ضعف إسهامهم بفاعلية في التنمية.

منهج البحث:

استخدم الباحث مناهج البحث العلمية: الاستقرائي والاستنباطي والتاريخي.

أهمية البحث:

- 1- يمكن أن يسهم هذا البحث في الإثراء المعرفي المعمق للباحثين والقراء حول التأثير المتبادل للهجرة الحضرية في الحدين المكاني والزمني للبحث.
- 2- يمكن أن يسهم هذا البحث في إثارة مجموعة من الأسئلة والإشكالات؛ لتكون مجالاً لمشاريع بحثية لطلاب الدراسات العليا والباحثين في الجامعات ومراكز البحوث.
- 3- يمكن أن يعطي هذا البحث تصوراً لجهات الاختصاص في الدولة عن قدرات المهاجرين وإمكانيات تأثيرهم في بلدان المهجر، للاستفادة منها في تطوير علاقات التعاون بين بلادنا وبلدان المهجر؛ والاستفادة من إمكانيات المهاجرين للإسهام في مشاريع التنمية في اليمن. ويمكن أن تتعرف جهات الاختصاص في الدولة على المشكلات التي يعاني منها المهاجرون وتعيق إسهامهم في مشاريع التنمية في اليمن.

خصوصية الهجرة الحضرمية الحديثة:

لهجرة الحضرمية الحديثة- من القرن التاسع الهجري/ الخامس عشر ميلادي تقريباً- خصوصية تميزها عن الهجرات القديمة والوسيطه، وعن غيرها من الهجرات اليمينية والعربية. فقد هاجر الحضارمة وانتشروا وتشتتوا في كثير من مناطق العالم، لاسيما المناطق المطلة على المحيط الهندي. ولعل ذلك الأمر دفع رتشارد بيرتون Richard Burton إلى القول إنه: "يقال عموماً إن الشمس لا تشرق على أرض لا يقطنها شخص من حضرموت"⁽²⁾.

هذه الخصوصية لفتت إليها اهتمام مراكز الأبحاث العالمية والباحثين في مجالي التاريخ والأنثروبولوجيا. تمثلت هذه الخصوصية في الأثر الكبير الذي أحدثه المهاجرون الحضارمة في المجتمعات المطلة على المحيط الهندي والبحر الأحمر، هذا الأثر كما يرى وليم كلارنس سميث William Clarence Smith أكبر بكثير مما يتحجه الحجم الصغير للسكان والأرض في موطنهم الأصلي⁽³⁾. عقدت المؤتمرات العلمية الدولية، وكُتبت مجموعة من رسائل الماجستير والدكتوراه، ونُشرت الكثير من الكتب والبحوث التي تتناول هذه الخصوصية بالبحث والدراسة⁽⁴⁾. ولا يمكن دراسة الآثار المتبادلة للهجرة

(2) كلارنس- سميث، السياسة الحضرمية، ص 15.

(3) المرجع نفسه، ص 36.

(4) من أهم المؤتمرات التي عقدت لدراسة خصوصية الشتات الحضرمي: مؤتمر لندن 1995م في معهد الدراسات الشرقية والأفريقية جامعة لندن. مؤتمر لايدن بهولندا 1997م في جامعة لايدن. ومؤتمر كوالالمبور ماليزيا 2005م في الجامعة الإسلامية. مؤتمر جامعة لايدن الثاني بهولندا 2014م. مؤتمر لندن الثاني 2015م في معهد الدراسات الشرقية والأفريقية جامعة لندن، بالاشتراك مع مركز بحوث حضرموت جامعة الأحقاف. وغيرها من المؤتمرات والندوات. فضلاً عن المؤتمرات المحلية. كما كتبت مجموعة من بحوث الدكتوراه والماجستير في جامعات أوروبية وأميركية، ونشرت عشرات الأبحاث في مجلات ومؤتمرات دولية. ومن أهم الكتب المنشورة كتاب الهولندي فان دن بيرج "حضرموت والمستوطنات العربية في الأرخبيل الهندي" نشر عام 1886م باللغة الفرنسية. كتاب "أضرحة تريم" انج سنغ، هو ماليزي صيني أستاذ مشارك في الأنثروبولوجيا جامعة هارفارد. ورسالة الدكتوراه لـ كازوهيرو آراي الأستاذ في جامعة كايو باليابان الحاصل عليها من جامعة ميشيغن حول "تاريخ عائلة العطاس في حضرموت وجنوب شرقي آسيا". وكتبت أن بنق المحاضرة في جامعة بيرجين بالنرويج كتاب "صوفيو علماء البحار" عن العلامة السيد أحمد بن أبي بكر بن سميث في شرق أفريقيا. وكتبت الأسترالية نتاليا موبنية كشه عن "النهضة الحضرمية في إندونيسيا"، وغيرها مما لا يسع المجال لذكرها هنا.

الحضرمية، وخصوصية المهجر الحضرمي، دراسة علمية معمقة إلا من خلال ثلاثة مفاهيم أساسية، هي: الشتات، والاندماج، وشبكات العلاقات.

أولاً: الشتات:

يتحرج كثير من الباحثين، ويعترض كثيرون من استخدام مصطلح "الشتات" Diaspora على الهجرات غير اليهودية.⁽⁵⁾ لقد كان المصطلح في الأصل مقتصرًا على الهجرات اليهودية، ثم انتقل إلى الأقوام الأخرى التي أبعدت عن أراضيها قسراً وشئت بين أمم أخرى، مثل الرقيق الأفريقي، والأرمن، والفلسطينيين⁽⁶⁾. ولكن في العقود الأخيرة من القرن العشرين ظهرت دراسات توصلت إلى تعريف أوسع "للشتات"، فعرفه شيفر Sheffer أنه: "مجموعات من الأقليات العرقية من أصول مهاجرة تقطن وتعمل في مناطق مضيفة، ولكنها تحتفظ بروابط عاطفية ومادية متينة مع المناطق التي تعود إليها جذورها"⁽⁷⁾.

ويعرف فليب كيرتن Philip Curtin "الشتات" بأنه: "شعب مترابط داخلياً، ولكنه جغرافياً عبارة عن جماعات متفرقة"⁽⁸⁾. وبهذين التعريفين يدخل المهجر الحضرمي تحت مصطلح "الشتات"، مع وجود خصوصية للشتات الحضرمي، سنبينه لاحقاً. وعليه يمكن تحديد الخصائص التي يتضمنها هذان التعريفان للشتات بالآتي:

1- تشتت من المركز الأصلي.

2- ذاكرة جماعية أو هوية ثقافية من الوطن الأصلي.

(5) ومن المعترضين على استخدام مصطلح الشتات د. صالح باصرة في تقديمه لترجمة كتاب فرايتاك، وكلارنس- سميث، الشتات الحضرمي، ص 9. وكذلك د. مسعود عمشوش، في كتابه "الحضارم في الأرخبيل الهندي"، ص 43.

(6) كلارنس- سميث، السياسة الحضرمية، ص 17.

(7) المرجع نفسه، ص 16.

(8) بيترية، مهجر أم شبكة أعمال؟، ص 247.

3- صلة مستمرة بالوطن الأصلي طبيعياً (بدنياً) أو عاطفياً⁽⁹⁾.

لا نستطيع أن نحدد تاريخ تشكل الشتات الحضرمي، فالحضارمة مارسوا الهجرة مُنذُ أقدم العصور، لكن لكل مرحلة تاريخية شتاتها الذي تلاشى باندماج المهاجرين مع سكان المناطق التي هاجروا إليها. أما في العصر الحديث فإن الشتات قد تشكل في بعض مناطق الهجرة: الهند والحجاز قبل القرن الخامس عشر، حيث كانت هناك جالية حضرمية تستقبل القادمين من حضرموت لكسب العيش وطلب العلم، وكانت الهجرة للهند في القرن السادس عشر قد شكلت هماً وهاجساً شغلا العلماء المُصلحين. فوثق ذلك الهم الشيخ عمر بن عبدالله بامخرمة⁽¹⁰⁾ في شعره فقال:

ما نبا الهند لو تمطر علينا بفضة ما نبا الا الوطن لو عضنا الجوع عضه
وينصح في قصيدة أخرى مستشيريه بعدم السفر والاعتراب عن الوطن،
ومنفراً له ولغيره من الهجرة، وداعياً إلى البقاء في أرض الوطن⁽¹¹⁾. كما أدار
ابنه الفقيه عبدالله بن عمر بامخرمة، الملقب بـ"الشافعي الصغير"، حواراً عن
الهجرة بين أرض حضرموت وأحد أبنائها المزارعين الذي أراد الهجرة إلى
الهند، نفّر فيه من الهجرة ورغّب في البقاء في أرض الوطن⁽¹²⁾.

وكانت الهند المحطة الأولى للراغبين بالهجرة إلى مناطق جنوب شرقي
آسيا، وكانت الأعداد المتجهة إلى جنوب شرقي آسيا في ذلك الوقت محدودة،
لهذا غالباً ما يندمج القادمون في السكان المحليين في تلك البلاد. وتكوّن الشتات
ببطء في إندونيسيا لبعده المسافة، وقد ساعد وجود الشتات، في ما بعد، على

(9) العطاس، مقدمة المحرر، ص17.

(10) العلامة والفقيه الصوفي والشاعر المشهور (884 – 952هـ).

(11) بامطرف، الهجرة اليمنية، ص 74 – 79.

(12) المرجع نفسه، ص81.

جذب أعداد كبيرة من المهاجرين الحضارمة وتدفعهم إلى إندونيسيا، في نهاية القرن الثامن عشر الميلادي⁽¹³⁾. وكذلك الحال في الحجاز.

يؤدي الشتات إلى تقليل تكاليف الهجرة، ويخلق فرصاً للدخول الشرعي لمهاجرين لاحقين، وهو لا يوفر فقط معلومات عن فرص العمل، بل يوفر الفرص نفسها⁽¹⁴⁾. وقد يؤدي الشتات إلى خفض تكاليف الإقامة أثناء البحث عن العمل للمهاجرين الجدد، الذين يمكنهم العيش مع أقاربهم المقيمين هناك، ويمكن أن يسهل الشتات التكاليف المالية للاستثمار في الهجرة، وفي كثير من الأحيان يكون المهاجرون القدامى في وضع أفضل يمكنهم من دفع تكلفة السفر لأقاربهم⁽¹⁵⁾.

كل هذه العوامل تتضامن لتجعل الشتات عنصراً حساساً ومهماً، ونتيجة لذلك يميل المهاجرون إلى التكتل في مدن قليلة. ولا يؤثر وجود الشتات فقط في المواقع التي يختارها مهاجرون لاحقون، بل يُعدُّ عنصر التأثير الأكثر أهمية؛ فهو الذي يحدد مستوى الهجرة⁽¹⁶⁾. كلما كان الشتات الذي ينتمي إلى البلد الأصلي أكبر حجماً، كان معدل الهجرة من ذلك البلد أعلى⁽¹⁷⁾. الهجرة والشتات عنصران يغذي كلُّ منهما الآخر. الهجرة تحصل على دعم من الشتات، والشتات تغذيه الهجرة، ويتقلص الشتات عن طريق الاندماج⁽¹⁸⁾.

(13) بيرج، المستوطنات العربية، ص 72.

(14) كولبير، الهجرة، ص 97.

(15) المرجع نفسه، ص 166.

(16) المرجع نفسه، ص 167.

(17) المرجع نفسه، ص 97.

(18) المرجع نفسه، ص ص 53-54.

ثانياً: الاندماج Assimilation:

يتبدى الاندماج في ثلاث حالات: الاندماج الكلي في المجتمع الجديد (Full-fledge Integration) وهو الذوبان الكامل في مجتمع المهجر إلى درجة فقدان الهوية الأصلية، والاندماج الإيجابي Positive integration (الانصهار، الهجنة hybridity) هو أن يستوعب السكان الأصليون جوانب من ثقافة المهاجرين، ويستوعب المهاجرون جوانب من ثقافة السكان الأصليين، بمعنى أن يتم نوع من المزاجية بين الثقافتين.

يرى بول كولبير أن الانصهار يختلف عن الاندماج (الكلي)، وعلى العكس من الاندماج لا يوحى الانصهار بتفوق ثقافة السكان الأصليين، أو تمتعها بمزايا على حساب ثقافة المهاجرين. وأن المهاجرين والسكان الأصليين يسهمون بما لديهم على طاولة مشتركة يأكل منها الجميع⁽¹⁹⁾. إن الانصهار يتطلب من المهاجرين والسكان الأصليين السعي معاً إلى فهم الثقافات الأخرى والتكيف معها⁽²⁰⁾. يرى كلٌّ من إدوارد سعيد وهومي بابا، أن التقاء الشعوب مع بعضها عن طريق الهجرة أو استعمار بعضها لبعض يؤدي إلى كسر الهويات المتصلبة وتفتيتها، ويوجد علاقات تبادل ثقافية بين الشعوب، وهو ما أطلقا عليه مفهوم "الهجنة". فالثقافات في نظر سعيد كلها هجينة، وبمقدار هجنتها يكون ثراؤها⁽²¹⁾.

ومع تحفظنا على البعد الفلسفي ما بعد الحداثي وحالة السيولة في مفهوم "الهجنة" في الثقافات والهويات عند كلٍّ من إدوارد سعيد وهومي بابا، فإننا

(19) المرجع نفسه، ص 102.

(20) المرجع نفسه، ص 104.

(21) لمزيد من المعلومات لمفهوم الهجنة ينظر: سعيد، إدوارد، الثقافة والإمبريالية. وهومي، بابا، موقع الثقافة.

نستطيع أن نقول إن الحضارمة شكلوا حالة هجينة ثقافية وإثنية مع الشعوب التي هاجروا إليها، مع الاحتفاظ النسبي لبعضٍ منهم بهويتهم، وأصحاب هذا النوع من الاندماج كان لهم أثرٌ كبيرٌ في المهجر وأرض الوطن. وسوف نبين ذلك لاحقاً.

والاندماج الجزئي Partial integration (الانعزال Isolation) يكون لأسباب قهرية في الغالب وذاتية؛ إذ ينعزل بعض المهاجرين ثقافياً عن مجتمع السكان الأصليين، في الوقت الذي يشاركون فيه اقتصادياً؛ فهم في الواقع عندئذ يكونون ضيوفاً من العمال⁽²²⁾. وأثر هؤلاء ضعيف في المهجر وفي أرض الوطن.

العلاقة بين الشتات والاندماج:

هناك ثلاثة عناصر بنوية نحتاج إليها لفهم ديناميكيات الهجرة: العنصر الأول، الهجرة تعتمد على حجم الشتات، فكلما كان الشتات أكبر أصبحت الهجرة أسهل. والعنصر الثاني، أن الهجرة تغذي الشتات، في حين أن الاندماج في الاتجاه السائد ضمن المجتمع يقلل الشتات. والعنصر الثالث أن معدل الاندماج يعتمد على حجم الشتات؛ فكلما كان الشتات كبيراً أصبح الاندماج أبطأ⁽²³⁾.

يُعدُّ حجم الشتات عنصراً مهماً، لأنه كلما زادت علاقات التعامل بين الشتات والسكان المحليين، فإنه من المحتمل - في الغالب - أن يندمج هؤلاء في المجتمع. وكلما زاد حجم الشتات انخفضت نسبة العلاقات الاجتماعية التي يحتمل أن تحدث مع السكان الأصليين، وبهذا يتباطأ معدل الاندماج⁽²⁴⁾.

(22) كولبير، المرجع السابق، ص 102.

(23) المرجع نفسه، ص 51.

(24) المرجع نفسه، ص 50.

سوف نلاحظ أن أعداد المهاجرين الحضارمة الأوائل إلى إندونيسيا كانت قليلة، مما ساعد على سرعة اندماجهم في المجتمع المحلي، ولكن عندما تزايدت أعداد المهاجرين وكبر حجم الشتات تباطأ معدل الاندماج، وأدى ذلك إلى ضعف قدرتهم على التأثير.

خصائص الشتات الحضرمي:

1- إن الحضارمة كثيراً ما جمعوا بشكل ملحوظ بين التجارة والدعوة الدينية، فهم بالمقارنة بحالات الشتات المسلمة الأخرى حالة استثنائية في جمعهم بين التجارة والدين⁽²⁵⁾، وهذا ينطبق بشكل أساسي على المهاجرين الأوائل وعلى بعض المتأخرين.

2- لقد تمتع الحضارمة بنصيب وافر نسبياً من إمكانية الاتصال بوطنهم الأصلي مقارنة بحالات الشتات الأخرى، بل إن الكثير كان على درجة من الغنى مكنتهم من الاحتفاظ بعلاقة وثيقة وحميمية بأوطانهم الأصلية، كما أدى إرسال الأولاد – في أحيان نادرة البنات – إلى أرض الوطن لمدة طويلة لأغراض تربوية وتعليمية، إلى تعزيز الروابط الثقافية وتوثيقها بشكل خاص⁽²⁶⁾.

3- يرى فريد العطاس أن من خصائص الشتات الحضرمي أنه غير مسيس مقارنة على سبيل المثال بحالات الشتات اليهودي والفلسطيني، فقد كان لعدة قرون منتجاً رائداً للصوفية والتجارة⁽²⁷⁾.

4- والميزة الأخرى تمثلت في الجمع بين الأنشطة الدينية والسياسية والتجارية التي أضافت الحيوية والمرونة للشبكات الحضرمية⁽²⁸⁾.

(25) كلارنس- سميث، السياسة الحضرمية، ص 18.

(26) المرجع نفسه، ص 19.

(27) العطاس، مقدمة المحرر، ص 17.

(28) كلارنس- سميث، السياسة الحضرمية، ص 36.

- 5- من أهم مميزات الشتات الحضرمي هو قدرة الحضارمة على الانصهار في المجتمعات المضيفة مع احتفاظهم بهويتهم المميزة.
- 6- إن الحضارمة كانوا موحدّين من الناحية اللغوية والدينية؛ فكانوا جميعاً يتحدثون اللغة العربية وينتمون إلى المذهب الإسلامي الشافعي السني، وهذا ساعدهم على تكوين شبكة أعمال متماسكة، بعكس كثير من حالات الشتات التي مزقتها الاختلافات الدينية والمذهبية واللغوية⁽²⁹⁾.
- 7- إن المهاجرين الذين اندمجوا اندماجاً إيجابياً ظلوا في الوقت نفسه مرتبطين بالشتات من خلال استمرار العلاقة بأرض الوطن، والعلاقة مع مناطق الشتات الأخرى. وهنا يبرز أثر شبكات العلاقات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية بين مناطق الشتات في ما بينها وبين أرض الوطن ومناطق الشتات.

ثالثاً: شبكات العلاقات والتواصل:

كان لشبكات العلاقات والتواصل أثر في الحفاظ على الهوية الثقافية، وتعزيز الأثر الثقافي والاقتصادي في مناطق المهجر وأرض الوطن.

يقول لايف مينجر: إن "الحركة بين أرض الوطن وأماكن المهجر – سواء جسمانياً أو إدراكياً – تتم ممارستها من خلال عدد لا يحصى من شبكات الأعمال، بما في ذلك تلك الأعمال الخاصة بالأقارب، والتجارة، والدين، وتتأثر بتقنيات السفر والاتصالات"⁽³⁰⁾. ويقول عن شبكات الأعمال الحضرمية: "أدهشني المدى، وكذلك استمرار الروابط بين التجمعات، وهي روابط تعود إلى أقدم فترات الهجرة"⁽³¹⁾.

(29) المرجع نفسه، ص 20 – 21.
 (30) مينجر، إعادة اكتشاف حضرموت، ص 274.
 (31) المرجع نفسه، ص 281.

الهجرة الحضرمية إلى إندونيسيا وسنغافورة والحجاز 1850 – 1950م

تاريخ الهجرة الحضرمية إلى كلِّ من إندونيسيا والحجاز قديم، وقد أثر المهاجرون الحضارمة في مناطق هجرتهم وتأثروا، كما كان لهذه الهجرة أثر على أرض الوطن. توافد الحضارمة على منطقة جنوب شرقي آسيا في حقب تاريخية متعاقبة، إلى أن أصبحوا هم الجالية العربية الغالبة. يقول Van den Berg فان دن بيرج⁽³²⁾: "ينحدر جميع العرب المستقرين اليوم [1886م] في الأرخبيل الهندي تقريباً من أصل حضرمي. ومن النادر جداً أن تقابل بينهم أفراداً قدموا من مسقط في سواحل الخليج العربي، أو من الحجاز أو من مصر أو من سواحل شرق أفريقيا أو من المناطق الأخرى في اليمن. ومن النادر كذلك أن نجد بين العدد المحدود من هؤلاء الأفراد من يختار الإقامة الدائمة في جزر الأرخبيل الهندي، ومن يفعل ذلك ينصهر بسرعة وسط الكم الهائل من العرب القادمين من حضرموت"⁽³³⁾.

وعلاقة الحضارمة بمدن سواحل الجزيرة العربية قديمة ومستمرة. ففي بداية القرن التاسع عشر فرضوا وجودهم في جدة، وأنشأوا جاليات في جميع موانئ اليمن، ومع نهاية الثلاثينيات من القرن التاسع عشر لاحظ بوتّا Botta أن معظم التجار الأثرياء في سواحل تهامة كانوا من حضرموت، كما أشار

(32) كتب فان دين بيرج تقريراً بأمر من الحاكم العام الهولندي في جزر الهند الشرقية 1881م للتعرف على علاقة الحضارمة بالسكان المحليين، وبعد بحوث مكثفة ودقيقة قدم بيرج تقريره للسلطات الهولندية، ثم نشره في كتاب باللغة الفرنسية عام 1886م تحت عنوان: "Le Hadhramout et les Colonies Arabes dans l'Archipel Indies" وقد ترجم د. مسعود عمشوش جزءاً كبيراً من الكتاب تحت عنوان "المستوطنات العربية في الأرخبيل الهندي" وضمه في كتابه "الحضارم في الأرخبيل الهندي".

(33) بيرج، المرجع السابق، ص62.

مراقب فرنسي عام 1830م إلى أن أثرياء التجار في جدة كانوا من الحضارمة فقط، وبلغ عددهم حوالي 2000 تاجر بحلول خمسينيات القرن التاسع عشر⁽³⁴⁾. مثلت الحجاز محوراً أساسياً للشبكات الحضرمية، ومرتكزاً لشبكة العلاقات الثقافية والاقتصادية والسياسية، لاسيما في القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين.

وعلى الرغم من اندماج بعض المهاجرين وذوبان هويتهم في مجتمعات المهجر، وانقطاع علاقتهم بأرض الوطن، فإن استمرار تدفق المهاجرين قد ساعد على بقاء الشتات واستمرار التأثير المتبادل، ولكنه ليس على وتيرة واحدة وإنما كان يقوى أحياناً ويضعف أحياناً أخرى. وسوف نستعرض التأثير المتبادل للهجرة الحضرمية في الحدين المكاني والزمني للبحث (إندونيسيا وسنغافورة والحجاز) (1850 – 1950م)، في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية.

أولاً: المجال الاقتصادي:

كان للعامل الاقتصادي أثر كبير في دفع الناس للهجرة، من اليمن عموماً وحضرموت على وجه الخصوص. فقد ساءت الأوضاع الاقتصادية؛ بسبب ظروف البيئة الطبيعية والظروف البشرية السياسية والأمنية المتدهورة. وإنّ موقع حضرموت المطل على المحيط الهندي، وخبرة أهلها التاريخية في الملاحة البحرية، وفي النشاط التجاري، ومعرفتهم بمناطق الرخاء الاقتصادي، قد قوى دوافع الهجرة. ترافق ذلك مع تحسن الأوضاع الاقتصادية في المحيط الهندي، فأصبحت عامل جذب للمهاجرين، خلال الحقبة 1750 – 1914م. فقد أدى الضعف الذي حل بـ "شركة الهند الشرقية الهولندية" الاحتكارية، وتشجيع

(34) ابوالد، وكلاونس- سميث، الدور الاقتصادي للشبكات الحضرمية، ص 340.

خصومها الإنجليز التجارة الإقليمية إلى إيجاد فرص جديدة، تزامن ذلك مع وجود اضطرابات سياسية وأمنية في حزموت في القرن التاسع عشر، وفي الوقت نفسه حل السلام وظهرت الرفاهية في سواحل المحيط الهندي تحت غطاء التجارة الحرة. وازدهر التصدير ازدهاراً عظيماً نتيجة لعدة عوامل منها: انخفاض تكلفة الصناعات الغربية، وزيادة الطلب الغربي للمواد الخام، وإزاحة العوائق أمام الحركة الحرة لعوامل الإنتاج، وتطوير وسائل المواصلات: البواخر والسكك الحديدية. وهكذا نشأت بيئة اقتصادية للمهاجرين الحضارمة الذين يمتلكون مواهب فطرية، ومهارات عالية، وخبرة متراكمة في أمور التجارة والمال والأعمال⁽³⁵⁾.

يرى بول كولبير أن الدافع الأساسي للهجرة يقوى عندما يكون الاختلاف في الدخل بين البلد الأصلي والبلد المضيف شاسعاً. غير أن الذين يهاجرون ليسوا هم أكثر الناس فقراً، لأن للهجرة تكاليف لا يستطيع هؤلاء دفعها، ويستطيع أغنى الناس دفع تكاليفها، إلا أنهم يتوقعون الحصول على فوائد قليلة، في حين يكون عند متوسطي الدخل حافز قوي للهجرة، ويكون هؤلاء قادرين على تحمل تكاليفها، لهذا فإن أكثر المهاجرين هم من هذه الفئة⁽³⁶⁾. كما أن تكلفة الهجرة تحدد مناطق الهجرة؛ فالفقراء في الغالب يهاجرون إلى المناطق القريبة، لهذا نلاحظ أن الذين يهاجرون من حزموت ليسوا الأغنياء ولا الفقراء. وقد لاحظ ذلك فان دن بيرج؛ فرأى أن الذين هاجروا إلى إندونيسيا ليسوا أغنى السكان في حزموت. فالحزموي، مثل غيره، لن يغترب عن أرضه إذا كان يتمتع ببعض المال والرخاء⁽³⁷⁾، كما لاحظ أن أغلب التجار

(35) كلارنس- سميث، السياسة الحضرمية، ص 34.

(36) كولبير، المرجع السابق، ص 158.

(37) بيرج، المرجع السابق، ص 83.

العرب من القبائل غير البدوية ومن السادة ومن سكان المدن الذين أطلق عليهم اسم "البرجوازية الصغيرة"⁽³⁸⁾. كما لاحظ أيضاً أن أغلب المهاجرين إلى إندونيسيا "يأتون من منطقة واحدة في وادي حضرموت تمتد من شبام غرباً إلى تريم شرقاً، في حين يحبذ سكان وادي دوعن الذهاب إلى مستعمرة عدن وجدة وسواكن أو القاهرة. ويفضل سكان المناطق الساحلية السفر إلى سواحل مالابار وحيدير أباد، أما البدو فمن النادر أن يتركوا أرضهم"⁽³⁹⁾. والملاحظ في حضرموت أن الذين يمارسون الهجرة هم من القبائل المستقرة الذين يمتنون التجارة والزراعة وغيرها من المهن الأخرى، في حين أن البدو الرُّحل قليلاً ما يهاجرون. فعلى سبيل المثال نجد أن الهجرة من قبيلة الحموم البدوية في الحد الزمني للبحث نادرة، ومهاجريهم يتجهون إلى شرق أفريقيا في الغالب، ونلاحظ أن أثر المهجر فيهم ضعيف اقتصادياً وثقافياً واجتماعياً.

الأثر الاقتصادي للحضارة في إندونيسيا:

لاحظ ستامفورد رافلس Stamford Raffle مؤسس سنغافورة البريطانية، (توفي عام 1826م)⁽⁴⁰⁾، أن المهاجرين الحضارة الأوائل كانوا تجاراً وعلماء دين، لكن الأغلبية منهم كانوا علماء دين. وفي النصف الثاني من القرن التاسع عشر ازداد عدد المهاجرين لاسيما بعد فتح قناة السويس عام 1869م، وهم من مختلف الفئات الاجتماعية⁽⁴¹⁾. ويرى بيرج أن العمل الأساسي للحضارة هو التجارة، إذ من النادر ألا تجد أحداً منهم لا يهتم بهذا الشكل أو ذاك بالتجارة. ففي بعض المناطق يسيطرون بشكل واسع على التجارة؛ وذلك بفضل ضخامة

(38) المرجع نفسه، ص 99.

(39) المرجع نفسه، ص 84.

(40) سيفيا، إمبراطورية، ص 121.

(41) جونج، السياسة الاستعمارية، ص 123.

رؤوس أموالهم، وهم في بعض المناطق يحظون بثقة الشركات الأوروبية أكثر من الصينيين، كما أن شبكة أعمالهم التجارية مرتبطة مع البلدان المطلة على البحر الأحمر والخليج العربي⁽⁴²⁾. وقد سيطر الحضارمة على التجارة الوسطية، مع تخصص كل مجموعة في منتج معين⁽⁴³⁾، بلغ إجمالي الشركات التجارية الحضرمية عام 1885م 276 شركة⁽⁴⁴⁾.

ففي سنغافورة كان وجودهم مؤثراً مُنذُ بداية تأسيسها مستعمرة بريطانية. كان السيد أبوبكر الجنيد أحد الأعضاء المؤسسين لعرفة التجارة السنغافورية عام 1837م، وفي عام 1846 سُجِّلَ في سنغافورة 43 بيتاً تجارياً، خمسة منها تعود إلى حضارمة⁽⁴⁵⁾. وفي سبعينيات وثمانينيات القرن التاسع عشر كان التجار الصينيون أقلَّ درجة من الناحية الاقتصادية من التجار الحضارمة الأثرياء في بالمبانغ (جنوب سمطرى) وبيكالونغان (شمال جاوا)⁽⁴⁶⁾.

وتعد باتافيا وسمرانغ وسوربايا وسنغافورة، أكبر المراكز التجارية الحضرمية في الأرخبيل الهندي. وفي هذه المدن يقوم الحضارمة بممارسة تجارة الجملة، وهم عادة يتاجرون ببضائع مستوردة، ويقومون بتوزيعها إما في دكاكينهم أو بواسطة الباعة الحضارمة أو الصينيين أو المحليين⁽⁴⁷⁾. وقد عمل جزء كبير منهم في تجارة أقمشة الباتيك والصواريم (القوط)، وأهم مراكز تجارة الباتيك في بيكالجان وصولو⁽⁴⁸⁾. ومثلت تجارة أقمشة الباتيك العمود الفقري للتجارة الحضرمية مُنذُ بداية القرن التاسع عشر، لكن المنافسة الصينية

(42) بيرج، المرجع السابق، ص 93.

(43) جونج، السياسة الاستعمارية، ص 124.

(44) كلارنس-سميث، المستثمرون الحضارم ص 368.

(45) المرجع نفسه، ص 357.

(46) المرجع نفسه، ص 357.

(47) بيرج، المرجع السابق، ص 100.

(48) إنجرامس، حضرموت، ص 163.

تزايدت مُنذُ حوالي 1900م. وأمام هذا التحدي أسست أسرة آل باجنيد "اتحاد التجارة الإسلامية" عام 1909م في بوقور، وشكلت لها فروعاً في صولو عام 1911م بمشاركة أسر آل القدري، وآل العيدروس، وآل بن سميظ. أما في سوربايا فقد أسست شركة سيتا اوساها تجمعاً مشابهاً بمساندة تجار حضارمة، ومن هذه التجمعات التجارية انبثقت "إسلام سريكات" عام 1912م، وهي منظمة اقتصادية سياسية إسلامية لجميع أجزاء إندونيسيا. أستثنى غير الإندونيسيين من عضوية تلك المنظمة عام 1913م، ولم يشمل ذلك الاستثناء الحضارمة، ومن أشهر أعضائها السيد عبدالله بن حسين العيدروس في باتافيا⁽⁴⁹⁾.

وفي حقبة ما بين الحربين أسست عدد من المؤسسات التجارية الحضرمية فروعاً لها في الأرخييل الهندي. وتمكنت مؤسسة (جبل فتر) من منافسة كبرى الشركات الصينية من حيث حجمها وحجم ما تقوم به من عمليات⁽⁵⁰⁾. كما أسس عوض بن مرتع شركة هي من أكثر أعمال تجارة الجملة نجاحاً في إندونيسيا ومقرها سوربايا⁽⁵¹⁾.

والتجار الحضارمة يتميزون عن غيرهم، كما يرى بيرج، أنهم كذلك يتاجرون في "منتجات الغابات والأراضي البكر، فهم يقايضون السكان البدائيين ويعطونهم بعض السلع الأوروبية مقابل تلك المنتجات. ومن أجل ذلك يغامر العرب بشجاعة مدهشة ويتوغلون في مناطق تنعدم فيها حماية الدولة،

(49) كلارنس- سميث، المستثمرون الحضارم، ص 370.

(50) المرجع نفسه، ص 367.

(51) المرجع نفسه، ص 368.

ويحققون بعض المكاسب، ولا يترددون كذلك في تقديم بعض الإغراءات للمتوحشين ليجعلوهم زبائن دائمين لهم"⁽⁵²⁾.

كما أنهم يتاجرون أيضاً في الأرز والعلس والتبغ والنارجيلة والبلاستيك والفلفل والبن والجلود والحيوانات وخاصة الخيول⁽⁵³⁾، فقد كانت تجارة الخيول شبه المتوحشة في جنوب شرق إندونيسيا تحت سيطرة الحضارة خلال القرن التاسع عشر⁽⁵⁴⁾.

وفي مجال الصناعة، امتلك أحد التجار الحضارة مصنعاً كبيراً لإنتاج الجير، وامتلك آخرون مؤسسات لصناعة الباتيك⁽⁵⁵⁾، كما امتلك الحضارة الكثير من الورش لإنتاج الباتيك في مناطق مختلفة من جاوا. وقد تميزوا في هذا العمل وصارت ورشهم أكبر من ورش الجاويين، وسيطروا بصورة غير مباشرة على 3515 ورشة تابعة للجاويين، عن طريق تمويل المدخلات من المواد الخام، وعن طريق الإقراض. ومن أشهر العاملين في هذا المجال أسرة آل بن سنكر في سوراكارتا، وعض بن مرتع في سورابايا. وفي نهاية الثلاثينيات من القرن العشرين، نجد أن أعمال بن مرتع استوعبت حوالي 2000 عامل في وحدة سورابايا فقط. وفي الحقبة نفسها امتلك زين باجابر مصنعاً في سورابايا لإنتاج الاسطوانات والخزانات من القصدير، وحقائب الألياف. كما امتلك آل السقاف في بداية القرن العشرين مصنعاً للإنتاج السريع لألواح الخشب، وهو أحد أكبر مصانع إنتاج ألواح الخشب في الشرق⁽⁵⁶⁾.

(52) بيرج، المرجع السابق، ص 103.

(53) المرجع نفسه، ص 103.

(54) كلارنس- سميث، المستثمرون الحضارم، ص 371.

(55) بيرج، المرجع السابق، ص 108.

(56) كلارنس- سميث، المستثمرون الحضارم، ص ص 376 – 379.

وفي مجال الملاحة البحرية بلغت الملاحة العربية في الأرخبيل الهندي أوج ازدهارها بين 1845 – 1855م، ففي هذه الحقبة حقق الملاحون الحضارمة أرباحاً ضخمة، وكانت السفن العربية في مطلع القرن التاسع عشر تجوب البحار بين الأرخبيل الهندي والشرق من جهة، وبين موانئ الخليج العربي والبحر الأحمر من جهة أخرى. لكن بعد ذلك بدأت في التقهقر مع ظهور السفن البخارية. ففي بداية القرن التاسع عشر كانت هناك 60 سفينة شرعية حضرية كبيرة في المينج، لم يبق منها في نهاية القرن التاسع عشر إلا 22 سفينة⁽⁵⁷⁾.

سيطرت السفن الشرعية الحضرية على جزء كبير من تجارة الأرخبيل الهندي مع سنغافورة في ثلاثينيات القرن التاسع عشر، وامتلك الحضارمة أكبر السفن المزودة بالمعدات والوسائل على الطريقة الأوروبية، وفي بداية النصف الثاني من القرن التاسع عشر كانت السفن الحضرية أكبر من السفن الصينية. كما سيطرت السفن الحضرية على معظم المواصلات مع بيناتق، وكان السلطان بن شهاب من أكبر تجار الملاحة البحرية⁽⁵⁸⁾.

لاحظ بيرج أنه من النادر أن تجد بحاراً بين الحضارمة، لكن في كثير من السفن "النوخذة" و"المعلم" و"الكراني" نجدهم دائماً من الحضارمة، أما البحارة فمن السكان المحليين. ومن النادر أن يقود ربان حضري سفينة تعود ملكيتها لشخص غير حضري، ومن النادر كذلك أن تجد سفينة حضرية يقودها ربان غير حضري. ويمكن أن تجد في عدد من السفن الحضرية نائباً أوروبياً للربان يحمل شهادة في الملاحة، وذلك التزاماً بالشروط التي تفرضها شركات الشحن والتأمين الأوروبية، ومن المعروف أن الملاحة كانت منذ وقت

(57) بيرج، المرجع السابق، ص 105.

(58) كلارنس- سميث، المستثمرون الحضارم، ص 359.

طويل المهنة المفضلة للحضارمة في الأرخييل الهندي، على الرغم من أنهم في الغالب لم يروا البحر قبل مغادرتهم لوطنهم⁽⁵⁹⁾، وكما أن الذين يقودون السفن ليسوا من المدينتين الساحليتين المكلا والشحر، بل من مناطق داخلية لم يقودوا سفناً قبل سفرهم⁽⁶⁰⁾.

وفي عام 1885م بلغ عدد السفن التي يمتلكها الحضارمة 57 سفينة مربعة بحمولة حوالي 16000 طن إجمالاً، فضلاً عن 100 سفينة أخرى معدة على الطريقة المحلية. تحول الحضارمة بسرعة إلى الملاحة البخارية، لكن نجاحهم في هذا المضمار كان محدوداً⁽⁶¹⁾، بسبب المنافسة والاحتكار البريطاني والهولندي في هذا المجال. وفي البداية كانت سنغافورة مركز الملاحة البخارية الحضرمية. إذ امتلك السيد أحمد بن عبدالرحمن السقاف سفناً بخارية لخدمة أعماله الخاصة بالحجاج. تمكنت شركة سنغافورة للملاحة البخارية التابعة له من نقل 3471 حاجاً على متن أربع سفن بخارية عام 1874م. وفي منتصف الثمانينيات القرن التاسع عشر كانت هناك شركتان حضرميتان تمتلكان أربع سفن بخارية. كما امتلك السيد معتصم بن صالح الجفري سفناً بخارية، لكن هذه الشركات أخفقت نتيجة دخولها في منافسة مع الشركات الاحتكارية البريطانية والهولندية. وفي مواجهة هذا التحدي قام الحضارمة باحتجاج عام 1910م ضد تلك التكتلات الملاحية ولكن دون جدوى، فكان البديل هو الاشتراك مع تلك الاحتكارات⁽⁶²⁾، لهذا دخل السيد عمر السقاف في شراكة مع الشركة البريطانية هولتس Holts، وعدة شركات هولندية أخرى. لكن شركة السقاف أوقفت

(59) بيرج، المرجع السابق، ص 104.

(60) المرجع نفسه، ص 136.

(61) كلارنس-سميث، المستثمرون الحضارم، ص 360.

(62) المرجع نفسه، ص 361.

تشغيل السفن البخارية واستمرت تعمل (وكالات لنقل الحجاج) وفتحت لها فرعاً في جدة. وكذلك لاقت الشركات الملاحية الحضرية في إندونيسيا التحدي نفسه من الشركات الملاحية الهولندية⁽⁶³⁾.

يفضل الحضارمة استخدام الأموال التي يكسبونها من التجارة، في الاستثمار العقاري، كما يرى بيرج⁽⁶⁴⁾، ويعلل لي- وارنر⁽⁶⁵⁾ ذلك بأن الحضارمة يحاولون بذلك تجنب الربح الذي لا يتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية⁽⁶⁶⁾، ففي سنغافورة تفوق الحضارمة في شراء الأراضي الممتازة على غيرهم وبأسعار مناسبة⁽⁶⁷⁾، وقد جعل امتلاك العقارات الحضارمة من أكثر الجاليات ثراء في سنغافورة، إذ اشتهروا بامتلاك شوارع كاملة في سنغافورة وبينانق، وأغلبهم من القبائل الكثيرة⁽⁶⁸⁾. وفي عام 1900م امتلك آل السقاف فندق رافلس، وجاء آل الكاف في المرتبة الثانية بعد هيئة الموانئ من حيث دفع الضرائب على العقارات. كما امتلك عمر بن شيخ الكاف فندق أوروبا في ثلاثينات القرن العشرين⁽⁶⁹⁾، وامتلك الحضارمة عقارات في المدن الكبيرة في جاوا. ففي عام 1860م امتلكت أسرة آل السقاف 20 عمارة في سوربايا، و3 في بتافيا. وفي عام 1914م امتلك الشيخ صالح عبيد بن عبدات فندق Hotel des Galeries الذي يُعد ثاني أفخم فندق في بتافيا، وفي عقد

(63) المرجع نفسه، ص 362.

(64) بيرج، المرجع السابق، ص 94.

(65) عين الكابتن لي وارنر في مارس 1918م وكبلا لبريطانيا في حضرموت، تحت إشراف المقيم السياسي في عدن، ومن أهم المهام التي أوكلت إليه: الاهتمام بشؤون المهاجرين الحضارمة في جنوب شرقي آسيا. (مكون، اندماج الحضارمة، ص 203).

(66) انجرامس، المرجع السابق، ص 166.

(67) كلارنس- سميث، المستثمرون الحضارم، ص 365.

(68) انجرامس، المرجع السابق، ص 166.

(69) كلارنس- سميث، المستثمرون الحضارم، ص 365.

الثلاثينيات من القرن العشرين امتلك باسويدان مئات البيوت في سنغافورة وباتافيا⁽⁷⁰⁾.

تمثل الجانب السلبي للأثر الاقتصادي للحضارة في إندونيسيا، في تعامل بعض التجار الحضارة بالربا من خلال إقراض الأموال بفائدة سنوية. واستغلت السلطة الاستعمارية الهولندية ذلك لتشويه سمعة العرب عند الإندونيسيين. وكانت له نتائج سيئة على مكانة الحضارة وأثرهم في المجتمع الإندونيسي، وقد لقي هذا السلوك إنكاراً ومحاربة من قبل علماء الدين والمصلحين⁽⁷¹⁾.

لقد حاول المستشرق الهولندي هورخرونيه سنوك تقليل الأثر الاقتصادي الإيجابي للحضارة. في الأرخييل الهندي وتحقيره، وتصوير الحضارة بأنهم ناهبوا ثروات إندونيسيا، إذ يقول: "إن العرب حققوا أرباحاً كبيرة لأوطانهم، ولكنهم لم يجلبوا لا رؤوس أموال ولا تكنولوجيا لجزر هولندا الشرقية"⁽⁷²⁾، أما فان دن بيرج فعلى الرغم من تضخيمه للآثار الاقتصادية السلبية للحضارة، فإنه يخالف سنوك في ما ذهب إليه، إذ يقول: "بعكس الهولنديين لا يأخذ الحضارة إلى بلادهم إلا جزءاً من الثروة التي كوّنوها في الأرخييل الهندي، والسبب الرئيس لذلك هو قلة الأمن في حضرموت. وتكمن أحد الأسباب كذلك في أن نساءهم من مواليد الأرخييل الهندي، ومعظمهن غير مستعدات للعيش في بلد لا يعرفن لغته"⁽⁷³⁾. وحول التأثير الإيجابي للحضارة يقول: "فمن الواضح أن تأثير العرب مفيد للسكان المحليين لأسباب عديدة، كما استفاد

(70) المرجع نفسه، ص 366.

(71) القادري، كفاح أبناء العرب، ص 20.

(72) كلارنس-سميث، المستثمرون الحضارم، ص 358.

(73) بيرج، المرجع السابق، ص 91.

الأوروبيون والصينيون أيضاً من العرب الذين قاموا بدور الطلائع وسط تجمعات سكانية متوحشة أو شبه متوحشة. وتمكن العرب من خلق سوق مهمة لاستهلاك المنتجات الزراعية والحرفية التي يعرضها السكان المحليون المتحضرون قليلاً⁽⁷⁴⁾.

ويقول أستاذ التاريخ الاقتصادي في جامعة لندن وليم كلارنس سميث: "شكل الحضارة قوة اقتصادية يمكن الاعتماد عليها في عالم الملايو، على الرغم من ضعف قواعدهم في وطنهم الأصلي. أما انتشار الصينيين والهنود والأوروبيين وهيمنتهم فقد كان أمراً متوقفاً إذا ما أخذنا بعين الاعتبار مواردهم الديموغرافية والاقتصادية الكبيرة، لكن ما يثير الاستغراب والإعجاب في الوقت نفسه هو أن الحضارة كان أداؤهم عالياً ونجاحهم باهراً"⁽⁷⁵⁾. والواقع أن الأثر الاقتصادي للحضارة في غالبه كان أثراً إيجابياً، باستثناء الأثر السلبي لبعض المتعاملين بالربا. ففي الوقت الذي كان فيه الأوروبيون والصينيون وغيرهم يبعثون ما يجنونه من أرباح إلى بلدانهم، فإن الحضارة بحكم اندماجهم الذي فرضه عليهم زواجهم بإندونيسيات - رغم قوانين التفرقة العنصرية التي فرضتها عليهم السلطة الاستعمارية الهولندية ومحاولة عزلهم عن السكان المحليين- يصرفون ويستثمرون أغلب ثروتهم في إندونيسيا. كما أنهم واجهوا مع إخوانهم الإندونيسيين الهيمنة الاستعمارية الاقتصادية الهولندية والصينية، لهذا أسسوا معاً "الاتحاد الإسلامي للتجارة"، وهي منظمة اقتصادية سياسية كانت في طليعة الهيئات التي ناضلت ضد الاستعمار الهولندي⁽⁷⁶⁾.

(74) المرجع نفسه، ص 153.

(75) كلارنس- سميث، المستثمرون الحضارم، ص 379.

(76) لمزيد من المعلومات ينظر: القادري، المرجع السابق، ص 108 – 113.

الأثر الاقتصادي للحضارمة في الحجاز:

شهد القرن التاسع عشر متغيرات إقليمية ودولية مهمة، فقد طور البريطانيون ميناء عدن بعد احتلالها عام 1839م، ليصبح أحد أهم المراكز التجارية الأساسية، ومحطة تزود بالفحم في المحيط الهندي. كما عمل العثمانيون على تطوير ميناء جدة عام 1860م، وتم تطوير الموانئ المطلة على البحر الأحمر من قبل المصريين والأوروبيين. ثم بعد ذلك تم افتتاح قناة السويس 1869م. وتطورت وسائل المواصلات البحرية بظهور السفن البخارية، مما ساعد على سهولة تدفق السلع والبضائع المختلفة وتبادلها وانتقال الأفراد بسهولة ويسر⁽⁷⁷⁾. لقد أدت هذه التطورات إلى إيجاد بيئة جاذبة للهجرة. ازداد تدفق المهاجرين الحضارمة إلى الحجاز وموانئ البحر الأحمر، لاسيما من وادي دوعن. استفاد الحضارمة من الطفرة الاقتصادية التي شهدها النشاط الاقتصادي في المنطقة، واستطاعوا أن يفرضوا وجودهم في الحجاز، وكانوا المنافسين الحقيقيين للتجار الهنود، كما يرى سنوك⁽⁷⁸⁾.

وأكد تقرير للقنصلية الفرنسية في جدة أن معظم تجار جدة هم من أصل حضرمي، ويمتازون من بين جميع المسلمين بالاستقامة والذكاء⁽⁷⁹⁾. وبعد استيلاء آل سعود على الحجاز ظل للحضارمة وجود اقتصادي مؤثر. ففي تقرير له عام 1929م وصف القنصل البريطاني الحضارمة أنهم أكبر التجمعات الأجنبية وأكثرهم نفوذاً في الحجاز، وهم العمود الفقري للتجارة ولأمور مهمة في الحجاز⁽⁸⁰⁾.

(77) ابوالد و كلارنس- سميث، المرجع السابق، ص 338.

(78) هورخرونيه، صفحات من تاريخ مكة، ج2، ص 313.

(79) الجوهي، الحضارم في الحجاز، ص 179.

(80) ابوالد و كلارنس- سميث، المرجع السابق، ص 342.

لقد مارس التجار الحضارمة أعمالهم التجارية من خلال شبكات أعمال واسعة تشمل ثلاثة مستويات: المستوى الأول: يشمل التجارة بين الحجاز وحضرموت، إذ يتم استيراد المنتجات الحضرمية إلى الحجاز، وتصدير المنتجات الحجازية والبضائع والسلع المستوردة من مناطق العالم المختلفة إلى حضرموت⁽⁸¹⁾. وهذه الشبكة وثقت علاقة التجار الحضارمة في الحجاز بأرض الوطن، كما أنها ربطت حضرموت بشبكات الشتات الحضرمية وشبكات الأعمال الدولية.

المستوى الثاني: من شبكات الأعمال؛ يشمل العلاقات التجارية بين حضارمة الشتات. إن هذا النوع من شبكات الأعمال مفيد في جعل هؤلاء التجار يحافظون على هويتهم، ومساعدتهم على تحقيق التفوق في أعمالهم في إقليم البحر الأحمر في القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين⁽⁸²⁾.

إن هذا النوع من شبكات الأعمال تجاوز أرض الوطن إلى التركيز على مدن مثل بومباي، وكلكتا، وسنغافورة، والقاهرة، وغيرها. فعلى سبيل المثال كانت هذه الشبكة تربط بين آل السقاف في سنغافورة وآل باناجة في جدة والقاهرة، وتربط عائلة باناجة مع عائلة باطوق في مصوع، وكذلك مع عائلة آل بازرعة، هذه العائلة فتحت لها في ما بعد فرعاً في القاهرة إسوة بآل باناجة⁽⁸³⁾، وهناك شبكة أخرى ربطت آل باجنيد في مصوع وتجار العبيد في زنجبار

(81) لمزيد من المعلومات حول السلع المتبادلة ينظر: الجوهي، المرجع السابق، ص ص 159 – 166.

(82) بيتربيه، المرجع السابق، ص 250.

(83) المرجع نفسه، ص ص 290، 261.

وسواكن مع تجار العبيد الحضارمة في جدة التي ترتبط مع تجار العبيد في ميناءي الشحر والمكلا في حضرموت(84).

والمستوى الثالث: هو شبكة الأعمال الدولية؛ فقد حرص التجار الحضارمة في إقليم البحر الأحمر على بناء شبكة أعمال لا تقتصر عضويتها على الحضارمة فقط، بل تضم شركاء غير حضارمة(85)، واستطاع التجار أن ينشئوا ما يسميه محللو شبكات الأعمال "نقاطاً" تربط التجار في شبكة أعمال معينة بشبكات أعمال أخرى، وبهذا تمنحهم مدخلاً إلى فرص تجارية متنوعة(86).

إن الاعتماد على شبكات أعمال فاعلة لتبادل المعلومات حول الأسواق وعمليات التجارة مكن من أن يُسمح لتاجر ما أن يكون الأول ليقدم عرضاً أو يفي بأحد المتطلبات، وفي النتيجة يبرم صفقات عالية الربحية، فعلى سبيل المثال؛ ضمن التجار الحضارمة من خلال التواصل مع التجار الهنود مدخلاً مباشراً إلى تجارة النسيج، والأرز، والسكر، والسلع الأخرى التي عليها طلب مرتفع في إقليم البحر الأحمر(87).

لقد ساعدت شبكات الأعمال هذه الحضارمة على تعزيز وجودهم وأثرهم ومكانتهم الاقتصادية في الحجاز وموانئ البحر الأحمر. فقد ظهرت منذُ النصف الثاني من القرن التاسع عشر شخصيات وأسر تجارية حضرمية كان لها مكانتها وأثرها في المجتمع الحجازي؛ من أشهر هذه الأسر آل باناجة. ويعد الشيخ يوسف باناجة مؤسس تجارة آل باناجة من الشخصيات المؤثرة في جدة، فقد كان من المشاركين في الثورة ضد القنصل الأوروبيين عام 1857م، في

(84) ابوالد وكلاونس- سميث، المرجع السابق، ص 348،349.

(85) بيتربيه، المرجع السابق، ص 258.

(86) المرجع نفسه، ص 254.

(87) المرجع نفسه، ص 254.

جدة، وبسبب ذلك نُفي إلى قبرص⁽⁸⁸⁾، وكذلك من الشخصيات ذات المكانة في الحجاز ابنه الشيخ عبدالله باشا بن يوسف، الذي اختلف مع أخيه محمد بعد وفاة أبيه فانتقل إلى إسطنبول، وهناك اشتغل في تجارة المجوهرات. وأصبحت له مكانة عند السلطان عبد الحميد الثاني، فعينه عضواً في مجلس المبعوثان، وأنعم عليه بلقب الباشوية. ثم عاد الشيخ عبدالله باشا إلى جدة بعد وفاة أخية وتولى أمور تجارة العائلة. وفي عام 1916 انتقل إلى مصر وعاش هناك إلى أن توفي عام 1929م. وفي جدة تولى أمور تجارة العائلة أخوة عبدالرحمن، الذي أصبح ابنه أحمد بن عبدالرحمن باناجة وزيراً للمالية في أول وزارة لحكومة الشريف حسين بن علي⁽⁸⁹⁾.

ومن الشخصيات المؤثرة في الحجاز الشيخ علي بن عبدالله باعشن، الذي عُين رئيساً للتجار في مدينة جدة. وفي عام 1876م ساءت علاقته بالباب العالي الذي أصدر أوامره إلى والي الحجاز لعزله، فنقل عمله إلى القاهرة وارتقت مكانته إلى أن وصل إلى درجة شهيندر تجار القاهرة⁽⁹⁰⁾.

ومن الأسر المشهورة في الحجاز أسرة آل السقاف؛ التي كان لها نفوذ وثروة في سنغافورة، انفردت باستيراد الخشب من جنوب شرق آسيا إلى الحجاز. ومن أشهر شخصيات هذه الأسرة أيضاً السيد إبراهيم بن عمر السقاف الذي عينه الشريف حسين عضواً في المجلس التشريعي لمملكة الحجاز، وعينه الملك عبد العزيز عضو مجلس الشورى عام 1926م. وهناك الكثير من الأسر

(88) سوف نتحدث عنها لاحقاً في المجال السياسي.

(89) الجوهي، المرجع السابق، ص ص 168، 169.

(90) المرجع نفسه، ص 171.

والشخصيات التجارية التي كان لها مكانتها وأثرها في مجتمع الحجاز لا مجال لذكرها هنا⁽⁹¹⁾.

احترف الحضارمة في الحجاز أنواعاً مختلفة من المهن التجارية منها: تجارة الجملة، وتجارة التجزئة (دكاكين)، والصرافة والتسليف⁽⁹²⁾، وكان الاستيراد والتصدير من أهم الأعمال التي مارسها التجار الحضارمة؛ إذ قاموا باستيراد مختلف البضائع والسلع من المناطق المطلة على المحيط الهندي والبحر الأحمر ومن أوروبا، وقاموا بتصدير منتجات الحجاز وإعادة تصدير المواد المستوردة إلى المناطق المجاورة للحجاز⁽⁹³⁾.

وفي مجال الملاحة البحرية كان للتجار الحضارمة وجود فاعل، فقد كانت سفنهم الشراعية المربعة تجوب البحر الأحمر، كما سيطروا في منتصف القرن التاسع عشر على التجارة الساحلية بين جدة والسويس. وقد احتفظ الحضارمة بتسيدهم على الملاحة البحرية حتى الحرب العالمية الأولى على أقل تقدير. فشركة باناجة في جدة امتلكت كثيراً من القوارب الشراعية للنقل الساحلي في البحر الأحمر، وامتلكت شركة باجاير عشرين سفينة شراعية تعمل بين جدة، القنفذة، وميدي، فضلاً عما يمتلكه آخرون من سفن⁽⁹⁴⁾.

كما عمل بعض التجار الحضارمة في تجارة الرقيق، إذ كانوا يستوردون الرقيق من موانئ شرق أفريقيا إلى الحجاز، ثم يوزعونهم بعد ذلك إلى مناطق مختلفة من الجزيرة العربية. وكان أبرز تجار الرقيق الحضارمة عام 1854م

(91) المرجع نفسه، ص ص 172، 173.

(92) انجرامس، المرجع السابق، ص ص 181-182.

(93) للمزيد من المعلومات ينظر إلى: الجوهي المرجع السابق، ص ص 180 – 185.

(94) إيوالد و كلارنس- سميث، المرجع السابق، ص 344.

عبدالله أحمد باصبرين وأحمد بن عثمان وعبد الغفار بن محمد باغفار ويوسف أحمد باناجة وأحمد عبدالله باراس وعلي بن عبدالله باعشن وعمر بادرب⁽⁹⁵⁾.

كانت جهود بريطانيا للقضاء على تجارة الرقيق سبباً للصراع مع الحضارمة في نهاية خمسينيات القرن التاسع عشر. أما في مكة فقد اندلعت أعمال شغب عام 1855م عندما حاولت السلطات العثمانية اتخاذ إجراءات ضد عملية استيراد العبيد. وفي عام 1857م، وخضوعاً لضغوطات الدول الأوروبية خاصة بريطانيا، أصدر العثمانيون أمراً بالمنع العام لبيع العبيد، وهو إجراء كان له ضرر كبير على مصوع بشكل خاص. لم يقف التجار الحضارمة في جدة مكتوفي الأيدي، بل بادروا بالانتقام عن طريق فرض مقاطعة للبيوتات التجارية البريطانية، رافضين شراء البضائع التابعة لتلك الشركات أو نقلها. وبعد عام انفجر العنف من جديد، ففي مصوع قاد تجار حضارمة انتفاضة، لكنها سرعان ما أخمدت دون ضحايا أو وفيات⁽⁹⁶⁾.

وعمل التجار الحضارمة أيضاً في تجارة السلاح، فمن بين تجار الحجاز وعسير الذين اتهمهم البريطانيون بتجارة السلاح عبر موانئ عسير، في بداية القرن العشرين، كان عدد من الحضارمة أشهرهم باناجة وباصهي وباجبير وباجنيد وبامحرم⁽⁹⁷⁾.

وفي مجال الصناعة؛ وضع السلطان صالح بن غالب القعيطي⁽⁹⁸⁾، عندما كان في الحجاز عام 1930م لأداء فريضة الحج، خطة لإقامة مصنع غزل ونسيج لمعالجة الركود الاقتصادي في الحجاز. لقيت الخطة موافقة من

(95) الجوهي، المرجع السابق، ص ص 182 – 183.

(96) ايوالد و كلارنس- سميث، المرجع السابق، ص ص 348 – 349.

(97) المرجع نفسه، ص 350.

(98) كان ذلك عندما كان ولياً للعهد، إذ اعتلى عرش السلطنة القعيطية عام 1936م.

السلطات السعودية، شريطة أن يكون ذلك المشروع خيرياً، وتم وقف عقارات لذلك المشروع في حيدر أباد. استهل "بيت الصناعة" أعماله في المدينة عام 1932م وظل يعمل عقدين من الزمن⁽⁹⁹⁾.

في الوقت الذي كان فيه الحضارة يحققون ذواتهم، وينمون وضعهم الاقتصادي، ويطورون أوضاعهم الاجتماعية، كانوا في الوقت نفسه يسهمون إسهاماً فاعلاً في التنمية الاقتصادية للمجتمعات التي هاجروا إليها واستوطنوها. ولكن ما أثر هذا التطور الاقتصادي والمكانة التي حظي بها الحضارة في مهجرهم على أرض الوطن؟

الأثر الاقتصادي للمهاجرين على أرض الوطن:

لا نستطيع أن نحدد الأثر الاقتصادي للمهاجرين على أرض الوطن، إلا من خلال معرفة مدى ارتباطهم وعلاقتهم بها. وتتحدد قوة العلاقة بأرض الوطن بمدى اندماج المهاجرين في مجتمعات المهجر، فإذا كان الاندماج كاملاً إلى درجة الذوبان في مجتمع المهجر؛ فإن العلاقة بأرض الوطن تنقطع وينقطع أثرهم، وهؤلاء في الغالب يكونون من المولدين. أما إذا كان الاندماج ضعيفاً (انعزالياً)؛ فإن الأثر الاقتصادي لهذا النوع يكون حوالات مالية لأسرهم، لأنهم في الغالب عمال خدمات وموظفون وصغار التجار. أما النوع الثالث وهو الاندماج الإيجابي؛ فعلى الرغم من اندماج أصحاب هذا النوع في مجتمع المهجر، فإن علاقتهم بأرض الوطن لم تنقطع، فهؤلاء في الغالب من ذوي المكانة والثروة وأثرهم الاقتصادي في أرض الوطن يكون أوسع وأعمق إيجاباً وسلباً.

(99) إيوالد و كلارنس- سميث، المرجع السابق، ص 352.

يصف انجرامس علاقة الحضارمة في المهجر بأرض الوطن بقوله: "لا يوجد بين العرب الذين ولدوا في حضرموت من قطع ارتباطاته بها، فالبعض مرتبط بمسقط رأسه ولهم أمنية واحدة هي أن يقضي آخر حياته في حضرموت، لكن القلة التي أثرت في المهجر تقوم من وقت لآخر بزيارة الأهل في حضرموت. أما المجموعة الأخيرة فهي تلك التي حاولت توطيد علاقتها مع المواطنين الأصليين، وقررت أن تجعل من المهجر موطناً دائماً لها، وحاولت تكيف حياتها مع متطلبات الوطن الجديد، مع عدم نسيان حضرموت موطن الأجداد"⁽¹⁰⁰⁾.

إن قرارات الهجرة لأسباب اقتصادية "تنشأ عن خيارات فردية واستراتيجيات عائلية تسهم من جهة، في تحسين الوضع الاجتماعي للمهاجرين وعائلاتهم الباقية في الوطن، وتتيح من جهة أخرى أداء وظائف لا تلقى منافساً في الوطن"⁽¹⁰¹⁾.

وبما أن قرار الهجرة في الغالب يكون قراراً مشتركاً بين المهاجر وعائلته، فإن المهاجرين يبقون على ارتباط عميق مع عائلاتهم، ويتمثل الشكل الأساسي لهذا الارتباط في الحوالات التي يرسلونها⁽¹⁰²⁾. وبما أن نسبة المهاجرين من حضرموت تقدر 20 – 30% من عدد السكان⁽¹⁰³⁾، فإن للحوالات أهمية بالغة، لاسيما إذا قورنت بإجمالي النفقات وإجمالي الإيرادات لحكومة حضرموت القعيطية. ففي الفترة 1939 – 1940م بلغ إجمالي قيمة الإيرادات 1.155.400

(100) انجرامس، المرجع السابق، ص164.

(101) كورتي، تاريخ الهجرات الدولية، ص 14.

(102) كولبير، المرجع السابق، ص207.

(103) انجرامس، المرجع السابق، ص 157.

روبية هندية، في حين بلغ إجمالي النفقات حوالي 783000 روبية⁽¹⁰⁴⁾. وفي المقابل بلغ إجمالي التحويلات إلى حضرموت في الحقبة نفسها 7 ملايين جنيه سنوياً عبر البنوك الهولندية والبريطانية⁽¹⁰⁵⁾. ولمعرفة الأثر الاقتصادي للحوالات لا بد من معرفة كيفية استخدام الحوالات.. هل تصرف الحوالة بطريقة مبدرة على أشياء استهلاكية من دون أن تدخر، أو تستخدم على الاستثمارات⁽¹⁰⁶⁾؟.

سوف نورد أمثلة على الأثر الاقتصادي الإيجابي من مجموعة الاندماج الإيجابي، وهم من المولدين. أسرة آل الكاف الغنية التي تمتلك أموالاً واستثمارات في سنغافورة وإندونيسيا، أنفق زعيم العائلة أبوبكر بن شيخ الكاف الأموال الطائلة في سبيل الإصلاح؛ فعبد الطرق وأدخل العربات والهاتف في تريم، وصرف على التعليم والصحة، وحفر الآبار، وقام بشراء العبيد وأعتقهم، فضلاً عما ينفقه على حفظ الأمن، وعلى الفقراء والمحتاجين وإكرامه للضيوف⁽¹⁰⁷⁾.

وكان آل الكاف يدفعون للسلطان الكثيري كل عام ستة آلاف ريال (ماريا تيريزا) إسهاماً منهم في ميزانيته البالغة عشرين ألف ريال، ويدفعون كل عام أربعة آلاف ريال لحفظ الأمن في منطقة تريم والمناطق المجاورة لها، ويدفع آل الكاف 12000 ريال لخزينة مدينة تريم، وينفقون على مستوصف صغير في تريم أربعة وعشرين ألف ريال سنوياً، وأربعة وعشرين ألف ريال سنوياً في تعبيد الطرق وفي خدمات اجتماعية وخيرية. كما أنشأوا جميع أحواض شرب

(104) مكنون، انجرامز سلطان حضرموت، ص ص 295، 297.

(105) بونق، التحويلات المالية، ص 103.

(106) كولبير، المرجع السابق، ص 211.

(107) مكنون، انجرامز سلطان حضرموت، ص 74.

الماء المعدة للمسافرين، الواقعة على طول طريق القوافل بين ساحل حضرموت وداخلها. وأنفقوا سبعة آلاف ريال في تعبيد عقبة العرشة، وهي ممر مهم في طريق قوافل الجمال بين ساحل حضرموت وداخلها. وفي عام 1934م أنفقوا 12000 ريال لتسديد قضية بين حكام تريم وآل تميم⁽¹⁰⁸⁾.

وأكبر مشروعين تنمويين مولهما آل الكاف هما طريق الكاف للسيارات، الذي يمتد 200 ميل من ميناء الشحر إلى تريم، بكلفة مائة وثمانين ألف ريال، بدأ العمل فيه عام 1927م وافتتح في يوليو 1937م⁽¹⁰⁹⁾.

ومشروع السلام أو ما يسمى هدنة الثلاث السنوات بين قبائل حضرموت، أنفق فيه آل الكاف مائة وخمسين ألف ريال، حيث عم السلام والاستقرار الأمني ربوع حضرموت بعد قرون من عدم الاستقرار والفوضى الأمنية⁽¹¹⁰⁾.

كما كان آل الكاف وآل السقاف ينفقون مبالغ طائلة على التعليم. يقول بامطرف: "وغير خاف أن جميع المدارس في ما يسمى سابقاً "الدولة الكثيرية" كان يتولى الإنفاق عليها أثرياء آل السقاف وآل الكاف من أموال رصدوها في المهجر خاصة لهذه الخدمة، ولغيرها من الخدمات الإنسانية النبيلة"⁽¹¹¹⁾.

كما كان لهم إسهامات في الاستثمار في مجال تطوير الزراعة⁽¹¹²⁾، وهناك أسر حضرمية أخرى في الحجاز كان لها إسهامات في التنمية في مجال تطوير موارد المياه وأعمال الري وغيرها، منهم آل بغلف، وآل بن لادن، وآل بقشان،

(108) انجرامس، المرجع السابق، ص145. بامطرف، الهجرة اليمنية، ص 98.

(109) مكنون، انجرامز سلطان حضرموت، ص 329.

(110) المرجع نفسه، ص 99.

(111) المرجع نفسه، ص 99.

(112) لمزيد من المعلومات حول هذا الموضوع وغيرها من نفقات آل الكاف ينظر: السقاف، والكاف، أبوبكر بن شيخ. والكاف، عميد الأسرة الكافية.

وآل العمودي⁽¹¹³⁾، كما كان بعض زعماء الإرشاد في إندونيسيا ينفقون على بعض المدارس في صبيخ، وقيدون، وجفال⁽¹¹⁴⁾.

أما التأثيرات الاقتصادية السلبية للهجرة؛ فتتمثل في أن التحويلات المالية استخدمت في تأجيج الصراع السياسي، فقد حاول محمد عمر بن عقيل تأسيس إمارة له في ريده الدين، فقاد حركة تمرد ضد السلطنة القعيطية، مول هذه الحركة من أموال له في إندونيسيا، وتمكن الجيش القعيطي من القضاء عليها⁽¹¹⁵⁾. كما حاول آل بن عبادات تأسيس إمارة لهم في مدينة الغرفة، وقادوا حركة تمرد ضد السلطنتين الكثيرة والقعيطية استمرت من 1924 – 1945م وتم القضاء عليها، وكانت تمول من أموال الأسرة في سنغافورة وإندونيسيا⁽¹¹⁶⁾، كما أسهمت الأموال المحولة من جنوب شرقي آسيا في تأجيج الصراع القبلي بين القبائل والفخايد في القبيلة الواحدة. وقد وصف القنصل الهولندي في جدة فان در ميولين في زيارته الأولى لحضرموت عام 1931م ذلك الصراع في بعض مناطق القبائل قائلاً: "قلاع آل البكري.. إنها مركز المنطقة التي تدور فيها الحرب، حيث تحارب مجموعتان بعضهما البعض مدى أحد عشر عاماً"⁽¹¹⁷⁾.. "باحفار قرية بائسة... رأينا هنا في لحظة لمحات خاطفة من الفقر المدقع ورتابة الحياة والجوع في قرية من هذا الجزء من حضرموت، حيث هلك الناس وامتصت الحروب قواهم"⁽¹¹⁸⁾.

(113) بامطرف، الهجرة اليمنية، ص 100.

(114) كيشه، حركة التجديد الإسلامي، ص 115.

(115) البكري، تاريخ حضرموت السياسي، ج 2، ص 48، ميولين، حضرموت: إزاحة النقاب، ص 235.

(116) لمزيد من المعلومات عن حركة ابن عبادات ينظر: مكنون، إنجرامز سلطان حضرموت، ص ص 131 – 166.

(117) ميولين، المرجع السابق، ص 12.

(118) المرجع نفسه، ص ص 197 – 198.

كما يصف لنا جون فيلبي الذي زار حضرموت عام 1935م إحدى مناطق نهد بقوله: "مستوطنة نهديّة مبنية من قسّمين يبعدان عن بعضهما حوالي 300 ياردة.. القناصون الذين يتمركزون على أسقف المنازل جاهزون دائماً لإطلاق أعيرتهم النارية عند ظهور أي شيء يشبه هدفاً بشرياً في القسم المنافس، بينما بساتين نخيلهم الصغيرة تموت لانعدام الري، وحقولهم من غير فلاحه، وقرى منافسيهم المهجورة شديد الكآبة"⁽¹¹⁹⁾.

وكانت أكثر التأثيرات سوءاً حدوث مجاعة 1941 – 1945م أثناء الحرب العالمية الثانية، راح ضحيتها أكثر من نحو عشرين ألفاً⁽¹²⁰⁾، ويعتقد البعض أن سببها انقطاع الحوالات المالية من مناطق المهجر الحضرمي لاسيما جنوب شرق آسيا. وقد أثار ذلك جدلاً حول أضرار الهجرة وفوائدها.

يرى بعض الدارسين أن حضرموت قبل القرن التاسع عشر كانت مكتفية ذاتياً، وأن الهجرة كانت سبباً في تدهور الزراعة. وأفاد المستشرق روبرت سرجنت R. B.Serjeant أن القصص والحكايات الشعبية تشير إلى أن تزايد الهجرة أثناء القرن التاسع عشر قد دمرت الاكتفاء الذاتي في حضرموت⁽¹²¹⁾.

فالهجرة أدت إلى استيراد الأرز، فانخفض الطلب على الإنتاج المحلي مما أدى إلى تدهور الزراعة. وهناك من أرجع السبب إلى أن التجار الحضارمة بطبيعتهم يفضلون الربح السريع على الاستثمار طويل الأمد، أما التكاليف الباهظة والأرباح الضئيلة للزراعة فلم تستهوهم⁽¹²²⁾، لهذا فإن التحويلات المالية لا تستثمر في الزراعة ولا الصناعة.

(119) فيلبي، بنات سبأ، ص 200.

(120) لمزيد من المعلومات عن المجاعة ينظر: مكنون، إنجرامز سلطان حضرموت، ص ص 334-346.

(121) ليكون، أثر تحويلات المغتربين، ص 331.

(122) المرجع نفسه، ص 332.

ورأى آخرون أن التحويلات المالية كانت مفيدة؛ فقد استخدمت لسد العجز في واردات حضرموت⁽¹²³⁾. وقد لاحظ بوجرة أيضاً الزيادة في الاستهلاك التي نتجت عن تحويلات المغتربين أدت إلى ظهور أنشطة اقتصادية محلية. واستفادت من ذلك المجموعات التي عملت في بناء المنازل والأنشطة الحرفية والخدمات الشخصية. واستثمرت التحويلات في الزراعة بنظام استئجار العمالة⁽¹²⁴⁾. وهناك من يرى أن انحسار وإهمال وسائل وقنوات الري كان بسبب عوامل التعرية والكوارث التي تعرضت لها المنطقة من سنين خلت، وكذلك بسبب الحروب وغياب السلطة المركزية التي نتج عنها انهيار أنظمة توزيع المياه وتوقفها⁽¹²⁵⁾.

أما السؤال الذي يفرض نفسه: فهو كيف استطاع الحضارمة تحقيق النجاح والتفوق في مجال التجارة والاستثمار في كل مناطق الشتات؛ وفشلوا في وطنهم؟

الواقع أن القضية معقدة ومتداخلة. فعوامل الطرد والجذب التي تحدثنا عنها سابقاً، كان لها أثر في إجبار الناس على الهجرة، وكانت الهجرة في بعض مفاصلها التاريخية استجابة لتحدي وجودي؛ وذلك أن الظروف الطبيعية والبيئية القاسية والبشرية (السياسية والأمنية)، حدثت في كثير من الأحيان من قدرة المهاجرين على مساعدة وطنهم. ففرص الاستثمار كانت ضعيفة، والمعوقات السياسية والأمنية كانت كبيرة، حتى بعد أن عم السلام واستتب الأمن بعد عقد الهدنة بين القبائل عام 1937م؛ فتشريعات الدولة في مجال الاستثمار غير مشجعة. فعلى سبيل المثال في عام 1950 افتتح مصنع لتعليب الأسماك، لكنه

(123) انجرامس، المرجع السابق، ص 145.

(124) ليكون، المرجع السابق، ص 334.

(125) المرجع نفسه، ص 330.

أغلق في منتصف الخمسينيات، بسبب السياسة الضريبية للدولة، إذ فرضت ضريبة بنسبة 20.75% على المعدات التي استوردها، وفرضت ضريبة 5% على تصدير إنتاج المصنع، مما أضعف قدرته على المنافسة في السوق العالمي⁽¹²⁶⁾.

ولا ننسى بعض المعوقات الثقافية من عادات وتقاليد قبلية تعيق القدرة على الحركة الإيجابية، في حين يتم التحرر منها في الخارج. لذا نجد أن إنفاق الحوالات في الغالب يكون في الأعمال الخيرية وبناء القصور وتلبية الحاجات الاستهلاكية.

ثانياً: المجال الاجتماعي:

تشكلت الحياة الاجتماعية في حضرموت في ظل واقع اقتصادي وسياسي متردٍ في أغلب حقبة تاريخ حضرموت، وصراع قبلي مستمر نتيجة لذلك الواقع، حيث كان المجتمع يتكون من فئات اجتماعية مختلفة، وكل فئة تؤدي وظيفة اجتماعية محددة.

على أن العامل الاقتصادي ليس هو العامل الحاسم في التمايز بين الناس، بل إن للعامل الوظيفي والسلالي الأثر الأهم في تحديد المركز الاجتماعي⁽¹²⁷⁾، وقد قسم البروفيسور عبدالله بوجرة في دراسته على مدينة حريضة الفئات الاجتماعية إلى الفئات الآتية على التوالي: السادة، المشايخ، القبائل، القرار، المساكين، الضعفة، العبيد، الصبيان⁽¹²⁸⁾. وعمم هذا التقسيم على مناطق حضرموت كافة، وعدّ النتائج التي توصل إليها بأنها تمثل النظام الاجتماعي في

(126) المرجع نفسه، ص 335.

(127) مكنون، انجرامز سلطان حضرموت، ص 348.

(128) Bujra, The Politics of Stratification, pp, 13 – 15.

حضر موت⁽¹²⁹⁾. في حين نجد أن الدكتور هارتلي في دراسة لقبيلة نهد يضع القبائل في رأس الهرم الاجتماعي ويضع السادة والمشايخ في المرتبة الثانية⁽¹³⁰⁾. ويرى سيلفين كاملين من خلال دراسة لمدينة الشحر أن النظام الاجتماعي في ساحل حضرموت يختلف عنه في مناطق القبائل وعن مدن داخل حضرموت. ويقول: "من الخطأ أن نعتقد أن هناك نظاماً واحداً للطبقات أو الشرائح الاجتماعية ينطبق على حضرموت بأكملها. لكن الواقع أن تلك الشرائح بمجموعها ومن خلال نسيج العلاقات التي يربطها ببعضها البعض تمثل التقسيم الطبقي الاجتماعي الحضرمي، وبالتالي المجتمع الحضرمي"⁽¹³¹⁾. ويقول كلارنس سميث الباحث في شؤون المهجر الحضرمي: "إن التركيب القوي في حضرموت أكثر تعقيداً وغموضاً من أي تبسيط لمسألة التعارض بين نخبة السادة وبقية السكان، فقد كانت هناك ضروب من التمييز الاجتماعي مورست من قبل فئات غير السادة"⁽¹³²⁾. وترى الباحثة الأمريكية د. ليندا بوكسبيرجر أن مصطلح الطبقات الاقتصادية لا ينطبق على الواقع الاجتماعي في حضرموت، وأنها تفضل استخدام مصطلح "الفئة الاجتماعية" و"فئة الهوية"⁽¹³³⁾.

ويرى الباحث أن أفضل نظرية اجتماعية وأثنوبولوجية يمكن الاستفادة منها في توصيف الواقع الاجتماعي في حضرموت، هي النظرية البنائية الوظيفية، التي يمثل مفهوم النسق الأساس الفكري فيها. فهي ترى أن المجتمع عبارة عن نسق عام يتكون من مجموعة من الأنساق الفرعية التي تؤدي

(129) Ibid, p.13.

(130) كاملين، تأملات في نظام الطبقات، ص 187.

(131) المرجع نفسه، ص 195.

(132) كلارنس- سميث، السياسة الحضرمية، ص 21.

(133) بوكسبيرجر، على حافة امبراطورية، ص 39.

وظائف تساندية. وكلمة "نسق" تعني: الكل الذي يتألف من مجموع الأجزاء التي تتمايز عن بعضها، إلا أنها تتساند في الوقت نفسه. والنظرية الوظيفية ترى أن هناك تدرجاً اجتماعياً تحتله شرائح وفئات اجتماعية لها مكانة اجتماعية، بحسب الوظائف التي تؤديها. وقيمة المكانة يحددها العرف الاجتماعي في سياقه التاريخي⁽¹³⁴⁾.

فقد كان لكل فئة من الفئات الاجتماعية، في الإطار العام للنسق الاجتماعي لمجتمع حضرموت، مكانتها الاجتماعية، وفقاً لوظائفها الاجتماعية في السياق التاريخي لتطور المجتمع، فقد كانت الوظيفية الاجتماعية للسادة والمشايخ - الذين اعتزلوا العمل السياسي والعسكري- العمل في مجال التعليم والدعوة الدينية وإصلاح ذات البين. والقبائل في المجال السياسي والعسكري. والفئات الأخرى في المجال الإنتاجي والخدماتي. ولقد كان للنسب -وهو الانتساب إلى قبيلة عربية معروفة -الأثر الأكبر في تحديد المكانة الاجتماعية في الجزيرة العربية عموماً، وفي اليمن على وجه الخصوص، حيث مُنح نسب الرسول - صلى الله عليه وسلم - أولوية للسادة على المشايخ والقبائل، عززتها الوظيفة الدينية، كما أن النسب والوظيفة الدينية أعطت المشايخ أولوية على القبائل، وأعطى النسب والوظيفة العسكرية والسياسية أولوية للقبائل على الفئات الأخرى. ونتيجة لجمود الواقع الاقتصادي، فإن عملية الحراك الاجتماعي كانت ضعيفة⁽¹³⁵⁾.

الأثر الاجتماعي للحضارمة في إندونيسيا:

شهد القرن الثالث عشر الميلادي وما بعده توافداً لعلماء دينٍ حضارمة، ودعاةٍ، وتجارٍ، كانوا في غالبيتهم من فئة السادة، وقد حظوا مُنذُ البداية بمكانة

(134) ينظر: صيام، النظرية الاجتماعية، صص 43-100.

(135) لمزيد من المعلومات ينظر: مكنون، انجرامز سلطان حضرموت غير المتوج، صص 347 – 385.

عند الملوك والأمراء الوطنيين وعامة الناس. فقد أسهموا في نشر الإسلام وتطوير الجوانب الإدارية، والسياسية، والاجتماعية، في كثير من مناطق جنوب شرق آسيا، وقاوموا الاستعمار البرتغالي، والهولندي، والبريطاني. وبما أن القادمين من حضرموت لا يصحبون معهم نساءهم، فقد كانوا يتزوجون من نساء محليات: بنات الملوك والأمراء والأسر الأرستقراطية⁽¹³⁶⁾. وقد كان حكام بعض المناطق "يتفاخرون بمصاهرة العرب"⁽¹³⁷⁾. ساعد الزواج بنساء وطنيات على اندماج الحضارة في النسيج الاجتماعي لمجتمعات جنوب شرقي آسيا. ونستطيع قياس التأثير الاجتماعي المتبادل في إندونيسيا، من خلال تحديد نسبة اندماج المهاجرين في المجتمع المحلي.

المجموعة الأولى: الذين اندمجوا اندماجاً كاملاً (الذوبان)؛ فقد كانت أعدادهم قليلة، وعلاقتهم واتصالهم بالمجتمع المحلي كان قوياً، واتصالهم بأرض الوطن كان مقطوعاً أو ضعيفاً في أحسن الأحوال، فعلى سبيل المثال: أحفاد أولئك الحضارة الذين استقروا في الهند، ثم انتقلوا إلى جنوب شرق آسيا، وأسهم أجدادهم في نشر الإسلام. وأبرز نموذج لهؤلاء هم أحفاد الأولياء التسعة الذين فقدوا اللغة العربية، والعادات العربية، وتلقبوا بالأقاب جاوية: ولا يستدل عليهم إلا من خلال البحث التاريخي⁽¹³⁸⁾، أو بعض القرائن السلوكية⁽¹³⁹⁾. وقد أورد فان دن بيرج أمثلة على ذلك سلاطين شربون، وحكام تيانجور – وهم فرع من سلاطين بانتن – الذين يجهلون أصلهم العربي، ويذكر أن المولدين العرب في

(136) بيرج، المرجع السابق، ص 154.

(137) المرجع نفسه، ص 155.

(138) ينتسب الأولياء التسعة لأسرة عبد الملك بن علوي المعروفة في الهند بالـ "عظمت خان" المتصل نسبهم بالإمام المهاجر أحمد بن عيسى جد السادة العلويين في حضرموت، حيث سافر عبد الملك من حضرموت إلى الهند، واستقر هناك وأصبح له ولابنائه وأحفاده نفوذ ديني وسياسي. (ينظر: شهاب ونوح، الإمام المهاجر، ص 74 – 189).

(139) مكنون، اندماج الحضارة، ص 192.

كاديانغو ودرجات قد تطلب الكشف عن أصلهم القيام ببحث ميداني دقيق. وكل هؤلاء قد انقطعت علاقتهم بحضرموت والحضارمة. وهناك مثال آخر من الذين اندمجوا اندماجاً كاملاً في مجتمع إندونيسيا؛ تمثل في أولئك الذين وصلوا إلى مراكز اجتماعية وسياسية – أمراء وسلاطين – فرض عليهم الذوبان في المجتمع الإندونيسي، وقد انقطعت علاقتهم بحضرموت (موطن أجدادهم) وبالحضارمة إلا فيما ندر. وهؤلاء أمكن التعرف عليهم من خلال الاسم العائلي، أو لقب "سيد" الذي يطلقه عليهم السكان المحليون، وقد أورد بيرج نماذج من هؤلاء، من أبرزهم سلاطين بونتيناك من آل القديري، وسلاطين سيك من آل بن شهاب، وسلاطين كوبو من آل العيدروس، وبعض الحكام من آل جمل الليل، وآل بن يحيى وآل شيبان وآل باعبود العلويين⁽¹⁴⁰⁾. فهؤلاء تأثروا وذابوا في النسيج الاجتماعي للمجتمع المحلي، على الرغم من أن أجدادهم كان لهم أثر في كثير من مناحي الحياة في إندونيسيا.

المجموعة الثانية: الذين اندمجوا اندماجاً إيجابياً. وهم الذين قدموا منذ القرن الثامن عشر إلى منتصف القرن التاسع عشر ميلادي. وأسهموا في نشر الإسلام، الذي انتشر وشمل أغلب مناطق إندونيسيا. وارتبطت مكانة القادمين الاجتماعية - لاسيما من فئة السادة - بوظيفتهم الدينية وبنسبهم الذي يلقي الاحترام والتبجيل عند السكان المحليين. وجاء ذلك نتيجة ارتفاع مستوى الثقة بين الطرفين؛ لأن المهاجرين استوعبوا أنماط سلوك السكان الأصليين. واكتسب المهاجرون والسكان الأصليون تدريجياً الاعتبارات المشتركة التي كانت تسود في السابق ضمن مجتمع السكان الأصليين⁽¹⁴¹⁾. ولأن هؤلاء المهاجرين لديهم سلوكاً ثقافياً مشتركاً، فقد توصل كل من السكان الأصليين

(140) لمزيد من المعلومات حول هذا النوع من الاندماج ينظر: بيرج، المرجع السابق، ص 158 – 173.

(141) كولبير، المرجع السابق، ص 103.

والمهاجرين إلى فهم بعضهم بعضاً، وتعزز هذا الوضع تدريجياً من خلال الزواج الذي يؤدي إلى ذرية مشتركة. إن حدوث الزواج يُعدّ من الفرص المهمة لزيادة فهم الهوية⁽¹⁴²⁾. لهذا ارتبطت مكانة الحضارم بضرورة الحفاظ على هويتهم، فهم مندمجون في النسيج الاجتماعي للمجتمع المحلي من خلال زواجهم من نساء وطنيات، ومن خلال أداء وظائف اجتماعية وثقافية وسياسية، وفي الوقت نفسه - وللحفاظ على هويتهم- هم مرتبطون من خلال شبكة العلاقات العلمية والنسبية والاقتصادية بأرض الوطن وبالشتات في إندونيسيا، ومناطق المهجر الأخرى. لهذا فأثرهم عميق ومستمر.

المجموعة الثالثة: الذين اندمجوا اندماجاً جزئياً (انغزالياً)، فقد شهد النصف الثاني من القرن التاسع عشر توافد أعداد كبيرة من المهاجرين من حضرموت؛ بسبب تطور وسائل المواصلات البحرية، وافتتاح قناة السويس 1969م، ففي عام 1860م بلغ عدد العرب المسجلين في جزر الهند الشرقية 8909 نسمة. وارتفع العدد بين عامي 1870 إلى 1900م من 13000 إلى 27000. وفي عام 1920 كان عددهم 45000. وفي عام 1930 تزايد العدد إلى 71335. ونتيجة لاستمرار الهجرة بلغ عددهم مع بداية الاحتلال الياباني لإندونيسيا 80000⁽¹⁴³⁾. لقد اختلفت نوعية القادمين الجدد، فهم في الغالب من رجال القبائل غير المتعلمين أو لديهم تعليم أولي بسيط، وهم قادمون للعمل وليست لأغلبهم أهداف دعوية. ويؤكد ذلك بيرج بقوله: "أستطيع أن أجزم أنه خلال الخمس عشرة سنة الأخيرة لم يصل أي عربي إلى باتافيا إلا لغرض الحصول على المال"⁽¹⁴⁴⁾. ولكن بالتأكيد هناك استثناءات كما سنبين ذلك في مجال

(142) المرجع نفسه، ص 104.

(143) جونج، السياسة الاستعمارية، ص 123 – 124.

(144) بيرج، المرجع السابق، ص 83.

الثقافة. وعلى الرغم من زواجهم من نساء محليات، فإن اندماجهم في النسيج الاجتماعي وتأثيرهم كان ضعيفاً جداً، وذلك للأسباب الآتية:

1- ازدياد عدد المهاجرين وكبر حجم الشتات. ذلك أنه كلما زادت نسبة المهاجرين في مجتمع معين، انخفضت مستويات الثقة المتبادلة بين المهاجرين والسكان الأصليين⁽¹⁴⁵⁾. وكلما زاد عدد غير المندمجين تقلصت ثقة السكان المحليين بهم؛ فالمهاجرون يكونون في وضع أفضل لتكوين علاقات جيدة في مجتمعهم الجديد إذا كان السكان الأصليون يميلون إلى الثقة بهم⁽¹⁴⁶⁾. وكلما كان مستوى الثقة أكبر من جانب السكان الأصليين، أصبح من السهولة للمهاجرين أن يندمجوا⁽¹⁴⁷⁾. يصف بيرج التغير الذي حدث في مستوى الثقة بين السكان الأصليين والحضارم بقوله: "مضى الوقت الذي كان العرب فيه يعدّون أن من حقهم دخول قصور الحكام المحليين متى شاءوا وكيفما شاءوا. يمكن تفسير هذا التغيير بالزيادة الكبيرة التي شهدتها الهجرة من حضرموت خلال العقود القليلة الماضية. كما أن هذه الهجرة التي كانت شبه محصورة في "السادة" أصبحت اليوم تضم عناصر من مختلف الفئات الحضرمية بما فيها "البدو" الذين نفّرت أساليبهم وطباعهم الخشنة السكان الجاويين"⁽¹⁴⁸⁾. كما أن سلوكيات بعض المرابين أساءت إلى سمعة الحضارمة، وأضعفت ثقة السكان المحليين فيهم، يقول بيرج: "قد يكون العرب تمتعوا بقدر كبير من الاحترام والتبجيل في السابق، لكن اليوم أصبح عدد العرب كبيراً جداً، ويوجد بينهم كثير من

(145) كولبير، المرجع السابق، ص 80.

(146) المرجع نفسه، ص 110.

(147) المرجع نفسه، ص ص 109 – 110.

(148) بيرج، المرجع السابق، ص 156.

الأشخاص قليلي الاستقامة والذين لا يمكن أن يحظوا باحترام أحد من السكان المحليين" (149).

2- سياسة الفصل العنصري التي مارستها السلطات الاستعمارية الهولندية ضد الحضارمة، ومحاولة عزلهم عن السكان المحليين. ويعود السبب في ذلك إلى أثر الحضارمة في نشر الإسلام ومقاومة الاحتلال الهولندي. وقد كانت سياسة الفصل العنصري تتم ذلك من خلال تحديد إقامة الحضارم، والحد من حرية تنقلهم. فقد فرض عليهم القانون الإقامة في مدينة معينة فقط، وبالتحديد في جزء معين من تلك المدينة، وكانوا يُمنعون من الإقامة في أحياء السكان المحليين، ومن ارتداء اللباس الوطني الإندونيسي. وإذا أراد أحدهم الانتقال من مدينة إلى أخرى أو من جزء إلى جزء آخر من المدينة نفسها، كان عليه أن يحصل على إذن بذلك (150).

3- محاولة السلطات الاستعمارية الهولندية منع الحضارمة من أداء وظائفهم الاجتماعية التقليدية التي حصلوا بها على مكائهم المؤثرة في إندونيسيا، وهي بشكل أساسي الوظيفة الدينية؛ من خلال مراقبة المدارس الدينية والدعاة والعلماء، وتشويه صورتهم في نظر السكان المحليين. ومحاربتهم اقتصادياً من خلال تفضيل الشركات الهولندية الصينيين وسطاء تجاريين، مما أضر بمصالح التجار الحضارمة (151).

4- عملت السلطات الاستعمارية الهولندية على زرع بذور الشقاق وتأجيج الصراع بين فئات المهاجرين، فقد تزايد عدد المهاجرين في النصف الأخير من

(149) المرجع نفسه، ص 158.

(150) مكنون، اندماج الحضارمة، ص 201. جونج، السياسة الاستعمارية، ص 126 – 141.

(151) مكنون، اندماج الحضارمة، ص 202.

القرن التاسع عشر، وكان أغلبهم من فئتي المشايخ والقبائل، اللتين كانتا تتمتعان بمكانة اجتماعية مؤثرة، في إطار النسق الاجتماعي العام للمجتمع الحضري. ونتيجة لسياسة الفصل العنصري الهولندية وجد هؤلاء المهاجرون أنفسهم في وضع مزدوج ومعقد، فهم مرتبطون بالمجتمع الإندونيسي من خلال زوجاتهم الإندونيسيات، ولكنهم - بسبب سياسة الفصل العنصرية - لا يستطيعون الاندماج في النسيج الاجتماعي المحلي، ولا يحظون بمكانة اجتماعية تناسب الوظائف التي يؤدونها، كما أنهم لا يستطيعون الحفاظ على مكانتهم الاجتماعية التي كانت لهم في أرض الوطن، بسبب فقدانهم مقومات تلك المكانة ومرتكزاتها التي كانوا يحظون بها في حضرموت؛ وهي النسب والنشاط الدعوي والعلمي للمشايخ. والنسب والقوة والسلطة السياسية والعسكرية للقبائل، إذ عمل هؤلاء في مجال التجارة، فانخفضت مكانتهم الاجتماعية في المهجر. وفي المقابل، احتفظ السادة بمكانتهم الاجتماعية التي كانت لهم في حضرموت بسبب وصولهم المبكر إلى هذه المنطقة، وإسهامهم في نشر الإسلام، وأدوا وظائف اجتماعية ودينية وتعليمية وسياسية، وكان منهم سلاطين وأمراء، وأسهم بعضهم في قيادة المقاومة ضد الغزو الأجنبي، وعزز نسبهم للرسول - صلى الله عليه وسلم - هذه المكانة، على الرغم من أنه لم تعد لهم المكانة نفسها التي كانت لهم في الماضي، بسبب الإجراءات التي اتخذتها ضدهم السلطات الاستعمارية الهولندية.

وقد نشب الصراع بسبب موضوع الكفاءة في الزواج، فتأسست على إثره "جمعية الإصلاح والإرشاد"، وتضم في غالبيتها المشايخ والقبائل. و"الرابطة العلوية" وتضم في غالبيتها السادة العلويين⁽¹⁵²⁾. ويرى كلانس سيمث أن

(152) المرجع نفسه، ص ص 212 - 213.

تصوير الصراع على أنه بين الأفكار التحديثية والأفكار التقليدية هو في الواقع تصوير مضلل، لأن جميع الحضارة على وجه التقريب ينشدون شكلاً من أشكال الإصلاح والتحديث⁽¹⁵³⁾.

إن هذا الصراع يعبر عن الواقع الاجتماعي للمهاجرين الحضارة المولدين في حضرموت، الذين فقدوا مكانتهم الاجتماعية في إندونيسيا. ولم يكن يعني المولدين إلا قليلاً منهم، إذ يشكل المهاجرون المولدون في حضرموت 70% من أعضاء "جمعية الإصلاح والإرشاد"، ويشكل المولدون في إندونيسيا 20%، والمولدون في مناطق أخرى 10%⁽¹⁵⁴⁾. كما أن هذا الصراع لم يتفجر بين الحضارة في مناطق الشتات الأخرى: ماليزيا وهي قريبة من إندونيسيا، والهند، والحجاز، وشرق أفريقيا. وهو مؤشر قوي على أثر السلطات الاستعمارية الهولندية في إثارة هذا الصراع وتأجيجه. وقد أضر هذا الصراع بسمعة الحضارة، ومصالحهم ضرراً بليغاً. صحيح أن هذا الصراع أدى إلى الاهتمام بتعزيز الهوية الوطنية والعربية من خلال تطوير التعليم، وانتشار المدارس العربية للفرقيين، وإصدار الصحف والمجلات، إلا أن الهوية ازدادت بين العرب والإندونيسيين، وبين المهاجرين المولدين في حضرموت والمولدين.

في ظل هذا الواقع عانى الأبناء (المولدون) حالة الازدواجية والتجانب الثقافي، فكانوا يعيشون فعلياً في كنف ثقافة أمهاتهم، وقسرياً بفعل قوانين الفصل العنصري في ثقافة آبائهم. وبعد نشوب الصراع العلوي الإرشادي دخلوا في معمعة صراع أسبابه غير مفهومة، وغير مسوغة بالنسبة لهم، وعاشوا حالة

(153) كلارنس- سميث، السياسة الحضرمية، ص 21.

(154) كيشه، المرجع السابق، ص 106.

اغتراب واضطهاداً في مجتمع آبائهم، حيث كان ينظر إلى المولدين بدرجة أدنى من المولودين في حضرموت، وينظر إليهم في مجتمع أمهاتهم بصورة مشوهة بفعل سياسة التشويه التي مارستها السلطات الاستعمارية الهولندية ضد العرب. وهنا برزت بقوة إشكالية الحفاظ على الهوية أو الاندماج، لتعبر عن التناقض بين الآباء المولودين في حضرموت، والأبناء المولدين⁽¹⁵⁵⁾.

ولتجاوز هذه الإشكالية عُقدت في مدينة سمرانغ عدة اجتماعات بين أربعين من المولدين، تمخضت في 4 أكتوبر 1934م عن إعلان تأسيس منظمة تضم المولدين تحت اسم "اتحاد عرب إندونيسيا" برئاسة عبدالرحمن باسويدان، تهدف إلى توحيد المولدين وإبعادهم عن صراعات الآباء والأجداد، ودمجهم في المجتمع الإندونيسي. وأكدت مبادئ هذه المنظمة على أن إندونيسيا هي وطن المولدين العرب، وأن حضرموت هي وطن الأجداد، واللغة الإندونيسية هي لغتهم مع التأكيد على اللغة العربية لأنها لغة القرآن، وأن ثقافة المولدين العرب هي الثقافة الإندونيسية التي لا تتعارض مع مبادئ الإسلام⁽¹⁵⁶⁾.

(155) مكنون، اندماج الحضارمة، ص 217.

(156) المرجع نفسه، ص 222.

الأثر الاجتماعي للحضارة في الحجاز:

يتميز مجتمع الحجاز بأن المسافة الثقافية بينه وبين مجتمع حضرموت قريبة؛ مما ساعد المهاجرين الحضارة على الاندماج، وتحقيق مكانة اجتماعية متميزة. ذلك أنه كلما كان المهاجرون قريبين ثقافياً من سكان البلد المضيف، كان الاندماج أسهل وأسرع⁽¹⁵⁷⁾. فاللغة والدين وكثير من العادات والتقاليد كانت مشتركة⁽¹⁵⁸⁾، وفي المقابل فإن قرب المسافة المكانية بين الحجاز وحضرموت قد ساعد على استمرار العلاقة بأرض الوطن، وعلى توافد مهاجرين جدد. وكذلك تجانس مجتمع الحجاز إثنياً؛ فبحكم مكانته الدينية توافد عليه مهاجرون من مختلف مناطق العالم الإسلامي⁽¹⁵⁹⁾، مما أدى إلى تعدد أشكال الشتات وحدد من الاندماج الكامل. أدى كل ذلك إلى استمرار وجود الشتات الحضرمي بمؤسسات معترف بها. وهكذا فإن الحضارة توفرت لهم الخصائص الرئيسة لمجتمع الشتات، مع بنيتها الخاصة بالسلطة والسمات الدينية والثقافية الفارقة، تظهر بارزة في الدور المحدد لشيخ السادة العلوية ولشيخ الحضارة في ذلك المجتمع. والحضارة الذين يصلون إلى الحجاز سرعان ما يجدون وسطاً مرحباً بهم، مع أحكام معترف بها، ومع فرص للحصول على العمل وإيجاد شركاء، كما أن السادة والتجار الكبار يستفيدون من البقاء على صلاتهم بالمؤسسات الحضرمية التي سهلت التبادل والتداول⁽¹⁶⁰⁾.

كانت الفئات الاجتماعية في الشتات الحضرمي في الحجاز متوافقة ومتساندة، وتخدم مؤسسات الشتات جميع الفئات الحضرمية، ولم ينشب أي

(157) كولبير، المرجع السابق، ص 96.

(158) لمزيد من المعلومات ينظر: الجوهي، المرجع السابق، ص 205 – 228.

(159) لمزيد من المعلومات ينظر: هورخرونييه، المرجع السابق، ص 311 – 317.

(160) بيتربيه، المرجع السابق، ص 257.

صراع كما هو الحال في إندونيسيا. وقد ساند السلاطين العثمانيين وأمراء مكة الأشراف المؤسسات الحضرية "بأوامر وفرمانات مخصوصة حثت فيها وزراءها وقضاتها على احترام أوضاعهم كما كانت في السابق، وعدم التعرض لهم بأذى، وعلى أن يقوم المسؤولون في جدة برفع المظالم عنهم، والسعي لراحتهم حسب ما ألفوه، وأن تشملهم الأنظار بالعبارة"⁽¹⁶¹⁾.

وأهم المؤسسات الحضرية المعترف بها: "مشيخة الطائفة الحضرية"، و"مشيخة السادة العلوية".

وكانت لكل مشيخة من هاتين المشيختين وظائف تؤديها وتعبّر عن مصالح كل الفئات الحضرية. عُدتّ الجالية الحضرية في جدة طائفة، ويقصد بها: مجتمع منظم له نظمه الخاصة المحددة به، وتقاليده تحت سلطة الشيخ التي تقرها الحكومة. وقد كانت هذه المؤسسة موجودة مُنذُ وقت طويل. "وطبقاً للمصادر العثمانية والأوروبية - كما هو حال المصادر المحلية- فإن شيخ الطائفة اعتاد أن يمثل الحضارمة في المدينة، ويعمل وسيطاً بين سلطتي العثمانيين والأشراف ومجمعه، حتى أن بعض المصادر تشير إلى نوع من المليشيا التي يمكنه إنشاؤها لحماية الطائفة، ولدعم جيش الدولة في حالة الحرب، وفي أغلب الأحوال: حمايتها من البدو الذين يهاجمون المدينة"⁽¹⁶²⁾.

فعلى سبيل المثال عين الشيخ محمد بن عبيد بن زقر عام 1919م شيخ طائفة الحضارمة، وكانت وظيفته أنه يعمل مُحكِّماً داخل المجتمع الحضرمي في جدة، وأن يمثل أعضائه في الاحتفالات الرسمية، وقد يعمل عند الحاجة وسيطاً بين السلطات الحجازية الرسمية وأفراد مجتمعه الحضرمي⁽¹⁶³⁾.

(161) الجوهي، المرجع السابق ص 229.

(162) بيتربيه، المرجع السابق، ص 256.

(163) المرجع نفسه، ص 252.

أما مشيخة السادة العلوية؛ فقد كانت من أقوى السلطات القضائية والدينية معاً في المدينة، وقد حُوِّلَ لها حق إدارة عقارات الحضارمة الذين ماتوا في الحجاز وليس لهم ورثة⁽¹⁶⁴⁾. جاء في مذكرات الشيخ محمد صالح باعشن: كانت دعاوى الحضارمة "وتركاتهم، وبيع وشراء دورهم تتم عند شيخ السادة، ولا يتعرض لهم والٍ ولا قاضٍ. وقد صدر بذلك فرمان سلطاني سنة 1237 هـ / 1821 م من قبل السلطان العثماني محمود خان. وبقي هذا الامتياز سارياً طيلة العهد العثماني ثم العهد الهاشمي. ولما تولى الملك عبد العزيز بن سعود أمر الحجاز، طلب الحضارمة الإبقاء على هذه الامتيازات فوافق على ذلك"⁽¹⁶⁵⁾.

وقد وصف السيد عبد الرحمن بن عبيد الله السقاف مشيخة السادة العلوية بقوله: "كانت لهم أيام الدولة العثمانية امتيازات عظيمة تشبه الإمارات الداخلية تحت مشيخة السادة، حيث أشركوا فيها سائر مواطنيهم من الحضارم، فكان لهم بالحجاز وغيرها من بلاد الدولة العلية المجد الذي لا يرام والركن الذي لا يضام"⁽¹⁶⁶⁾. ظل الحضارمة في الحجاز مشغولين في عملية مزدوجة المسار؛ فمن ناحية، يغرسون انتماءً بارزاً لمجتمعهم، ومن ناحية أخرى، كانوا منخرطين بكل عمق في الاقتصاد المحلي والسياسة المحلية. واستمر ذلك إلى نهاية عقد الأربعينيات من القرن العشرين⁽¹⁶⁷⁾.

الأثر الاجتماعي للمهاجرين على حضرموت:

كان تأثير المهجر في الجانب الاجتماعي ضعيفاً، فلم تلق الأفكار الإرشادية قبولاً واسعاً في حضرموت حتى نهاية عقد الثلاثينيات من القرن العشرين؛

(164) المرجع نفسه، ص 256.

(165) الجوهي، المرجع السابق ص 229.

(166) الجوهي، المرجع السابق، ص 230.

(167) بيترييه، المرجع السابق، ص 257.

بسبب الاختلاف في الواقع الاقتصادي والاجتماعي والثقافي في حضرموت عنه في المهجر. كما أنه في الوقت التي كانت فيه السلطات الهولندية توجب الصراع في إندونيسيا؛ كانت بريطانيا تتعامل بحذر مع أي تغيير للأوضاع الاجتماعية في حضرموت، فقد كان يهتما استقرار الأوضاع، مخافة أن تستغل الدول الأخرى عدم الاستقرار للتدخل في شؤون المنطقة(168).

وكانت بريطانيا بعد الحرب العالمية الأولى - وحفاظاً على مصالحها - قد قررت إحداث بعض التغييرات في الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية في حضرموت، تحت إشرافها المباشر. وقد عُرف ذلك المشروع بسياسة (إلى الأمام).

أرسلت بريطانيا هارولد انجرامز إلى حضرموت لتنفيذ سياسة "إلى الأمام" في الحقبة 1934 - 1944م. إذ استطاع إخضاع أغلب القبائل الحضرية لسلطة الدولة، ونظم مؤسسات الدولة على أسس حديثة، وفرض قيماً وأنماطاً ثقافية أوروبية. لقد أدى ذلك إلى إحداث تغييرات عميقة في البنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمع، كان الهدف الأساسي منها هو خدمة المصالح البريطانية(169).

إن ما قام به انجرامز قد أدى إلى حدوث نوع من الحراك الاجتماعي، فقد تم تحرير العبيد، ووجدت الفئات الدنيا فرصاً لتغيير أوضاعها وتحسينها. ولكن حركة الهبوط في هذا الحراك الاجتماعي أكثر من الصعود، فلا المراتب الدنيا استطاعت الصعود، ولا العليا استطاعت أن تطور من أوضاعها. فلم تسمح الأوضاع الاقتصادية للناس إلا بالحركة في مجال محدود(170).

(168) مكنون، انجرامز سلطان حضرموت، ص 395.

(169) المرجع نفسه، ص 7.

(170) المرجع نفسه، ص ص 398 - 399.

لقد أدت التغييرات التي أحدثتها انجرامز إلى إضعاف مرتكزات المكانة الاجتماعية للسادة والمشايخ والقبائل، وأوجدت حالة شبيهة إلى حد ما بالواقع الاجتماعي للحضارة في المهجر. لقد فقدت هذه الفئات بعض وظائفها الاجتماعية، ونزلت بعض الأسر من المشايخ والقبائل إلى مراتب دنيا، إلا أن السادة رغم هذه التغييرات ظلوا محتفظين إلى حد ما بوضعهم المتميز بحكم النسب. فظهر صراع ولكنه كان أقل حدة بكثير مما كان في المهجر، ووجدت الأفكار الإرشادية مجالاً للانتشار بين بعض أفراد القبائل⁽¹⁷¹⁾.

ثالثاً: الجانب الثقافي:

شهد القرن السابع الهجري تحولاً ثقافياً جذرياً وعميقاً في حضرموت، إذ انتشر المذهب الشافعي والتصوف بشكل واسع، وانحسر المذهب الإباضي عن حضرموت، واصطبغ المجتمع بصبغة التصوف، وتغير منهج الدعوة، فتم فك الارتباط بين السيف والدعوة، وبين علماء الدين والسلطة السياسية، الذي كان سائداً في العهد الإباضي، وتغيرت الوظيفة الاجتماعية لعلماء الدين إذ تحولت إلى بذل العلم ونشر الدعوة، وإصلاح ذات البين، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والتي هي أحسن. وكانت الهجرة إحدى وسائل هذا المنهج لطلب العلم ونشر الدعوة. ومن أهم المراكز الجاذبة لطلبة العلم: تريم، والشحر، وعدن، وزبيد، وأرض الحرمين، والقاهرة وغيرها. ومنها كان ينطلق الدعاة إلى المناطق الجاذبة للدعوة⁽¹⁷²⁾.

لقد تمكن صوفية حضرموت من إدارة حوار حضاري راقٍ في مناطق حضارية مختلفة، من أفريقيا والهند وجنوب شرقي آسيا. كما خاضوا تنافساً

(171) المرجع نفسه، ص 396.

(172) لمزيد من المعلومات ينظر: باذيب، جهود فقهاء حضرموت.

حضارياً شديداً مع أكثر حضارات العالم تقدماً مُنذُ القرن الخامس عشر إلى القرن التاسع عشر الميلادي؛ الحضارات الهندية والصينية والأوروبية ممثلة في البرتغاليين، والإسبانيين، والبريطانيين، والهولنديين. خرج الحضارة من ذلك التنافس منتصرين بامتياز. لم ينتصروا بالشعوذة، لأن الصينيين والهنود هم أساتذة العالم في السحر والشعوذة في تلك الحقبة، ولم ينتصروا بالقوة العسكرية والاقتصادية؛ لأن أوروبا هي الأقوى عسكرياً واقتصادياً فلم يكن من الممكن مقارنتها بغيرها ولكن الحضارم انتصروا بفهمهم لقيم الإسلام ومبادئه فهماً عميقاً، وطبقوها تطبيقاً صحيحاً، فكسبوا قلوب الناس حكماً ومحكومين، ونشروا الإسلام وقيمه الحضارية؛ ذلك أنهم لم يأتوا غزاة ومستعمرين، ولم تكن لهم مطامع سياسية أو اقتصادية، ولم يفرضوا دينهم أو قيمهم الحضارية، أو يحاولوا إلغاء الثقافة البيئية للسكان المحليين، وإنما أفتنوعهم بسلوكهم وقيمهم الحضارية الراقية. وتمكنوا من تنفيذ عملية تزاوج حضاري بين حضارة الإسلام والحضارة المحلية، وتم استيعاب مكونات الحضارة المحلية في إطار العقيدة الإسلامية، واندمجوا في السكان المحليين، وتمت عملية تفاعل حضاري، تولد عنها مجتمع مسلم يحمل خصائص متميزة شكلت روافد جديدة لحضارة الإسلام⁽¹⁷³⁾.

الأثر الثقافي للحضارة في إندونيسيا:

يتمثل الأثر الثقافي للحضارة في جنوب شرقي آسيا بشكل أساسي في نشر الإسلام واللغة العربية، وما نتج عن عملية التفاعل الثقافي بين الإسلام وعناصر الثقافة المحلية التي لا تتعارض مع عقيدة الإسلام، وفي بعض العادات والتقاليد والفنون والموسيقى العربية.

(173) مكنون، اندماج الحضارة، ص 190.

اتفق كثير من المؤرخين على أن بداية دخول الإسلام في جنوب شرقي آسيا كان في القرن الأول الهجري/ السابع الميلادي، وعلى أن العرب هم أول من أدخل الإسلام في هذه المنطقة. إلا أن انتشاره في البداية كان محدوداً؛ إذ اقتصر على المناطق الساحلية ثم بعد ذلك انتشر حتى عمَّ أغلب مناطق جنوب شرق آسيا، وقد كان للحضارة الأثر الكبير في نشر الإسلام⁽¹⁷⁴⁾.

والراجح أن الذين نشروا الإسلام هم العلماء والدعاة التجار، وليس التجار الحرفيين، فالقادمون الأوائل هم في الأصل دعاة، عمل بعضهم بالتجارة لكسب الرزق. لهذا وصف رافلس القادمين الحضارة الأوائل بأنهم رجال دين وتجار، ورجال الدين هم الأكثر⁽¹⁷⁵⁾. كما وصف بعض الباحثين القادمين الأوائل بأنهم جمعوا بين التجارة والدعوة والسياسة⁽¹⁷⁶⁾. يؤكد ذلك أن المجتمع الإندونيسي لاسيما في جزيرة جاوا كان يعتنق الهندوسية. ووفقاً لهذه العقيدة يحتل رجال الدين (البراهمانا) المكانة الأولى، وكان أثرهم في الناس عظيماً، ويأتي التجار في مرتبة أدنى⁽¹⁷⁷⁾. لهذا، عندما جاء علماء الدين الحضارة لاقوا القبول والاحترام عند الملوك وعلية القوم والعامّة الهندوسيين. وقد لاحظ ذلك بيرج، وذكر نماذج عدة في عصره، ليقبس الحاضر على الغائب، ليبين كيف تمكن العلماء الحضارة الأوائل، الذين ذُكروا في الحوليات الجاوية، من التأثير على الملوك والشعوب الهندوسية وأدخلوهم الإسلام. على سبيل المثال: السيد عبد الله بن عبد الرحيم القدري، الذي تمكن من كسب ثقة أمير جزيرة

(174) وقد أكدت ذلك النتيجة التي توصل إليها مجلس المشاورة في 30 أبريل 1963م الذي انعقد في سيدو قيري وحضره نحو 165 من العلماء والباحثين الإندونيسيين؛ أن للحضارة أثراً كبيراً في نشر الإسلام في إندونيسيا. (الحداد، المدخل، ص 204).

(175) جونج، السياسة الاستعمارية، ص 123.

(176) كلارنس- سميث، السياسة الحضرمية، ص 36.

(177) كولر، الفكر الشرقي القديم، ص ص 73 – 78.

لومبوك الهندوسي، وأصبح سكرتيره والرجل الأكثر نفوذاً في الجزيرة. "وبات باستطاعته أن يمر أمام المعابد الوثنية دون أن ينزل من على حصانه، ويعد ذلك الامتياز مستفزاً في تلك البلاد. وفي يومنا هذا لا يُقدم الأمير على أي خطوة مهمة من دون أن يستشير وزيره عبد الله" (178). وبهذا يتضح أنه بالتأثير على الأمراء والزعماء استطاع الحضارم أن يؤثروا على الشعوب، فدخلوا في دين الإسلام أفواجاً على يد العلماء والدعاة التجار، وهذا يفسر سرعة انتشار الإسلام مع قلة عدد الدعاة. ومن أبرز ممن ذُكروا في المصادر التاريخية والحواليات الجاوية، من الذين نشروا الإسلام في القرن الخامس عشر وتعود أصولهم إلى حضرموت هم "الأولياء التسعة" - كما يسميهم الجاويون- وأبناؤهم وأحفادهم (179). و"الأولياء الستة" الذين وصل نشاطهم الدعوي إلى الفلبين ونشروا الإسلام هناك (180).

شهد النصف الثاني من القرن التاسع عشر اتساع المسافة الثقافية بين الحضارمة والسكان المحليين، مما أدى إلى ضعف التأثير الثقافي للحضارمة، وذلك للأسباب الآتية:

1- ازدياد عدد المهاجرين- كما بينا ذلك سابقاً- وأغلبهم ليسوا من علماء الدين أو الدعاة، ولا يحملون أهدافاً دعوية أو ثقافية. كان القادمون في الغالب هم رجال قبائل وتجار حرفيون، مما جعل بيرج يقول إنهم جاؤوا بهدف الحصول على المال (181). وقد لاحظ بيرج أثر التغيير الذي طرأ على طبيعة

(178) بيرج، المرجع السابق، ص 142. سوف نستعرض نماذج أخرى عند الحديث عن الجانب السياسي.

(179) شهاب ونوح، المرجع السابق، ص 179.

(180) ينظر: الحداد، المدخل، ص ص 278 – 281.

(181) بيرج، المرجع السابق، ص 83.

الهجرة فقال: "إن التغيرات التي طرأت على طبيعة الهجرة الحضرية إلى الأرخيبل الهندي قد أدت إلى تراجع دورهم في الحياة الدينية"⁽¹⁸²⁾.

2- سياسة الفصل العنصري التي فرضتها السلطات الاستعمارية الهولندية ضد الحضارة، أدت إلى انعزال الحضارة وانكفائهم ثقافياً، حيث أسسوا المدارس العربية الخاصة بهم ليدرس فيها أبناء العرب العلوم الإسلامية واللغة العربية وبعض العلوم الأخرى، وأسسوا الجمعيات والنوادي الخاصة بالعرب دون غيرهم إلا في ما ندر. وأصدروا الصحف والمجلات والنشرات باللغة العربية وبعضها باللهجة العامية الحضرية⁽¹⁸³⁾.

3- سياسة "فرق تسد" التي استخدمتها السلطات الاستعمارية الهولندية، بتأجيج عوامل الاختلاف والتفريق بينهم؛ لإضعاف تأثيرهم الثقافي في أوساط السكان المحليين، تمثل ذلك في الصراع الإرشادي العلوي الذي كان للسلطات الاستعمارية الهولندية أثر في تأجيجه.

4- تشويه سمعتهم باستغلال بعض السلوكيات المشينة لبعض الحضارة وتعميمها على كل الحضارة. ودون وعي تسللت صورة الإسلام والعرب المشوهة التي رسمها الهولنديون إلى كثير من الشباب الذين تتقفوا بالثقافة الغربية، وأصبحت تلك الصورة هي عقيدة معظم أعضاء الحركة الوطنية العلمانية، التي كان معظم قادتها من الذين تربوا ودرسوا في المدارس الهولندية، التي تحولت تدريجياً- دون وعي منهم- إلى حركة معادية للإسلام وفي الوقت نفسه حركة معادية للعرب⁽¹⁸⁴⁾. ونجد أن القيادات القومية الإندونيسية وبوجه خاص سوكارنو الذي أصبح في ما بعد رئيساً لإندونيسيا، لم

(182) بيرج، المرجع السابق، ص 157.

(183) ينظر: الزين، النشاط الثقافي والصحفي لليمنيين في المهجر.

(184) القادري، المرجع السابق، ص 19.

يخفوا آراءهم المعادية للحضارم. فقد صرح سوكارنو علناً بذلك، وابتدع مصطلح (الحضرموتية) ليرمز إلى كل الأخطاء التي يراها في الإسلام الإندونيسي⁽¹⁸⁵⁾.

5- مراقبة المدارس الدينية والدعاة والعلماء، والتضييق على حركتهم وعملهم، وتشويه صورتهم في نظر السكان المحليين⁽¹⁸⁶⁾.

على الرغم من أن هذه العوامل قد أدت إلى ضعف التأثير الثقافي للحضارمة في إندونيسيا، إلا أنها لم تؤدِّ إلى زواله، بل ظل ذلك التأثير مستمراً ولم ينقطع، وكان في بعض المناطق قوياً. وذلك من خلال الآتي:

1- العلماء والدعاة المندمجون اندماجاً إيجابياً، هؤلاء ظلت علاقتهم بالمجتمع الإندونيسي مستمرة وإيجابية، وظلت مكانتهم محفوظة، وثقة المجتمع بهم عالية، لهذا ظل تأثيرهم مستمراً.

2- العلماء من القادمين الجدد، الذين استطاعوا أن يكسبوا ثقة المجتمع المحلي واستقروا في إندونيسيا، وأصبح لهم تأثيرٌ في تطوير التعليم الديني ونشر الدعوة. وسوف نستعرض بعض النماذج على سبيل المثال:

أ- السيد عبد الرحمن البيتي، ولد في حضرموت وتلقى تعليمه الأولي فيها، وسافر إلى الحجاز لطلب العلم، ومنها هاجر إلى إندونيسيا. كان له أثر كبير في سلطنة سومنب، وكان مقرباً من سلطانها (باكو ناتا نينجرات) الذي تعلم اللغة العربية على يديه، وأثر فيه وفي رعاياه، وحبب إليهم الحضارة العربية. لهذا شجع السلطان العرب على الاستقرار في سلطنته، وقرب إليه العلماء العرب. وكان يتواصل مع

(185) كيشة، المرجع السابق، ص 115.

(186) القادري، المرجع السابق، ص 100.

الفقيه سالم عبدالله بن سمير، ومع العالم الفلكي السيد عمر باهارون، وأوكل تربية أبنائه إلى السيد شيخ بن أحمد بافقيه⁽¹⁸⁷⁾.

ب- العلامة الفقيه سالم عبدالله بن سمير: ولد في حضرموت وقضى معظم سنوات عمره فيها معلماً ومشاركاً فاعلاً في الحياة الاجتماعية والسياسية، ثم هاجر إلى الهند ومنها اتجه عام 1851م إلى سنغافورة ثم سافر إلى بتافيا (جاكرتا). سبقته شهرته العلمية وشهرة كتابه في الفقه الشافعي "سفينة النجاة". ورغم المدة القصيرة التي عاشها في إندونيسيا، إلا أنه أحدث تأثيراً إيجابياً في التعليم الديني في إندونيسيا. توفي عام 1854م⁽¹⁸⁸⁾.

ج- العلامة السيد علوي بن طاهر الحداد: ولد سنة 1884م في حضرموت. تلقى تعليمه عند علماء ومشايخ حضرموت، هاجر إلى إندونيسيا المرة الأولى عام 1918م، ولم يمكث طويلاً وعاد إلى حضرموت، ثم غادرها مرة أخرى إلى إندونيسيا عام 1923م. أسهم في نشر الإسلام، وتطوير التعليم، والصحافة، والعمل الاجتماعي في إندونيسيا. وفي عام 1934م انتقل إلى سلطنة جهور وأصبح مفتي السلطنة. وأسندت إليه مهمة تتويج سلاطين جهور. له مجموعة كبيرة من المؤلفات بالملالوية والعربية تجاوزت 48 كتاباً في فنون العلوم والآداب المختلفة. توفي في جهور عام 1962م⁽¹⁸⁹⁾.

(187) بيرج، المرجع السابق، ص 118.

(188) المرجع نفسه، ص 114. لمزيد من المعلومات ينظر: باذيب، المرجع السابق، ج2، ص ص 868 – 871.

(189) ينظر: الحداد، الشامل، ص ص 9 – 83. وبازهير، العلامة المؤرخ.

د- العلامة السيد عيدروس بن سالم الجفري: ولد بحضرموت عام 1892م، طلب العلم عند علماء ومشايخ حضرموت. سافر المرة الأولى إلى إندونيسيا وهو في سن السابعة عشرة، ولم يمكث طويلاً هناك، وعاد إلى حضرموت. ثم هاجر مرة أخرى إلى إندونيسيا عام 1922م. عمل في البداية في التدريس في مدينة جومبانج بجاوا الشرقية، ثم انتقل إلى سولاويسي الوسطى، إحدى الجزر الكبرى الواقعة في شرق إندونيسيا، وهناك وجد أن حركة التبشير النصراني نشطة، ولمواجهة التنصير ولنشر الإسلام قام برحلات يجوب خلالها الجزر داعياً إلى الله بين الوثنيين والنصارى، يقطع المسافات الوعرة على عربات البقر، أو مشياً على الأقدام، وكان يقصد الجزر الصغيرة البعيدة على قوارب الصيد الصغيرة، لا يرافقه أحد غير المجدّف، وأحياناً أحد طلبته. وقد أسلم على يديه الكثير حتى انتهى به المطاف بمدينة "بالو" بسولاويسي. ولمواجهة التنصير قام ببناء أول معهد أطلق عليه اسم "معهد الخيرات"، افتتحت الدراسة فيه في 11 يونيو عام 1930م. واستمر في إنشاء فروع لهذا المعهد، فانتشرت مدارس ومعاهد الخيرات في مدن وقرى الجزء الشرقي من الأرخبيل الإندونيسي، وكاليمانتن وإيربان الغربية، بلغ عددها عند وفاته عام 1969م أكثر من 700 تشمل: رياض أطفال، ومدارس ابتدائية، وثانوية، ومعاهد دينية، ومعاهد تربية وتأهيل المعلمين. وفي عام 1964م أنشأ جامعة الخيرات وتضم ثلاث كليات (الآداب، والتربية، والشريعة). ولإدارة هذه المدارس والمعاهد والجامعة والإنفاق عليها؛ أنشأ مؤسسة الخيرات وأوقف عليها

الأوقاف(190). كرمته الحكومة الإندونيسية لدوره في نشر التعليم وحفظ السلم الاجتماعي بدرع البطولة، وهو أرفع درع لتكريم الشخصيات المهمة. كما أطلقت الحكومة الإندونيسية اسمه على مطار سولاويسي(191).

3- شبكة العلاقات العلمية، تتمثل في العلاقة العلمية بأرض الوطن وبمراكز الشتات الأخرى.

وتكمن أهمية هذه العلاقات أنها عززت أثر العلماء ومكانتهم التي ارتبطت بوظيفة نشر العلم والدعوة إلى الإسلام.

تجسدت العلاقة بأرض الوطن من خلال إرسال الأبناء المولدين إلى أرض الوطن لتلقي العلم والعادات والأخلاق العربية الإسلامية الحميدة، وكذلك من خلال الزيارة المؤقتة لعلماء حضرموت لإندونيسيا. وتحققت العلاقة مع مناطق الشتات من خلال الزيارات المتبادلة، وخاصة الزيارة إلى أرض الحرمين الشريفين التي تعد مركز شبكة العلاقات العلمية للحضارمة.

4- النتائج الإيجابية من الصراع الارشادي العلوي.

على الرغم من الآثار السلبية لذلك الصراع، فإن له آثاراً إيجابية. فقد تنافس الفريقان في افتتاح عدد كبير من المدارس؛ مما أتاح للمولدين

(190) تابع أبناؤه هذا النشاط التعليمي والدعوي، فاستمروا في إنشاء المعاهد والمدارس؛ الأساس والثانوي، حتى بلغ عددها في الوقت الحاضر 1500 معهد ومدرسة. كما عملوا على تطوير وتوسيع الجامعة لتضم كلية الطب وكليات في التخصصات الإنسانية والعلوم التطبيقية. وصل عدد الطلاب في المدارس والمعاهد والجامعة إلى مليون ومائتي ألف طالب وطالبة. (مقابلة شخصية مع الدكتور علي سقاف بن مجمد بن عيدروس الجفري نائب رئيس جامعة الخيرات في 12 يناير 2021م، في المكلا في زيارته الأخيرة إلى جامعة الأحقاف).

(191) الجفري، الكوكب الدري، ص ص 5 – 32. المشهور، شمس الظهيرة، ص ص 412 – 413.

الحصول على التعليم الحديث، ومكنهم عندما اعتزلوا ذلك الصراع من الاندماج في المجتمع الإندونيسي، والحصول على وظائف ومكانة مرموقة في المجالات السياسية، والاجتماعية، والثقافية، والاقتصادية. كما أدى التنافس على إصدار الصحف والمجلات إلى تطوير الكتابة الصحفية ومهنة الصحافة، وتطور فنون الأدب المختلفة من شعر وقصة ومسرح؛ فتأسس أدب مهجري عربي متطور في جنوب شرقي آسيا، يقابل أدب المهجر العربي في الأمريكتين. فقد صدرت بين عامي 1914 – 1942م أكثر من 36 من الدوريات باللغتين العربية والملايوية؛ وهي بين صحف تصدر مرتين في الأسبوع، أو مجلات شهرية، أو دوريات ربع سنوية.¹⁹² ومن أهم الشخصيات التي أفرزها ذلك التطور الثقافي على سبيل المثال: الأديب العربي الكبير على أحمد باكثير، والمؤرخ والصحفي محمد بن هاشم، والمؤرخ صلاح البكري، والأديب والصحفي أحمد عبدالله السقاف الذي ألف روايتين هما: "فتاة قاروت" 1928م، و"الصبر والثبات" 1929م. وهما تعالجان إشكالية الحفاظ على الهوية والاندماج⁽¹⁹³⁾. والصحفي الأديب حسين بافقيه، الذي ألف مسرحية بعنوان (فاطمة)، انتقد فيها السلوك الربوي لبعض الحضارمة، عرضت في سورابايا وجاكرتا ومدن أخرى، ولاقت ترحيباً حاراً في الصحافة الوطنية الإندونيسية⁽¹⁹⁴⁾.

لم يقتصر التأثير الثقافي على العلوم الدينية والأدبية فقط؛ فهناك بعض الأذكار التي تقرأ في مساجد حضرموت تقرأ كذلك في مساجد إندونيسيا؛ مثل راتب الإمام عبدالله بن علوي الحداد، وراتب الإمام عمر بن عبدالرحمن

(192) سلم، باوشيب، ملاحظات، ص 55.

(193) عمشوش، المرجع السابق، ص 53.

(194) القادري، المرجع السابق، ص 123.

العطاس، وقراءة المولد النبوي للإمام علي بن محمد الحبشي، والتهليل عند الوفاة.

شمل التأثير الثقافي العادات والموسيقى والرقص الشعبي. ففي مجال الموسيقى فإن للحضارة تأثيراً في انتشار استخدام آلة العود العربي (القبوس)، الذي يشبه العود الكلاسيكي العربي، يُعرف في بلاد الملايو بـ"قنبوس حزموت". يرى د. هيلاريان الباحث والمتخصص في الموسيقى الملايوية، أن الحضارة أكثر كفاية وبراعة موسيقية من أقرانهم الملايويين. من أكثر الاسهامات الحضرمية في جنوب شرق آسيا موسيقى "الزفين"، وكذلك استخدام القنبوس والمراويس في الموسيقى الملايوية، كما أن استخدام مصطلحات "قنبوس"، و"زفين"، و"شرح"، و"سمر"، و"مراويس"، عند الملايويين يُعدُّ قبولاً بيناً للتأثير الحضرمي⁽¹⁹⁵⁾.

الأثر الثقافي للحضارمة في الحجاز:

اكتسبت العلاقات الثقافية بين حضرموت والحجاز خصوصية بالنسبة لمناطق الشتات الأخرى، لقرب المسافة المكانية والثقافية بين حضرموت والحجاز. ذلك أن اللغة واحدة والدين واحد والعادات والتقاليد متقاربة، وعليه، فمجالات التأثير والتأثر محدودة نسبياً، اقتصرت على العلوم الشرعية. كانت أرض الحرمين الشريفين بيئة علمية مزدهرة وجاذبة، يقصدها العلماء من كل أنحاء العالم الإسلامي، فتوافد طلبة العلم من حضرموت إلى مكة والمدينة لطلب العلم عند علماء الحرمين الشريفين ومشائخه. فأغلب علماء حضرموت زاروا مكة والمدينة وطلبوا العلم هناك. اختلفت مدة مكوثهم بين قصيرة ومتوسطة

(195) هيلاريان، انتقال الآلات الموسيقية، ص ص 179 – 199. العطاس، الموسيقى، ص ص 172 – 175.

وطويلة ومستدامة؛ فبعضهم أخذ نصيبه من العلم وعاد إلى حضرموت، ومنهم من اندمج في البيئة العلمية للحرمين الشريفين، واستقر ينشر العلم فيهما وأصبح علماء من أعلامها العلمية. وبعضهم هاجر إلى مناطق أخرى ينشر فيها العلم والإسلام، بعد أن أخذ زاده من العلم من علماء الحرمين الشريفين. وسوف نستعرض هنا بعض النماذج على سبيل المثال لعلماء كان لهم أثر علمي في أرض الحرمين الشريفين في الحد الزمني للبحث:

السيد محمد بن حسين الحبشي (1213 – 1281 هـ / 1778 – 1867 م) مفتي الشافعية في أرض الحرمين الشريفين. ولد في حضرموت، وأخذ العلم عن علماء حضرموت، كما أخذ العلم عن جماعة بالهند وتهامة ومصر والشام والحجاز. فكان يقول: "أخذت عن مائة شيخ". عمل في التدريس والإرشاد والدعوة في حضرموت. سافر إلى أرض الحرمين الشريفين عام 1266 هـ / 1850 م واستقر هناك. تقلد منصب إفتاء الشافعية بمكة بعد موت الشيخ العلامة أحمد الدمياطي في عام 1270 هـ / 1954 م، ومكث في الإفتاء حتى وفاته عام 1281 هـ / 1867 م. وتقلد منصب إفتاء الشافعية بعده العلامة أحمد زيني دحلان (196).

الشيخ محمد سعيد بابصيل (1245 – 1330 هـ / 1841 – 1911 م) مفتي الشافعية وشيخ العلماء بمكة المكرمة. ولد بمكة وأخذ العلم عن علماء المسجد الحرام منهم العلامة محمد بن حسين الحبشي والعلامة أحمد زيني دحلان الذي لازمه إلى أن توفي. عُين أميناً للفتوى، ثم أُسند إليه منصب الإفتاء بعد وفاة شيخه أحمد زيني دحلان. توفي في مكة عام 1330 هـ / 1911 م (197).

(196) باذيب، المرجع السابق، ص 949 – 951. الجوهي، المرجع السابق، ص 83 – 84.
(197) باذيب، المرجع السابق، ص 1040 – 1043. الجوهي، المرجع السابق، ص 94.

وهناك مجموعة من العلماء الذين تولوا التدريس في الحرم المكي الشريف وكانت لهم مكانة علمية مرموقة، نذكر منهم: نقيب السادة الأشراف بمكة المكرمة السيد محمد بن إسحاق بن عقيل (ت 1293هـ). الشيخ علي بن أحمد باصبرين (ت 1305هـ). السيد حسين بن محمد الحبشي (ت 1330هـ). السيد حسين بن صالح جمل الليل (ت 1305هـ). الشيخ صالح بن محمد بافضل (ت 1333هـ). شيخ السادة السيد علوي بن أحمد السقاف (ت 1335هـ). السيد عبدالله بن عمر باروم (ت 1335هـ). الشيخ عمر بن أبي بكر باجنيد (ت 1353هـ). السيد عيروس بن سالم البار (ت 1363هـ). الشيخ حسين بن عبدالله باسلامة (ت 1364هـ). وغيرهم مما لا يتسع المقام لذكرهم⁽¹⁹⁸⁾.

لم يقتصر الأثر العلمي للعلماء الحضارمة على التدريس في الحرمين الشريفين، بل تعددت مجالاته ووسائله؛ فقد أسس الحضارمة الأربطة والزوايا والكتاتيب. سوف نستعرضها بإيجاز شديد:

الأربطة: أسست لتكون مكاناً لتلقي العلم ومأوى لسكن طلاب العلم الفقراء، أو طلاب العلم القادمين من المناطق البعيدة، نذكر منها: رباط سالم بن عبدالله البصري، ورباط ربيع، رباط فاطمة الحبشي، ورباط فاطمة الجنيد. وفي المدينة المنورة هناك رباطان هما رباط السادة العلويين، ورباط الحضارمة. وفي جدة يوجد رباط للحضارمة يسمى رباط السادة، وهو تابع لآل باذيب⁽¹⁹⁹⁾.

الكتاتيب: يوجد في مكة عدد من الكتاتيب للحضارمة، تدرس فيها القراءة والكتابة والقرآن الكريم وبدايات بعض العلوم، نذكر منها على سبيل المثال:

(198) لمزيد من المعلومات ينظر: الجوهي، المرجع السابق، ص ص 84 – 112. باذيب، المرجع السابق، ص ص 949 – 1323.

(199) الجوهي، المرجع السابق، ص ص 128 – 130.

كُتَاب العلامة حسين الحبشي، كُتَاب السيد سالم الحبشي، كُتَاب الشيخ عوض باسعدان، كُتَاب الشيخ سعيد باحميش(200).

الزوايا: وهي أماكن تعقد فيها حلقات العلم الشرعي، وحلقات الذكر، ويتلقى فيها المریدون التربية الصوفية. وأهم الزوايا هي: زاوية العیدروس وزاوية الحداد في مكة المكرمة، وزاوية السقاف والزاوية الجنيدية وزاوية أبوبكر العیدروس العدني وزاوية المحضار في المدينة المنورة. وفي مدينة جدة هناك زاوية المحضار وزاوية العیدروس(201).

وفضلاً عن ذلك، مارس العلماء الحضارمة أنشطة علمية أخرى؛ تمثلت في المجالس العلمية التي تعقد في بيوت العلماء، وفي الخروج إلى البوادي والقرى؛ للدعوة، وتعليم سكان هذه المناطق أمور دينهم(202).

لقد كانت أرض الحرمين الشريفين مركز شبكة العلاقات العلمية، التي تربط علماء أرض الوطن بعلماء مناطق الشتات الأخرى، وتربط علماء مناطق الشتات بعضهم ببعض؛ فالعلماء القادمون من أرض الوطن يلتقون بالعلماء القادمين من الشتات يأخذون ويتداولون العلم في ما بينهم. ثم يعود بعضهم من حيث أتى، وبعضهم الآخر يواصل رحلته لطلب العلم في مراكز العلم في العالم الإسلامي، أو لزيارة أرض الوطن، أو زيارة مناطق الشتات المختلفة للدراسة أو أخذ الإجازات العلمية.

الأثر الثقافي للمهاجرين في أرض الوطن:

شهدت الدولة العثمانية في القرن التاسع عشر محاولات إصلاح في كثير من المجالات، بما فيها مجال التعليم. فأسست الكثير من المدارس في الحجاز،

(200) المرجع نفسه، ص 130.

(201) المرجع نفسه، ص ص 131 – 132.

(202) المرجع نفسه، ص ص 134 – 138.

وتطور نظام الأربطة⁽²⁰³⁾. كما شهدت الولايات العثمانية الأخرى إصلاحات في مجال التعليم. وفي مصر أدخل الخديوي إسماعيل إصلاحات على النظام التعليمي في الأزهر⁽²⁰⁴⁾.

تأثر طلاب العلم الحضارمة الذين هاجروا إلى الحجاز، وغيرها من البلاد الإسلامية، بتطور وسائل وأساليب التعليم الديني. وكان نظام الأربطة هو من أهم الأنظمة التي تم تطويرها في حضرموت. والرباط: هو مؤسسة تعليمية خاصة بتعليم الكبار تعليماً عالياً في علوم العقيدة والشريعة الإسلامية وعلوم اللغة العربية. وهو أشبه بكلية داخلية يتلقى الطلبة فيها الدروس والأكل مجاناً. ويوزع طلبة العلم في حلقات متفاوتة على قدر استعدادهم، وكفاءتهم. ويعد هذا النظام خطوة متقدمة في سبيل تطوير التعليم الديني، أثمر مجموعة كبيرة من العلماء والدعاة الذين انتشروا في مناطق مختلفة من الجزيرة العربية وشرق أفريقيا وجنوب شرق آسيا⁽²⁰⁵⁾. وأول من طور نظام الأربطة هو الحبيب علي بن محمد بن حسين الحبشي (1259 – 1333 هـ / 1843 – 1915 م) الذي هاجر إلى الحجاز لطلب العلم عند والده العلامة السيد محمد بن حسين الحبشي، مفتي الشافعية في مكة، وعند غيره من علماء الحجاز. عاد إلى حضرموت وأنشأ نظاماً جديداً للتعليم في سيئون هو رباط سيئون عام 1296 هـ / 1879 م⁽²⁰⁶⁾.

والشخصية الأخرى التي كان لها أثر في تطوير النظام التعليمي هو العلامة الحبيب علوي بن عبدالرحمن المشهور (1263 – 341 هـ / 1847 – 1923 م)

(203) الجوهي، المرجع السابق، ص ص 71-81.

(204) بانق، صوقيو وعلماء البحار، ص 127.

(205) سليمان، التربية والتعليم، ص ص 52 – 54.

(206) السقاف، طه، فيوضات البحر، ص 164.

تلقى تعليمه الأولي في تريم ثم سافر إلى الحجاز، درس عند علماء وشيوخ الحرم المكي. وفي عام 1290 سافر إلى مصر حيث التحق بجامعة الأزهر ودرس فيها لمدة خمس سنوات. كان الأزهر في هذه الحقبة يشهد عملية تطوير لنظامه التعليمي. غادر مصر متجهاً إلى سوريا ثم إلى فلسطين طالباً للعلم عند علمائها؛ ومنها سافر إلى إسطنبول عام 1880م، أمضى مدة في الدراسة عند السيد فضل بن علوي مولى الدولة. بعدها عاد إلى حضرموت⁽²⁰⁷⁾، ليسهم في تأسيس رباط تريم وتطوير أساليب التعليم فيه. وكان للمهاجرين في جنوب شرقي آسيا أثر في إنشاء رباط تريم عام 1305هـ؛ فقد كان هدفهم أن يتلقى أبناؤهم الذين يرسلونهم إلى حضرموت أفضل أساليب التربية والتعليم، فأوقفوا الأوقاف في سنغافورة لضمان استمرار تمويله⁽²⁰⁸⁾.

لم يقتصر أثر المهاجرين على التعليم الديني، بل أسهموا في إنشاء الكثير من المدارس الحديثة ودعمها والإنفاق عليها. فقد بادرت جمعية الحق تحت إشراف آل الكاف بإنشاء مدارس الحق في تريم عام 1916م. وأسهموا في تمويل مدارس الأخوة، التي أسستها جمعية الأخوة والمعونة 1932م. وأسس آل السقاف مدارس النهضة العلمية عام 1920م، وأوقفوا عليها الأوقاف في سنغافورة. وقد أسهم في التدريس في هذه المدارس أساتذة قدموا من إندونيسيا، من أشهرهم المؤرخ والصحفي محمد بن هاشم، والأديب علي أحمد باكثير⁽²⁰⁹⁾. كما أنشأ بعض أعضاء جمعية الإرشاد في إندونيسيا مدارس في مناطق صبيخ وقيدون وجفال، وكان مدرائها من خريجي مدارس الإرشاد في إندونيسيا⁽²¹⁰⁾.

(207) المشهور، أبو بكر العدني، لوامع النور، ج1، ص ص 16 – 24.

(208) المرجع نفسه، ص 34.

(209) سليمان، المرجع السابق، ص ص 60 – 65.

(210) كيشه، المرجع السابق، ص 115.

وقد أسست أكثر من 20 مدرسة أهلية في مناطق حضر موت المختلفة من العقد الأول إلى العقد الخامس من القرن العشرين، أغلبها أسسها أو ينفق عليها مهاجرون⁽²¹¹⁾.

كان الأثر الثقافي للمهاجرين واضحاً في مجال الصحافة، فقد صدرت مجموعة من الصحف الخطية تحت إشراف العائدين من المهجر ورعايتهم؛ مثل الصحفي محمد بن هاشم والأديب علي باكتير وغيرهم. فقد صدرت أكثر من 14 صحيفة في المدة 1911 – 1950م⁽²¹²⁾.

يظهر التأثير الثقافي للمهجر في مجالات الحياة الثقافية الأخرى واضحاً لكل زائر لحضرموت. يقول فان در مولن: "سيئون متأثرة بإندونيسيا بشكل كبير، ألا يتحدث حاشية السلطان دائماً بالملايو؟ ألا يسمع المرء هذه اللغة من أفواه الأطفال في شوارع المدينة؟ وقد دخلت كلمات مختلفة من جاوا إلى اللهجة العامية. والوجبات التي تقدم وجبات جاوية أصيلة من الأرز، حتى الخيول القليلة في سيئون مستوردة من غرب جاوا. وحسب ما ذكر السلطان، توجد حوالي ثلاثين امرأة جاوية جاء بهن أزواجهن ولم يعدن أبداً إلى بلادهن. ويمكن ملاحظة اختلاط الأجناس من الوجوه ومن ملامح الأطفال في الشوارع"⁽²¹³⁾.

وهكذا نجد أن للمهاجرين أثراً في الجانب الثقافي أسهم في حدوث نهضة تعليمية وحرّك ثقافي، إلا أن نشوب الحرب العالمية الثانية وحصول إندونيسيا بعد ذلك على استقلالها قطع التواصل مع المهاجرين في جنوب شرق آسيا، وحدث من الأثر الذي كان لهم في أرض الوطن.

(211) باوزير، الفكر والثقافة، ص ص 165 – 167.

(212) الزين، المرجع السابق، ص 53.

(213) ميولين، المرجع السابق، ص 144.

رابعاً: المجال السياسي:

الآثر السياسي للحضارة في إندونيسيا:

لقد مثل المهاجرون الحضارة ظاهرة نوعية، تعطي الدليل الساطع على عظمة الأمة الإسلامية وقدرتها على الاستجابة المبدعة للتحديات التي تواجهها. ففي الوقت الذي بدأ فيه الإسلام ينحسر في الأندلس، أسهم الحضارة في نشر الإسلام وترسيخ أركانه في شرق الكرة الأرضية. وفي حقبة لاحقة، عندما بدأ الزحف الأوروبي الصليبي الاستعماري على العالم الإسلامي، الذي قام به البرتغاليون، والإسبان، ثم البريطانيون، والفرنسيون، والهولنديون، فإن الحضارة – في المناطق التي عجزت الدولة العثمانية عن الوصول إليها – قاموا بمهمة الدفاع عن الدين والأرض بمختلف الأساليب والوسائل المشروعة، وأسهموا إسهاماً فاعلاً في مواجهة التحدي الحضاري مع الغرب، ليس في المجال الاقتصادي والثقافي فقط، بل في المجال السياسي والعسكري الجهادي كذلك. فأولئك المتصوفة الذين اعتزلوا السياسة في موطنهم الأصلي في حضرموت، نتيجة للصراعات القبلية الدموية، والتنافس على السلطة، انخرطوا في موطنهم الجديد في العمل السياسي بهدف نشر الدعوة، ومواجهة تحديات الغزو الأوروبي. ففي جنوب شرق آسيا أسهم الحضارة في الحياة السياسية فاعتلوا أعلى المناصب السياسية، فكان منهم المستشارون، والوزراء، والسلطين، وقادة المقاومة للغزو البرتغالي والهولندي والبريطاني.

ومن أبرز الأمثلة على مقاومة الغزو البرتغالي، العالم المجاهد هداية الله بن عبدالله آل عبد الملك باعلوي، الذي أداخ البرتغاليين وأنزل بهم هزائم ساحقة، فلقب بـ"فتح الله". وظل أبناؤه وأحفاده يقاومون البرتغاليين ثم الهولنديين إلى

1833م، إذ نفى الهولنديون آخر سلاطين الاسرة⁽²¹⁴⁾. وفي فاليمبانغ قاوم سلطانها بدر الدين الهولنديين؛ وبعد سقوط عاصمته نفته هولندا مع وزيره عمر بن عبدالله السقاف إلى جزيرة ترناتيه عام 1821م. كما خاض أمير الوهاب وأخوه أمير حسن أبناء سليمان باشيبان باعلوي حروباً شهيرة ضد الهولنديين⁽²¹⁵⁾.

ومن الأمثلة البارزة على الأثر السياسي والجهادي؛ الشبان الأربعة الذين غادروا حضرموت في مطلع القرن الثامن عشر إلى مليبار في الهند، ومكثوا هناك أربع سنوات يتلقون العلم عند عالمين حضرميين مقيمين في الهند، بعدها اتجهوا إلى جنوب شرق آسيا، فاتجه السيد محمد بن أحمد كريشة إلى ترنقانو، فعمل على نشر الإسلام هناك. واتجه السيد عيروس بن عبدالرحمن العيروس إلى بورنيو، وأسس مدينة كوبو، ثم انتقل إلى آتشي، وأصبحت له مكانة عظيمة عند السكان المحليين، وكانوا يلقبونه بـ "سيد آتشي العظيم". وأصبح في ما بعد ابنه عبدالرحمن حاكم كوبو، وتوارث أحفاده حكم هذه المنطقة إلى 1943م عندما احتل اليابانيون إندونيسيا، وقضوا على هذه الإمارة وأعدموا آخر أمرائها الشريف صالح بن عيروس العيروس، وكثيراً من أفراد عائلته⁽²¹⁶⁾.

واتجه السيد عثمان بن عبدالرحمن بن شهاب إلى سيالك واستقر هناك وأصبحت له مكانة مرموقة، وتزوج من الأسرة الحاكمة، وتوارث أولاده وأحفاده حكم السلطنة إلى عهد الاستقلال من الاستعمار الهولندي 1945م، إذ

(214) المشهور، عبد الرحمن، المرجع السابق، ج2، ص ص 225-228.

(215) المرجع نفسه، ص 447.

(216) المرجع نفسه، ص ص 121، 508.

تبرع آخر سلاطين هذه السلطنة بجميع ثروته، وقدم نحو ثلاثين مليون روبية هولندية لدعم حركة الاستقلال⁽²¹⁷⁾.

واتجه السيد حسين بن أحمد القدري إلى ماتان وعمل في التدريس والقضاء لمدة سبع عشرة سنة، ثم انتقل إلى ممباوا وأصبح معروفاً هناك بـ(سيد ممباوا). قاد ابنه عبدالرحمن جهاداً بحرياً ضد السفن الهولندية والبريطانية والبرتغالية، وتمكن من تأسيس سلطنة بونتياناك، وتوارث الحكم فيها أولاده وأحفاده، إلى عام 1943م عندما احتل اليابانيون إندونيسيا وقضوا على هذه السلطنة، وأعدموا آخر سلاطينها محمد القدري وجميع أفراد أسرته⁽²¹⁸⁾.

وقاد في آتشى مجموعة من العلماء الجهاد ضد الهولنديين، منهم، الحبيب تينكو، والحبيب لونج، والحبيب ساما لانغا⁽²¹⁹⁾. ومن أبرزهم الحبيب عبدالرحمن الزاهر الذي أداخ هولندا. ولد في حضرموت 1832م. غادر حضرموت مع والده طفلاً إلى مليبار في الهند، وتلقى هناك تعليمه الأولي في كالكوت، وسافر إلى مصر لطلب العلم، مكث فيها حوالي خمس سنوات ثم غادرها إلى المخا، ثم إلى مكة، وبعدها عاد إلى الهند، وانخرط في سلك الجندية وترقى فيها إلى رتبة جمعدار، ولكنه ترك الجندية وسافر فزار إيطاليا، وألمانيا، وفرنسا، واسطنبول، ثم عاد إلى الهند ومنها سافر عام 1864م إلى آتشى، وفيها عُين قاضياً ومستشاراً دينياً للسلطان إبراهيم بن منصور، ثم عُين وزيراً. وبعد وفاة السلطان اجتمع رجال الدولة وأجمعوا على تعيينه وصياً على خليفته السلطان محمود البالغ من العمر أربعة عشر عاماً، فاستطاع توحيد الجبهة الداخلية ومواجهة الغزو الهولندي من 1870م – 1876م اداخ الهولنديين

(217) المرجع نفسه، ص 185.

(218) المرجع نفسه، ص ص 503 – 505.

(219) القادري، المرجع السابق، ص 78.

وكبدهم خسائر فادحة إلى أن تم نفيه إلى جدة، وتوفي فيها عام 1896م⁽²²⁰⁾. وقد اندلعت ثورة عارمة ضد الهولنديين في بورنيو في منطقة بوروك شاهو، قتل فيها الكثير منهم؛ وكان محركها الأساسي حضرمي هو الحبيب علي⁽²²¹⁾. هذه نماذج على سبيل المثال لا الحصر، فالأثر السياسي والثقافي للحضارمة واسع جداً أرعب الهولنديين، وسبب لهم الفزع (الفوبيا) من الإسلام والعرب؛ مما حدا بالصحف الهولندية إلى المطالبة بطرد العرب لأنهم العنصر الأكثر خطورة لأمن المستعمرة الهولندية واستقرارها⁽²²²⁾. فاتخذت السلطات الاستعمارية الهولندية ضدهم سياسة الفصل العنصري؛ لعزلهم عن السكان المحليين وإضعاف تأثيرهم. كما أن ذلك الخوف من الأثر السياسي للحضارمة قد دفع الحاكم الهولندي إلى تكليف فان دن بيرج إلى دراسة الظاهرة الحضرمية، وكتابة تقرير عنها (قد تمت الإشارة إليه سابقاً)، كما تم إنشاء مكتب المستشار لشؤون الإسلام والعرب تحت إدارة المستشار الهولندي سنوك هورخرونيه⁽²²³⁾.

لقد عانى الحضارمة من سياسة الفصل العنصري والاضطهاد التي مارسها ضدهم السلطات الاستعمارية الهولندية، ولمواجهة هذا الوضع ظهرت ثلاثة اتجاهات: الأول اتجه نحو الاستفادة من الصراع الدولي في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، والثاني اتجه نحو الاشتراك والعمل في إطار الحركة الإسلامية الإندونيسية، والثالث اتجه نحو الاندماج في الحركة الوطنية الإندونيسية.

(220) المشهور، عبد الرحمن، المرجع السابق، ص ص 169 – 174. القادري، المرجع السابق، ص ص 78 – 83.

(221) القادري، المرجع السابق، ص 85.

(222) المرجع نفسه، ص 85.

(223) المرجع نفسه، ص ص 83، 87.

الاتجاه الأول: أراد الحضارمة الاستفادة من الصراع الدولي الذي اشتد في نهاية القرن التاسع عشر، لنصرة قضاياهم وقضايا السكان المحليين في مهجرهم. لهذا اتجه الحبيب عبدالرحمن الزاهر عام 1870م إلى إسطنبول لطلب المساعدة لسلطنة آتشي ضد الاستعمار الهولندي، فوجد الحفاوة والترحيب، وقلده السلطان العثماني أكبر وسام عثماني "النيشان العثماني". وعندما نشبت الحرب مع هولندا 1873م اتجه مرة أخرى إلى إسطنبول وكذلك إلى فرنسا⁽²²⁴⁾. وعلى الرغم من فشل هذه المساعي في الحصول على الدعم المطلوب، فإن وفداً من الجالية الحضرمية في إندونيسيا قدم عام 1873م التماساً من السلطان العثماني الوقوف إلى جانب الحضارمة في إندونيسيا؛ بوصفهم رعايا الدولة العثمانية، والاحتجاج لدى السلطات الاستعمارية الهولندية على سياسة التمييز والاضطهاد التي تمارسها ضدهم. وفي عام 1883م فتحت الدولة العثمانية قنصلية لها في بتافيا، وقد عمل القنصل العثماني على تشجيع الاحتجاجات والضغط على السلطات الهولندية لتحسين سياستها تجاه المهاجرين الحضارمة في إندونيسيا⁽²²⁵⁾. وقد تفاعل بعض الحضارمة مع دعوة السلطان عبد الحميد للجامعة الإسلامية، كما حاولوا الاستفادة من الكتابة في الصحافة التركية والمصرية؛ لعرض قضيتهم وما يتعرضون له من اضطهاد، مما أدى إلى إحراج السلطات الهولندية. واضطرت بريطانيا إلى التدخل في اتجاهين: الأول، الضغط على السلطات الهولندية والمطالبة بتحسين أوضاع الحضارمة بوصفهم من رعاياها، فبلادهم خاضعة للحماية البريطانية⁽²²⁶⁾. والثاني، إقناع

(224) بيرج، المرجع السابق، ص ص 146 – 147. المشهور، عبد الرحمن المرجع السابق، ص 169.

(225) جونج، السياسة الاستعمارية، ص 133.

(226) المرجع نفسه، ص 141.

السلطان الكثيري للضغط على رعاياه في إندونيسيا؛ إذ تمكن الكابتن لي وارنر من إقناع السلطان الكثيري بإصدار بيان عام 1919م إلى جميع رعاياه المقيمين في جزر جاوا، وسومطرة، وبورنيو، وسليبيس، وسنغافورة، يحذرهم من مغبة القيام بأي نشاط سياسي في تلك الجزر، قد يسيء إلى الحكم الهولندي فيها⁽²²⁷⁾. وقد أدت تلك الضغوط في النهاية إلى إزالة بعض القيود المفروضة على المهاجرين الحضارمة التي تحد من حركتهم، كما أدت إلى تحسن نسبي في أوضاعهم⁽²²⁸⁾.

الاتجاه الثاني: نتيجة لتعارض المصالح بين المجتمع المسلم في جنوب شرقي آسيا- والعرب الحضارمة جزء منه- من جهة، والسلطات الاستعمارية الهولندية والأفليات الأجنبية من جهة أخرى، فإن الإجراءات التي اتخذتها هذه السلطات ضد العرب هي في الوقت نفسه ضد الإسلام، على أساس أنهما وجهان لعملة واحدة، وأنهما يهددان الوجود الهولندي في المنطقة، وقد تضرر من هذه الإجراءات علماء الدين العرب والإندونيسيون، كما أن الإجراءات الاقتصادية تضرر منها التجار العرب والإندونيسيون أيضاً⁽²²⁹⁾، وأمام هذه التحديات المشتركة، اشترك الحضارمة والإندونيسيون في تأسيس الجمعيات الخيرية. فتأسست "جمعية خير" عام 1905م، ثم أسس التجار الحضارمة والإندونيسيون مؤسسة في سوراكارتا لحماية أنفسهم من التجار الصينيين.

(227) Ingrams, D0reen and Leila, Records of Yemen, Vol 6, pp. 236 – 237.

الهيئة العامة للآثار والمتاحف، سينون، منشور صادر عن السلطنة الكثيرية إلى رعاياها في جزر جاوا وسومطرة وبورنيو وسليبيس وسنغافورة، وثيقة رقم (75) 25 جمادى الأولى 1337هـ / 1919م

(228) جونج، السياسة الاستعمارية، ص 141.

(229) مكنون، اندماج الحضارمة، ص 204.

وتأسس في جاكرتا "اتحاد التجارة الإسلامية" عام 1909م⁽²³⁰⁾. وفي العام نفسه أسست أسرة آل باجنيد في بوقور (اتحاد التجارة الإسلامية) بالاشتراك مع تجار حضارمة وإندونيسيين، وشكلت لها فرعاً في صولو عام 1911م بمشاركة أسر آل القدري، وآل العيدروس، وآل بن سميط. أما في سوربايا فقد أسست شركة سيتا أوساها تجمعاً مشابهاً بمساندة تجار حضارمة⁽²³¹⁾. ومن هذه التجمعات التجارية انبثق "الاتحاد الإسلامي" (إسلام سريكات) عام 1912م؛ بقيادة الزعيم الإندونيسي عمر سعيد شوكر و أمينوتو. وهي منظمة اقتصادية سياسية إسلامية لجميع أجزاء إندونيسيا، لم يقتصر نشاطها على الجانب الاقتصادي، بل شمل السياسي والثقافي والاجتماعي. وكان للحضارمة أثر في إعطاء الاتحاد الصبغة الإسلامية؛ ذلك أن الاتحاد لم يتأسس لمواجهة التحدي الاقتصادي فقط؛ بل لمواجهة التحدي العقائدي كذلك، والمتمثل في حركة التنصير المدعومة من السلطات الاستعمارية الهولندية. ومن أبرز الأعضاء النشطين في هذا المجال: السيد علي الحبشي والسيد عبدالله بن حسين العيدروس رئيس جمعية خير في باتافيا (جاكرتا)⁽²³²⁾.

الاتجاه الثالث: قد بيّنا سابقاً أن المولدين اعتزلوا الصراع الإرشادي العلوي بين الآباء، كما اعتزلوا الاتجاه القومي العربي المتمثل في حزب رابطة عرب إندونيسيا، الذي أسسه الشيخ محمد عبدالله العمودي 1930م، ورفع شعار "أنا عربي قبل أن أكون مسلماً"⁽²³³⁾. وأسسوا لهم كياناً جديداً تحت مسمى "اتحاد عرب إندونيسيا" ترأسه عبدالرحمن باسويدان. وإذا كان اشتراك الحضارمة مع

(230) القادري، المرجع السابق، ص 108.

(231) كلارنس- سميث، المستثمرون الحضارم، ص 370.

(232) القادري، المرجع السابق، ص ص 108، 111، 115.

(233) المرجع نفسه، ص 116.

الإندونيسييين في الاتحاد الإسلامي؛ لمواجهة تحديات اقتصادية ودينية - كان طابعه إسلامياً - فإن اتخاذ "اتحاد عرب إندونيسيا" إندونيسيا وطناً لأبنا العرب واتخاذ اللغة الإندونيسية لغة لهم، أكد بأن أبناء العرب ليسوا مسلمين حسب، بل ووطنيين إندونيسيين⁽²³⁴⁾.

كان جُلُّ اهتمام الاتحاد في مبدأ أمره هو التركيز على وحدة الصف، وتوحيد الأهداف في اتجاه الاندماج في المجتمع الإندونيسي، ثم اتسع الهمُّ السياسي ليطغى على أهداف الاتحاد مُنذُ عام 1939م، تُرجم ذلك في مؤتمر الاتحاد في إبريل عام 1940م بتغيير كلمة "اتحاد" إلى "حزب عرب إندونيسيا". وتم تبني أهداف الحركة الوطنية الإندونيسية⁽²³⁵⁾. شارك زعماء وأعضاء حزب عرب إندونيسيا في الثورة ضد الاحتلال الياباني، وبعد استسلام اليابان وانتهاء الحرب العالمية الثانية؛ أعلن سوكارنو في 17 أغسطس 1945م استقلال إندونيسيا. وبعد الاستقلال انخرط أعضاء حزب عرب إندونيسيا في الأحزاب الوطنية الإندونيسية، بعد أن فتحت أبوابها لقبول العرب أعضاء فيها. وقد عُين حامد القدري عضواً في اللجنة التنفيذية للمجلس الوطني الإندونيسي، وعضواً في الوفد الإندونيسي المفاوض في مؤتمر المائدة المستديرة لنيل الاستقلال، وعين عبدالرحمن باسويدان نائباً لوزير الإعلام في أول حكومة بعد الاستقلال. وفي أول انتخابات للبرلمان الإندونيسي "مجلس نواب الشعب" فاز عبدالرحمن باسويدان عن حزب "مجلس شوري مسلمي إندونيسيا". وسعيد باحريش عن "الحزب الوطني الإندونيسي". وأحمد باحميد عن حزب "نهضة

(234) المرجع نفسه، ص 121.

(235) المرجع نفسه، ص 127.

العلماء". وحامد القدري عن "الحزب الاشتراكي" (236). وبهذا اندمج الحضارمة في الحياة السياسية بوصفهم إندونيسيين من أصول عربية.

الأثر السياسي للحضارمة في الحجاز:

تمكنت الدولة العثمانية من إعادة فرض سيطرتها على الحجاز بعد القضاء على الحركة الوهابية، وجلاء قوات محمد علي باشا عنها بموجب اتفاقية عام 1840م، وتقاسمت السلطة فيها مع الأشراف. فكان السلطان العثماني يعين الوالي التركي ويصدر كذلك فرماناً بتعيين أمير من الأشراف، وكانت للحضارمة مكانة خاصة عند السلاطين والولاة العثمانيين، وعند الأمراء الأشراف، على سبيل المثال السيد إسحاق بن عقيل، شيخ السادة في مكة؛ كانت له مكانة عند الولاة العثمانيين، وهو مقرب من الشريف محمد عون شريف مكة المكرمة (237)، فقد تمكن من إقناع العثمانيين وأشراف مكة بإرسال قوات عسكرية؛ لمساعدة الدولة الكثيرة، لفرض نفوذها وسيطرتها على مناطق حصرموت كافة، وفرض الأمن والاستقرار فيها (238). وعندما تم عزل الشريف محمد عون، وأُصيب الشريف عبد المطلب، اغتاز الأخير من السيد إسحاق لما رأى له من المكانة عند الولاة العثمانيين، واستشارتهم له في كثير من الأمور. وقد كان من قبل مقرباً من الشريف عون وملازماً له. وكانت بين الشريف عبد المطلب والشريف عون عداوة؛ فكان الشريف عبد المطلب يعتقد أن السيد إسحاق يعمل ضده مع الشريف عون، فقام باختطافه وسجنه في الطائف؛ فمات بعد ليلتين مقتولاً في سجنه 1271هـ / 1854م (239).

(236) ينظر: المرجع نفسه، ص ص 134 – 141.

(237) دحلان، المصدر السابق، ص 39.

(238) الجوهي، المرجع السابق، ص ص 41- 45.

(239) دحلان، المصدر السابق، ص 40.

وهناك شخصية أخرى هو السيد فضل باشا بن علوي، مولى الدويلة. قدم إلى جدة منفياً من الهند؛ إذ قاد والده السيد علوي بن سهل الجهاد والمقاومة ضد البريطانيين في مليبار؛ وبعد وفاة والده تولى هو قيادة الجهاد إلى أن تم القبض عليه ونفيه إلى جدة. وفي جدة حظي بمكانة عظيمة عند العثمانيين وأشرف مكة. وقد تمكن من إقناع العثمانيين بإرسال قوة عسكرية إلى حضرموت لدعم الدولة الكثيرية، كما حاول مد نفود الدولة العثمانية إلى ظفار وحضرموت، عندما طلبه أهالي ظفار ليكون حاكماً عليهم. لكن البريطانيين وسلطان عمان تمكنوا من إفشال مشروعه وضُمت ظفار إلى عمان⁽²⁴⁰⁾. عاد إلى جدة ومكث فيها مدة ثم غادرها إلى إسطنبول، وعينه السلطان مستشاراً له ضمن لجنة المستشارين عن العلاقات مع العالم الإسلامي، المكونة من أربع شخصيات. كان هو مسؤولاً عن العلاقات مع الهند والجنوب العربي⁽²⁴¹⁾. ويعود الفضل للسيد فضل بإقناع السلطان عبد الحميد بإنشاء سكة حديد الحجاز، لما رأى من الفوائد الاقتصادية والعسكرية التي تجنيها بريطانيا من سكك الحديد في الهند⁽²⁴²⁾. وقد اتهمته بريطانيا بأنه كان وراء أحداث ثورة جدة ضد قناصل الدول الأوروبية عام 1858م، إلا أن لجنة التحقيق برأته من هذه التهمة⁽²⁴³⁾. وملخص الحادثة أن أحد الرعايا البريطانيين الهنود كان يرفع على سفينته العلم البريطاني، فرفع بدلاً عنه العلم العثماني، ولما علم القنصل البريطاني في جدة بذلك، حضر إلى السفينة ونزع العلم العثماني ورفع العلم البريطاني، ثم داس بقدميه العلم العثماني، وتكلم بكلام غير لائق، فثار الناس وعدوا ذلك إهانة لدولة

(240) القعيطي، تأملات، ص 90.

(241) بانق، المرجع السابق، ص 169.

(242) القعيطي، المرجع السابق، ص 91.

(243) ابوالد وكلاونس- سميث، الدور الاقتصادي، ص 349.

الخلافة الإسلامية، وهجموا على دار القنصل وقتلوه، كما هجموا على بقية القناصل الأوروبيين الموجودين بجدة ونهبوا أموالهم⁽²⁴⁴⁾. قتل في الحادثة 22 شخصاً، منهم 21 مسيحياً أجنبياً، من بينهم القنصل البريطاني، والقنصل الفرنسي وزوجته⁽²⁴⁵⁾. تشكلت لجنة تحقيق من الأتراك والبريطانيين والفرنسيين؛ توصلت إلى أن الحضارمة هم المحرضون الأساسيون لهذه الثورة، فأصدرت المحكمة أحكامها بإعدام عبدالله المحتسب، وشيخ التجار الحضارمة الشيخ سعيد العمودي، ونحو اثني عشر من عوام الناس، والحكم بالنفي على شيخ السادة السيد عبدالله باهارون، وقاضي جدة الشيخ عبد القادر شيخ، والشيخ عمر بادرب، والشيخ سعيد بغلف، والشيخ عبد الغفار، والشيخ يوسف باناجة.

تجسد الأثر السياسي للحضارمة كذلك في تولي بعضهم مناصب سياسية؛ فقد عين الشريف الحسين بن علي الشيخ أحمد بن عبدالرحمن باناجة وزيراً للمالية في أول وزارة لحكومته⁽²⁴⁶⁾. وعين السيد إبراهيم بن عمر السقاف عضواً في المجلس التشريعي لمملكة الحجاز، كما عين الملك عبد العزيز بن سعود السيد إبراهيم بن عمر السقاف عضواً في مجلس الشورى عام 1926م⁽²⁴⁷⁾.

الأثر السياسي للمهاجرين على أرض الوطن:

تضاعف تأثير المهجر في الحياة السياسية في حضرموت، مُنذُ النصف الثاني من القرن التاسع عشر، فقد عاش الناس في مجتمعات مستقرة نسبياً،

(244) دحلان، المصدر السابق، ص 47 – 48.

(245) الجوهي، المرجع السابق، ص 34.

(246) المرجع نفسه، ص 169.

(247) المرجع نفسه، ص 173.

سياسياً واقتصادياً، ورأوا الفوائد الناتجة عن هذا الاستقرار، وعاشوها وجنوا بعض ثمارها؛ وأدركوا كم تفتقر بلادهم إلى هذا الاستقرار؛ إذ كان الصراع محتدماً بين الدويلات الياقعية والدولة الكثيرية، فضلاً عن الصراعات القبلية. ورأى البعض منهم كيف تتكالب الدول الاستعمارية للسيطرة على البلاد الإسلامية، مستغلة حالة الانقسام والتمزق والصراعات الداخلية. فقد احتلت بريطانيا عدن، وتحاول مد نفوذها إلى المناطق الداخلية المجاورة لها، لهذا سعوا من أجل إقامة نظام سياسي قوي ومستقر في حضرموت، يستطيع أن يواجه التحديات، ولو بالاستعانة بالقوى الإقليمية والاستفادة من تناقضات الصراع الدولي.

رأت بعض الشخصيات من السادة العلويين في الحجاز، الذين لديهم نفوذ ومكانة عند العثمانيين، أنه يجب على الدولة العثمانية دعم الدولة الكثيرية التي تربطها بها روابط تاريخية؛ لفرض الأمن والاستقرار في حضرموت. فسعى كلٌّ من السيد إسحاق بن عقيل بن يحيى، والسيد فضل بن علوي مولى الدويلة، والسيد عبدالرحمن بن حسين بن سهل إلى الدولة العثمانية لإرسال قوة عسكرية لدعم الدولة الكثيرية، وسعوا كذلك عند أشرف الحجاز فاستجاب الشريف محمد عون واشترك مع السيد إسحاق بن عقيل في تجهيز هذه الحملة العسكرية عام 1850م. إلا أن هذه الحملة فشلت في تحقيق أهدافها؛ لأسباب كثيرة لا مجال لذكرها هنا⁽²⁴⁸⁾. وحاول السيد فضل باشا بن علوي مولى الدويلة إبعاد ظفار وحضرموت عن النفوذ البريطاني، وأخضعهما لحماية الدولة العثمانية، فاستطاع بطلب من أهالي ظفار السيطرة عليها عام 1875م، إلا أن بريطانيا تأمرت عليه مع سلطان عمان وتمت إزاحته عن حكم ظفار عام 1879م. وقد

(248) فرايتاك، الحضارم في السياسة الدولية، ص ص 149 – 155.

بذل السيد فضل عدة محاولات لاستعادة ظفار من 1879 – 1897م، إلا أن بريطانيا كانت له بالمرصاد، فلم ينجح في أي منها⁽²⁴⁹⁾.

ومُنذُ بداية القرن العشرين ازداد اهتمام المهاجرين بإصلاح الأوضاع في أرض الوطن. يرى كولبير أن الاطلاع على الأفكار الديمقراطية والإصلاحية، والتعرف على الأنظمة السياسية القوية المستقرة من خلال الهجرة، يؤدي إلى زيادة الضغط في المطالبة بإصلاحات سياسية مماثلة في أرض الوطن⁽²⁵⁰⁾. ومن الواضح أن هذه العملية المفيدة لانتقال المعايير تعتمد على المهاجرين أنفسهم، الذين اندمجوا بما يكفي في مجتمعهم المضيف، بحيث استوعبوا المعايير الجديدة⁽²⁵¹⁾، وصاروا يدركون كم تفتقر بلدانهم إلى تلك النماذج، ويرغبون في الضغط من أجل التغيير⁽²⁵²⁾.

بدأت بوادر ذلك الوعي عام 1912م عندما أسس مهاجرون في إندونيسيا "جمعية الحق"، وهي جمعية ذات طابع ثقافي سياسي، برئاسة الشيخ عبدالله بن حسين بن طالب الكثيري، وعضوية السيد محمد بن أحمد المحضار، والشيخ سالم بن محمد منقوش. واختير السيد عبدالرحمن بن عبيدالله السقاف لفرع حضرموت. وبدأت تزاوُل نشاطها في سيئون، إلا أنها اصطدمت بمعارضة السلطان الكثيري، مما دفع ابن عبيدالله لطلب الدعم من الإمام يحيى بن حميد الدين. وقد أدى هذا التصرف من ابن عبيدالله إلى سحب المؤسسين في إندونيسيا دعمهم له. وأجهضت هذه التجربة في مهدها⁽²⁵³⁾. وكان نشاطها يُقلق البريطانيين. ويصف الكولونيل هارولد جاكوب المساعد الأول للمقيم السامي

(249) لوريمر، دليل الخليج، القسم التاريخي، ج2 ص ص 900-917.

(250) كولبير، المرجع السابق، ص 188.

(251) المرجع نفسه، ص 191.

(252) المرجع نفسه، ص 185.

(253) تقرير عن جمعية الحق 1409 / A / 20 / B.L.R.

البريطاني في عدن، السعادة التي غمرتهم بزوال تلك الجمعية، فيقول: "لعله من حسن الحظ وسعد الطالع زوال تلك الجمعية.. وهكذا رجعت حركة الوثبة العربية إلى الوراء، وعادت القهقري إلى أجل غير مسمى ولا محدود"⁽²⁵⁴⁾.

أعدت الجمعية نشاطها فيما بعد، تحت رعاية أولاد السيد شيخ الكاف، وهم من المولدين، ولدوا في سنغافورة. بدأت نشاطها في الجانب التعليمي، ودعم السلطان الكثيري في مجالات الخدمات والأمن، وأجرت حوارات مع سلطاني حضرموت، والشخصيات الاجتماعية، ورؤساء القبائل، تمخضت عن انعقاد أول مؤتمر سياسي عام 1927م، في مدينة الشحر ضم رؤساء القبائل وأعيانها في السلطنتين، أسفر عن عقد اتفاقية بين السلطنتين، نصت على إجراء إصلاحات سياسية واقتصادية، والسعي إلى تحقيق وحدة حضرموت. وقرر المؤتمر إيفاد مندوب إلى الحضارم المهاجرين في جاوا وسنغافورة، لأخذ آرائهم ومقترحاتهم حول الإصلاح المنشود. عُقد مؤتمر في سنغافورة عام 1928م، دعت إليه جميع الهيئات والشخصيات الاجتماعية الحضرية في إندونيسيا وماليزيا وسنغافورة، وأصدر المؤتمر قرارات وتوصيات من أهمها: مطالبة السلطنتين القعيطية والكثيرية تأسيس جمعية وطنية تتشكل من ممثلين لفئات المجتمع في السلطنتين، وممثلين عن الهيئات الحضرية في المهجر، وإصلاح ذات بين الحضارمة في المهجر، وإجراء صلح شامل بين جميع القبائل في حضرموت، وتنظيم الجمارك، وإنشاء إدارة للمعارف تتولى الإشراف على التعليم وتطويره، والمطالبة بإصلاح القضاء واستقلاله⁽²⁵⁵⁾.

(254) يعقوب، هارولد، ملوك شبه الجزيرة العربية، ص ص 408 – 409.
 (255) للاطلاع على قرارات المؤتمرين وتوصياتهما ينظر إلى: الكاف، الحركة الإصلاحية في حضرموت.

عارض السلطان القعيطي القرارات الصادرة عن مؤتمر سنغافورة، وأفشل كل المحاولات التي قام بها السيد أبوبكر بن شيخ الكاف وإخوانه لعقد مؤتمر آخر لإصلاح الأوضاع في حضرموت. وأمام فشل كل محاولات الإصلاح المحلية اتجهت أنظار بعض الشخصيات الاجتماعية، ولاسيما الشخصيات التي لها علاقة بالمهجر، إلى القوى الخارجية؛ لفرص إصلاح الأوضاع بالقوة. وهذا دفع بريطانيا إلى أن تعير حضرموت اهتماماً أكبر لتسد المنافذ أمام أية قوى أجنبية أخرى تحاول التسلل إلى المنطقة، فأرسلت الضابط السياسي هارولد انجرامز لتنفيذ مشروع إصلاحي شامل في حضرموت خلال المدة 1936 – 1944م. تفاوتت مواقف المهاجرين من هذا المشروع البريطاني بين مؤيد وداعم ومتوجس، وبين آخرين معارضين لأهداف مختلفة. فأسرة آل الكاف كانت من المؤيدين والداعمين، وآل بن عيدات كانوا من المعارضين؛ لأن هذا المشروع يقضي على طموح الأسرة لإقامة إمارة لهم في مدينة الغرفة إلى جانب السلطنتين، وكانوا ينفقون عليها من ريع ممتلكاتهم في سنغافورة وجاوا. وظلت أسرة ابن عيدات شوكة في جنب المشروع الإصلاحي البريطاني إلى عام 1945م، عندما تم القضاء على هذه الإمارة بالقوة العسكرية. أما المثقفون في جنوب شرقي آسيا فقد كان لديهم توجس وشكوك من هذا المشروع البريطاني في حضرموت؛ لهذا عندما زار انجرامز عام 1939م إندونيسيا لمحاولة كسب تأييد المهاجرين الحضارمة ودعمهم في جنوب شرق آسيا لمشروع بريطانيا الإصلاحي، قُدمت إليه عريضة باسم اللجنة الإصلاحية الحضرمية بسوربايا، تضمنت مطالب محددة، من أهمها: المطالبة باستقلال حضرموت استقلالاً ذاتياً، ثم كلياً، واستنكار أي تدخل فعلي مباشر يمس استقلال حضرموت الذاتي. وطالبت بتشكيل مجلس نيابي حر، كما طالبت

بتحديد مدة المعاهدة، وأن تسن القوانين وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية، وأن يكون القضاء الشرعي مستقلاً، وطالبت بمنع دخول المبشرين إلى حضرموت أو استيطان اليهود فيها، ودعت إلى ضرورة الاهتمام بالتعليم، وخلق علاقات ثقافية مع العراق ومصر، وإرسال البعثات التعليمية إليهما، وإسناد الوظائف إلى الوطنيين، فإن تعذر فمن أبناء مصر والعراق وسوريا⁽²⁵⁶⁾.

ومع نشوب الحرب العالمية الثانية انشغل الحضارمة في المهجر أكثر فأكثر بقضاياهم وإصلاح أوضاعهم سواء في إندونيسيا، أو في المملكة العربية السعودية، وبدأ الاهتمام بأرض الوطن يخفت مع انتشار حركة المولدين التي دعت إلى قطع العلاقة بأرض الوطن، وقبول بعض المهاجرين الجنسية السعودية. ومع ذلك فقد كان للمولدين العائدين من إندونيسيا، بعد حصولها على استقلالها، دور فاعل في الحركة الوطنية اليمنية.

(256) مجلة الرابطة العربية، عريضة اللجنة الإصلاحية الحضرمية، ص ص 12 – 13.

الخاتمة

كانت الهجرة استجابة لتحديات طبيعية وبشرية واجهها الإنسان اليمني، واستمرت لقرون حتى أصبحت جزءاً من ثقافته. وقد توالى الهجرات اليمنية في حقب ما قبل الإسلام وما بعد الإسلام، وكانت الهجرات على شكل موجات متقطعة، وذات طبيعة استيطانية اندماجية. وقد تمكن المهاجرون من إحداث تأثيرات حضارية عميقة في مناطق استيطانهم في مجالات الحياة كافة، إلا أن أثر هذه الهجرات على أرض الوطن لم يكن إيجابياً، كما يرى بعض الباحثين، وهذه قضية تحتاج إلى دراسات متعمقة. وفي العصر الحديث وبسبب تطور وسائل المواصلات؛ تواصلت الهجرات، وظل الاتصال بأرض الوطن مستمراً، وكانت للهجرة آثار إيجابية وسلبية على مناطق المهجر وعلى أرض الوطن. اهتم هذا البحث بدراسة الآثار المتبادلة للمهاجرين اليمنيين في مناطق المهجر وفي أرض الوطن، واتخذ الهجرة الحضرية أنموذجاً للدراسة؛ في إندونيسيا وسنغافورة والحجاز في الحد الزمني 1850 – 1950م. وقد خلص البحث إلى النتائج الآتية:

- 1- لم تعد الهجرة الحضرية في العصر الحديث في أغلبها ذات طبيعة استيطانية، بل يمكن أن توصف بأنها هجرة شتاتية، ظل كثير من المهاجرين مرتبطين بأرض الوطن بوسائل وطرق مختلفة، حتى أولئك الذين اندمجوا في مجتمعات المهجر ظل كثير منهم مرتبطاً وجدانياً بالوطن الأم.
- 2- اتسع نطاق الهجرة الحضرية الحديثة مكاناً وكماً ونوعاً؛ بسبب تطور وسائل المواصلات، واستمرار عوامل الطرد في أرض الوطن، وقوة عوامل الجذب وتنوعها في المهجر.

3- على الرغم من كل التحديات والمعوقات التي حدثت من التأثير الواسع والعميق الذي كان للمهاجرين فيما قبل القرن التاسع عشر؛ فإنهم تمكنوا من أن يحدثوا تأثيراً في المجتمعات التي هاجروا إليها ويسهموا في تنميتها وتطويرها في مجالات الحياة كافة، وتكمن خصوصية هذه التأثيرات التي أحدثها المهاجرون الحضارمة في مناطق هجرتهم في أنها لفتت إليها نظر الباحثين من مختلف بلدان العالم لدراستها.

4- إن الذين اندمجوا في المجتمعات التي هاجروا إليها إلى درجة الذوبان وفقدوا هويتهم لم يعد لديهم تأثير متميز في المجتمعات التي اندمجوا فيها، وانقطع تأثيرهم في أرض الوطن. في حين كان للمندمجين اندماجاً إيجابياً تأثير واسع وعميق في أرض المهجر وفي أرض الوطن. أما الانعزاليون فقد كان تأثيرهم ضعيفاً في المهجر وفي أرض الوطن.

5- كان لشبكة الأعمال والعلاقات أثر بالغ الأهمية في اندماج المهاجرين اندماجاً إيجابياً في مجتمعات مهاجرهم وإحداث آثار إيجابية فيها، وفي الوقت نفسه ظلوا محافظين على هويتهم، كما ساعدت هذه الشبكة على ديمومة اتصالهم واستمرار تأثيرهم بأرض الوطن.

6- ظهرت تأثيرات سلبية للمهاجرين؛ بسبب نوعية الثقافة السلبية لبعض المهاجرين التي حملوها معهم من أرض الوطن، وبسبب سياسات السلطات الاستعمارية الهولندية المعادية للعرب، وقد أدى ذلك إلى تشويه صورتهم وإضعاف تأثيرهم.

7- أسهم المهاجرون في تنمية وطنهم الأم وتطويره في الحد الزمني للبحث في مناحي الحياة كافة وبنسب متفاوتة، إلا أن هذا التأثير لا يتناسب مع

إمكانياتهم ومع سعة وعمق تأثيرهم في المهجر؛ بسبب المعوقات السياسية والأمنية والإدارية في أرض الوطن.

8- أعاق بعض المهاجرين بتأثيراتهم السلبية، لاسيما في المجالين السياسي والأمني، التنمية والتطور في أرض الوطن.

9- وفي الختام يخلص البحث إلى وضع الأسئلة الآتية: هل كانت الهجرة ضارة أو مفيدة للوطن؟ إذا لم يهاجر الناس هل كان بقاؤهم في الظروف نفسها التي أجبرتهم على الهجرة سيكون مفيداً لهم وللوطن أم سيكون أكثر ضرراً من هجرتهم؟ كيف تمكن المهاجرون من الإسهام المبدع في تنمية المجتمعات التي هاجروا إليها، ولم يتمكنوا على الرغم من إمكانياتهم الكبيرة من الإسهام الفاعل في تنمية وطنهم الأم وبالقدر نفسه الذي أسهموا به في مهجرهم؟ ما هي المعوقات التي تحد من إسهامهم في تنمية وطنهم؟ وكيف يمكن التغلب عليها؟ هذه الأسئلة تتطلب أن تتحول إلى مشروعات بحثية لمراكز الأبحاث والجامعات.

قائمة المصادر والمراجع

1. إنجرامس، دبليوإتش: حضرموت 1934 – 1935م، ترجمة سعيد عبدالخير النوبان، دار جامعة عدن للطباعة والنشر، عدن، 2001م.
2. ايوالد، جينيت، كلارنس- سميث، وليم: الدور الاقتصادي للشتات الحضرمي في منطقة البحر الأحمر وخليج عدن 1820 – 1930، في: فرايتاك، الريكي و كلارنس- سميث، وليم، (محرر)، الشتات الحضرمي، ترجمة عبدالله عبدالرحمن الكاف، تريم للدراسات والنشر، تريم، (د.ت).
3. باذيب، محمد أبوبكر: جهود فقهاء حضرموت في خدمة المذهب الشافعي، دار الفتح للدراسات والنشر، عمان، 2009م.
4. بازهير، منير بن سالم بن سعد: العلامة المؤرخ علوي بن طاهر الحداد، مركز النور للدراسات والأبحاث، (د - ت).
5. بامطرف، محمد عبد القادر: الهجرة اليمنية، الآفاق للطباعة والنشر، صنعاء، 2001م.
6. بانق، آن.ك: صوفيو وعلماء البحار، ترجمة عبدالله بن عبدالرحمن الكاف، تريم للدراسات والنشر، تريم، 2019م.
7. باوزير، سعيد عوض: الفكر والثقافة في التاريخ الحضرمي، (د - ت)، القاهرة، 1961م.
8. البكري، صلاح: تاريخ حضرموت السياسي، مطبعة الحلبي، القاهرة، 1936م.
9. بوكسبيرجر، ليندا: على حافة امبراطورية، ترجمة مصطفى زين العيدروس، مركز الأندلس للبحوث والترجمة، صنعاء، 2019م.

10. بيترية، فليب: مهجر أم شبكة أعمال؟ في: بريهوني، نويل (محرر)، حضرموت والمهجر، ترجمة بشير العيسوي، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات، الرياض، 1440هـ.
11. بيرج، فان دين: حضرموت والمستوطنات العربية في الأرخبيل الهندي، في: عمشوش، مسعود (مترجم)، الحضارم في الأرخبيل الهندي، دار جامعة عدن للطباعة والنشر، عدن، 2006م.
12. تفتش، بطرس قرياز: حضرموت تكشف عن أسرارها، ترجمة عبدالعزيز بن عقيل، مجلة آفاق، المكلا، العدد السابع، السنة الثالثة، نوفمبر، 1984م.
13. الجفري، سقاف بن محمد بن عيدروس: الكوكب الدرّي في مناقب ومآثر السيد الحبيب عيدروس بن سالم الجفري، دار الكتب الإسلامية، إندونيسيا، 2018م.
14. جونج، هوب دي: السياسة الاستعمارية الهولندية، المتعلقة بالمهاجرين الحضارم، في: فرايتاك، الريكي و كلارنس- سميث، وليم (محرر)، الشتات الحضرمي، ترجمة عبدالله عبدالرحمن الكاف، تريم للدراسات والنشر، تريم، (د.ت).
15. الجوهي، خالد حسين سعيد: الحضارم في الحجاز ودورهم في الحياة العلمية والتجارية 1840 – 1918م، مركز الملك سلمان لدراسات تاريخ الجزيرة العربية وحضارتها بجامعة الملك سعود، الرياض، 2017م.
16. الحداد، علوي بن طاهر: المدخل إلى تاريخ الإسلام في الشرق الأقصى، عالم المعرفة، جدة، 1985م.
17. الحداد، علوي بن طاهر: الشامل في تاريخ حضرموت، دار الفتح، عمان، 2017م.

18. الزين، عبدالله يحيى: النشاط الثقافي والصحفي لليمنيين في المهجر، دار الفكر، دمشق، 2003م.
19. سعيد، إدوارد: الثقافة والإمبريالية، ترجمة كمال أبو أديب، ط 4، دار الآداب للنشر والتوزيع، بيروت، 2014م.
20. السقاف، جعفر بن محمد وعلي بن أنيس الكاف: أبوبكر بن شيخ الكاف الزعيم الحكيم، تريم للدراسات والنشر، تريم، 2007م.
21. السقاف، طه بن حسن: فيوضات البحر الملي، (د-ت)، (د-م)، 2005م.
22. سلم، باوشيب: ملاحظات حول وسائل الإعلام الحضرية المقروءة في جنوب شرق آسيا، في: العطاس فريد (محرر)، الحضارم في المحيط الهندي، ترجمة عبدالله عبدالرحمن الكاف، تريم للدراسات والنشر، تريم، 2018م.
23. سليمان، كرامة مبارك: التربية والتعليم في الشطر الجنوبي من اليمن، مركز الدراسات والبحوث اليمني، صنعاء، 1994م.
24. سيفيا، تارين: امبراطورية في خدمة هياج إسلامي، في: العطاس، فريد (محرر)، الحضارم في المحيط الهندي، ترجمة عبدالله عبدالرحمن الكاف، تريم للدراسات والنشر، تريم، 2018م.
25. شهاب، محمد ضياء، ونوح، عبدالله: الإمام المهاجر أحمد بن عيسى، دار الشروق، جدة، 1980م.
26. صيام، شحاتة: النظرية الاجتماعية، من المرحلة الكلاسيكية إلى ما بعد الحداثة، مصر العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2009م.

27. العطاس، فريد: الموسيقى والتعبد في الإسلام: الزفين عند عرب جنوب شرق آسيا، في: العطاس، فريد (محرر)، الحضارم في المحيط الهندي، ترجمة عبدالله عبدالرحمن الكاف، تريم للدراسات والنشر، تريم، 2018م.
28. العطاس، فريد، مقدمة المحرر، في: العطاس، فريد (محرر)، الحضارم في المحيط الهندي، ترجمة عبدالله عبدالرحمن الكاف، تريم للدراسات والنشر، تريم، 2018م.
29. عمشوش، مسعود: الحضارم في الأرخبيل الهندي، دار جامعة عدن للطباعة والنشر، عدن، 2006م.
30. فرايتاك، الريكي: الحضارم في السياسة الدولية 1750 – 1967م، في: فرايتاك، الريكي و كلارنس- سميث، وليم (محرر)، الشتات الحضرمي، ترجمة عبدالله عبدالرحمن الكاف، تريم للدراسات والنشر، تريم، (د.ت).
31. فلبلي، هاري سانت جون: بنات سبأ: رحلة في جنوب الجزيرة العربية، تعريب يوسف مختار الأمين، مكتبة العبيكان، الرياض، 2001م.
32. القادري، حامد: كفاح أبناء العرب ضد الاستعمار الهولندي في إندونيسيا، ترجمة زكي سليمان، دار جامعة عدن، عدن، 1998م.
33. القعيطي، غالب بن عوض: تأملات عن تاريخ حضرموت، كنوز المعرفة، جدة، 1996م.
34. الكاف، علي بن أنيس، عميد الأسرة الكافية السيد عبدالرحمن بن شيخ الكاف، تريم للدراسات والنشر، تريم، 2008م.
35. الكاف، علي بن أنيس: الحركة الإصلاحية في حضرموت، تريم للدراسات والنشر، تريم، 2012م.

36. كاملين، سيلفين: تأملات في نظام الطبقات الاجتماعية في حضرموت، في: فرايتاك، الريكي و كلارنس- سميث، وليم (محرر)، الشتات الحضرمي، ترجمة عبدالله عبدالرحمن الكاف، تريم للدراسات والنشر، تريم، (د.ت).
37. كلارنس - سميث، وليم: السياسة الحضرمية 1888م، حضرموت والشتات "الاغتراب" الحضرمي في عصر الاستعمار الحديث، في: فرايتاك، الريكي و كلارنس- سميث، وليم (محرر)، الشتات الحضرمي، ترجمة عبدالله عبدالرحمن الكاف، تريم للدراسات والنشر، تريم، (د.ت).
38. كلارنس- سميث، وليم: المستثمرون الحضارم في عالم الملايو 1750-1940م، في: فرايتاك، الريكي و كلارنس- سميث، وليم (محرر)، الشتات الحضرمي، ترجمة عبدالله عبدالرحمن الكاف، تريم للدراسات والنشر، تريم، (د.ت).
39. كورتي، بولا: تاريخ الهجرات الدولية، ترجمة عدنان علي، هيئة أبوظبي للثقافة والتراث (كلمة)، أبوظبي، 2011م.
40. كولر، جون: الفكر الشرقي القديم، ترجمة كامل يوسف حسين، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1995م.
41. كولبير، بول: الهجرة كيف تؤثر في عالمنا المعاصر، ترجمة مصطفى ناصر، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 2016م.
42. كيشه، نتالي موبيني: حركة التجديد الإسلامي في مستعمرة جاوا، الحركة الإرشادية، ترجمة محمد سعيد القدال، مجلة التواصل، العدد الخامس، يناير، دار جامعة عدن، عدن، 2001م.

43. لوريمر، ج. ج: دليل الخليج، القسم التاريخي، ج2، طبع على نفقة الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني، أمير دولة قطر، قطر، (د – ت).
44. ليكون، كريستيان: أثر تحويلات المغتربين في اقتصاد حضرموت 1914 – 1967م، في: فرايتاك، الريكي و كلارنس- سميث، وليم (محرر)، الشتات الحضرمي، ترجمة عبدالله عبدالرحمن الكاف، تريم للدراسات والنشر، تريم، (د. ت).
45. مجلة الرابطة العربية، القاهرة، المجلد السابع، الجزء 164، السنة الرابعة، 30 أغسطس، 1939م.
46. المشهور، أبو بكر العدني بن علي بن أبي بكر: لوامع النور، ط 3، (د – ن)، (د – م)، 2020م.
47. المشهور، عبدالرحمن بن محمد بن حسين: شمس الظهيرة، تحقيق محمد ضياء شهاب، علم المعرفة، جدة، 1984م.
48. مكنون، صادق عمر أحمد: إنجرامز سلطان حضرموت غير المتوج، تريم للدراسات والنشر، تريم، 2018م.
49. مكنون، صادق عمر: اندماج الحضارة في مجتمعات جنوب شرقي آسيا، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد 139، السنة 69، أكتوبر، 2010م.
50. مينجر، لايف: إعادة اكتشاف حضرموت، في: بريهوني، نويل (محرر)، حضرموت والمهجر، ترجمة بشير العيسوي، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات، الرياض، 1440هـ.
51. ميولين، فان در: حضرموت: إزاحة النقاب عن بعض غموضها، ترجمة محمد سعيد القدال، دار جامعة عدن، عدن، 1998م.

52. هورخرونيه، سنوك: صفحات من تاريخ مكة المكرمة، ترجمة محمد محمود السرياني ومعراج نواب مرزا، دار الملك عبد العزيز، الرياض، 1999م.
53. هومي. ك. بابا: موقع الثقافة، ترجمة ثائر ديب، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء- المغرب، 2006م.
54. هيلاريان، لاري فرانسيس: انتقال الآلات الموسيقية العربية والفارسية التي تنتمي إلى فصيلة العود إلى عالم الملايو، في: العطاس، فريد(محرر)، الحضارم في المحيط الهندي، ترجمة عبدالله عبدالرحمن الكاف، تريم للدراسات والنشر، تريم، 2018م.
55. الهيئة العامة للآثار والمتاحف، سيئون: منشور صادر عن السلطنة الكثيرة إلى رعاياها في جزر جاوا وسومطرة وبورنيو وسليبيس وسنغافورة، وثيقة رقم (75) 25 جمادى الأولى 1337هـ / 1919م
56. يعقوب، هارولد. ف: ملوك شبه الجزيرة العربية، ترجمة أحمد المضواحي، دار العودة، بيروت، 1983م.
57. يونق، هوب دي، التحويلات المالية من جزر هولندا الشرقية إلى حضرموت في الفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، في العطاس، فريد (محرر)، الحضارم في المحيط الهندي، ترجمة عبدالله عبدالرحمن الكاف، تريم للدراسات والنشر، تريم، 2018م.
58. Ingrams, Doreen and Leila, Records of Yemen, 1798 – 1960,
59. The British Library, London (BL): Oriental and India Office Collections. England, 1993.
- B,L, BL, R / 20 / A / 1409, تقرير عن جمعية الحق.

الهجرة اليمنية الحديثة والمعاصرة إلى المملكة العربية
السعودية ودول الخليج العربي (1950-2000م)

د. عبد الله محمد عبد الله بن ثعلب (*)

(*) رئيس قسم العلوم التربوية - كلية التربية بالمكلا - جامعة حضرموت

مقدمة:

تناول هذا البحث موضوع الهجرة اليمنية الحديثة والمعاصرة إلى المملكة العربية السعودية ودول الخليج العربي، خلال الفترة (1950-2000م)؛ بهدف التعرف على مسارات الهجرة اليمنية بشكل عام والهجرة الحضرية بشكل خاص إلى المملكة العربية السعودية ودول الخليج العربي، ومحاولة إبراز الآثار الإيجابية والسلبية للمهاجرين الحضارم على التنمية في وطنهم وفي البلدان التي هاجروا إليها.

وتكمن أهمية هذا البحث في تقديمه للكم المعرفي التاريخي حول هجرة اليمنيين كافة والحضارم على وجه الخصوص إلى المملكة العربية السعودية، من خلال تقديمه للعديد من المعلومات والبيانات والأحداث التاريخية، وإبرازه للأدوار الإيجابية التي ساهم بها الحضارم، في المملكة العربية السعودية، على وجه التحديد، وفي وطنهم. كما تكمن أهميته في الإضافات العلمية التي يمكن أن يقدمها للجهات ذات الاختصاص بوصفه مرجعاً علمياً في موضوع الهجرة اليمنية الحديثة والمعاصرة إلى المملكة العربية السعودية. ويركز البحث في الفصل الأول منه على الهجرة الحضرية إلى دول الخليج، والاكتشافات النفطية وأثرها على الهجرة والمهاجرين في السعودية ودول الخليج، كما يركز على السياسات الدولية وانعكاساتها على واقع حضرموت (1967 - 1990م)، بينما تم التركيز في الفصل الثاني منه على هجرة العقول والكفايات العلمية.

وقد استند الباحث في جمع معلومات بحثه وإحصائياته على العديد من المصادر والمراجع العلمية الموثوقة التي تميزت بحدائثة بعضها، وبتنوعها بين كتب علمية وتاريخية وثقافية، وبين أبحاث ودراسات علمية ومواقع إلكترونية وغيرها. أما بالنسبة لمنهجية البحث فقد اعتمد الباحث منهج البحث التاريخي/

السردى؛ وذلك لمناسبته لطبيعة البحث. وقد واجه الباحث بعض الصعوبات التي يمكن حصرها في شحة المراجع التي تتحدث عن تلك الحقبة التاريخية في موضوع البحث نفسه "هجرة الحضارم إلى المملكة العربية السعودية ودول الخليج العربي"، التي تغلب عليها الباحث من خلال الاستعانة بالعديد من الزملاء الباحثين المتخصصين؛ لتوفير المراجع العلمية وإغناء موضوعات البحث.

مدخل تاريخي

هاجر اليمنيون بأعداد متفرقة من مختلف مناطق اليمن إلى شتى بقاع الأرض، في المراحل المختلفة لهجرتهم، غير أن المراحل القديمة من تلك الهجرات لا تتوفر المعلومات الكافية عنها؛ نظراً لصعوبة توثيق أحداثها في تلك الفترة. وقد انطلقت الهجرة الحضرية إلى أكثر من مكان في العالم، ولكنها تركزت بداية في جنوب شرق آسيا والهند وشرق أفريقيا، ثم تحولت إلى الحجاز ومن ثم إلى دول الخليج العربي في وقت لاحق، لاسيما مع بدء عصر النفط والثروة مطلع الخمسينيات من القرن العشرين. ولم تكن وسائل الهجرة بمثل هذه السهولة التي نجدها الآن، فقد كان الانتقال من مناطق الداخل، وعلى وجه الخصوص من مناطق مثل دوعن وسيئون وتريم إلى الموانئ على الساحل يتم سيراً على الأقدام لعدة أيام أو على ظهر الجمال. كما كان السفر من ميناء الشحر، وهو أقرب الموانئ إلى مناطق الداخل، مقصوراً على التوجه إلى شرق أفريقيا وبلدان الخليج العربي فقط، وكان على من يريد السفر إلى الهند وجنوب شرق آسيا أن ينتقل إلى المكلا أو عدن، وهما تقعان على مسافات أبعد. ويمكن القول إن الهجرة من منطقة حضرموت كانت بمثابة المقدمات أو القاطرة للهجرة اليمنية على مر العصور. وقد حظيت المراحل المتأخرة من الهجرة اليمنية، لاسيما الهجرة الحديثة والمعاصرة، بتغطية واسعة لأحداثها؛ نظراً لتوفر المراجع الكافية

للحديث عنها. وتأتي الهجرة الحديثة في المرحلة الرابعة بعد احتلال بريطانيا لمدينة عدن عام 1839م، حين تراجعت القوارب الشراعية لليمنيين من حضرموت أمام السفن البخارية الأوروبية ونشاطها الاستعماري في دول جنوب وشرق آسيا. ومُنذُ منتصف القرن العشرين، تركزت الهجرة اليمنية المعاصرة في مرحلتها الخامسة نحو دول الخليج العربي النفطية؛ إثر اكتشاف ثروة النفط بها، وازدهار أوضاعها الاقتصادية⁽¹⁾. وقد جذبت الهجرة اليمنية عامّةً، والهجرة الحضرمية على وجه الخصوص، إلى تلك المناطق اهتمام كثير من الباحثين العرب والأجانب ومراكز البحوث الغربية والآسيوية، كما غفل عنها البعض الآخر، وذلك للأسباب الآتية:

1- ارتباط تلك الهجرة بنشر الإسلام في معظم مناطق جنوب شرق آسيا، لاسيما إندونيسيا التي أصبحت أكثر دول العالم سكاناً من المسلمين، وبعض أجزاء شرق أفريقيا مثل الصومال وكينيا والحبشة وغيرها، وكانت تلك ظاهرة مثيرة للاهتمام.

2- تأسيس بعض المهاجرين لمراكز نفوذ اقتصادي وتجاري كبير في بلدان المهجر، كما هو حال البعض من مهاجري حضرموت في إندونيسيا وسنغافورة، وأخيراً في المملكة العربية السعودية.

3- قيام المهاجرين بإحداث تغييرات سياسية واقتصادية في حضرموت واليمن عامة.

(1) بن ثعلب، محمد عبد الله (2016)، المغتربون والتنمية في اليمن دراسة في جغرافية السكان، (بدون مكان للنشر)، ص 16-17.

4- حدوث اندماج وذوبان لجيل أحفاد المهاجرين في بلدان الهجرة، مع استمرار بعض جوانب العلاقة الوجدانية والأسرية بين الأحفاد ووطن الأجداد⁽²⁾. وقد اتسع نطاق الهجرة الخارجية اليمنية الحديثة في السنوات الأخيرة، واتخذت نطاقاً يشمل جميع أبناء اليمن تقريباً. فضلاً عن ذلك نجد هناك أكثر من جيل قد نشأ وعيه على وجود تلك الظاهرة. فعملية الهجرة للعمل في الخارج يتم تصويرها بشكل يجعل منها ظاهرة تتصف بالخلود، بدلاً من أن تكون ظاهرة اجتماعية تاريخية قد تظهر في مرحلة وتختفي في أخرى. ويزداد دور هذا العامل أو ذلك بالدفع بمجموعة من السكان إلى مغادرة بلدهم حسب طبيعة كل مرحلة وكل هجرة خرجت من اليمن، ولكن يظل العامل الاقتصادي أهم عامل في كل الهجرات التي خرجت من اليمن⁽³⁾. وقد أكد الدكتور بن ثعلب بأنه يمكن حصر الدوافع المباشرة للهجرة اليمنية في تاريخها المعاصر إلى دول الخليج فيما يأتي:

1. توافر فرص العمل ومعدلات الدخل المرتفعة في دول الخليج النفطية، بالإضافة إلى الخدمات التعليمية والصحية والاجتماعية المتطورة التي يحصل عليها أبناء المغتربين وأسرهم.

2. صدور قوانين تأميم الملكيات الخاصة، مما أدى إلى توقف التنمية العقارية في المدن، ومصادرة الأراضي والحيازات الزراعية من الملاك وتحويلها إلى تعاونيات زراعية تدار بأساليب بيروقراطية بائسة من قبل الدولة في الشطر الجنوبي لليمن، في أوائل عقد السبعينيات، مما أدى إلى هبوط الإنتاجية؛ بسبب تخلف أدوات الإنتاج والإدارة البيروقراطية، وبالتالي فقدان الحافز لدى العمال الزراعيين، وصدود المستثمرين في مجال التنمية الزراعية والعقارية.

(2) باصرة، صالح علي (2001)، دراسات في تاريخ حضرموت الحديث والمعاصر، (الطبعة الثانية)، عدن، اليمن، دار جامعة عدن للطباعة والنشر، ص 86 - 87.

(3) باصرة (2001)، نفس المرجع، ص 85-86.

3. أدت السياسة الاقتصادية والمالية المتشددة في الشطر الجنوبي إلى هروب رؤوس الأموال وتوقف تحويلات المغتربين أو هبوطها الحاد، مما أدى إلى توقف الاستثمار وحركة التنمية توقفاً تاماً على مدى ثلاثة عقود على الأقل.
4. الهروب من النظام السياسي الشمولي، ومن قانون الخدمة الوطنية العسكرية الإلزامية الذي كان يستهدف الشباب في الشطر الجنوبي، مما اضطرهم إلى الهجرة بصورة غير شرعية عبر الحدود البرية إلى المملكة العربية السعودية وعلى وجه التحديد.
5. هروب الشباب من المناطق الريفية في الشطر الشمالي من تكاليف العادات والتقاليد القبلية، ومنها ارتفاع تكاليف الزواج، وعادة تناول نبتة القات التي تهدر المال والوقت.
- وعلى مدى أربعة عقود تقريباً، اقتصرت مساهمة المغتربين في التنمية في الشطر الجنوبي على وجه الخصوص، على تأمين السكن الشخصي والمصرف العائلي، لاسيما بعد صدور قانون تأميم المساكن عام 1972م⁽⁴⁾.
- أما في الشطر الشمالي فقد أدت سياسة الانفتاح التي اتبعتها النظام السياسي القائم في فترة السبعينيات إلى زيادة التنمية العقارية وتطوير البنية التحتية، لاسيما الطرق من خلال نظام التعاونيات الأهلية الذي كان بمثابة الوعاء لاستقبال تحويلات المغتربين وتنافسهم في تنمية قراهم ومناطقهم.
- والحال، أن المنتبع لما آلت إليه الأوضاع المجتمعية المتردية في شمال اليمن وجنوبه، مُنذُ منتصف القرن العشرين وحتى نهايته، يدرك بأن أفرادهم قد عانوا العديد من المشكلات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي عصفت بهم

(4) بن ثعلب، محمد عبد الله (2004)، الهجرة اليمنية إلى دول الخليج العربي، خصائصها الكمية والنوعية والجغرافية وأسباب تراجعها، مجلة جامعة حضرموت، اليمن، العدد (6)، المجلد (3)، ص119.

وحرمت العديد منهم من أن يعيشوا حياةً هانئةً كريمةً في وطنهم، بل جعلت البعض منهم يعاني ويكابد نتائجها السلبية وآثارها المدمرة حتى يومنا هذا، مما حدا بالكثير منهم إلى التفكير بجدية في تغيير أوضاعهم الصعبة واتخاذهم لقرار الهجرة إلى خارج الوطن بحثاً عن فرص عمل ومستوى معيشي أفضل. وقد تزايدت أعداد المهاجرين اليمنيين إلى دول الخليج، لاسيما إلى المملكة العربية السعودية، في منتصف القرن العشرين بصورة واضحة؛ نظراً لتردي تلك الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية السيئة في شمال الوطن وجنوبه في تلك الفترة.

• الاكتشافات النفطية وأثرها على تغيير اتجاه الهجرة اليمنية الحضرية من

جنوب شرق آسيا إلى دول الخليج والجزيرة العربية:

شهدت منطقة الجزيرة والخليج العربي تغييراً جذرياً وتحولاً اقتصادياً تمثل في اكتشاف البترول بكميات تجارية هائلة في أراضيها، واستخراجه مُنذُ عقد الثلاثينيات من القرن العشرين. فقد حُفرت أول بئر نفط في دول الخليج العربية عام 1932م وكانت في البحرين، ثم تلاها إنتاج النفط في السعودية على وجه الخصوص سنة 1938م، وفي الكويت عام 1938م، وفي الإمارات العربية المتحدة عام 1958م. وقد شكّل اكتشافه حدثاً تاريخياً مهماً لتلك الدول، حيث بدأت على الفور بعمليات الإنتاج للنفط في السنوات الأولى بكميات أولية؛ لتغطية حاجة أسواقها المحلية، ثم اتجهت إلى عمليات التصدير عند زيادة إنتاجها بكميات كبيرة، "فقد زاد إنتاج البترول السعودي من حوالي 200 مليون برميل في عام 1950م بقيمة حوالي 500 مليون دولار، إلى حوالي 360 مليون برميل في عام 1959م قيمتها حوالي 1000 مليون دولار"⁽⁵⁾، حتى بلغت عائدات النفط في

(5) بامطرف، محمد عبد القادر (1970)، الهجرة اليمنية دراسة لموضوع الهجرة اليمنية مُنذُ فجر التاريخ ومناقشة أسبابها ونتائجها، إدارة الثقافة، حضرموت، اليمن، ص33.

السعودية وحدها أكثر من مائة مليار دولار في عام 1980م⁽⁶⁾، " في حين لم يتجاوز تعداد سكانها ستة ملايين نسمة ما بين 1950- 1959م. كما زاد إنتاج البترول في الكويت في عام 1960م إلى حوالي 600 مليون برميل بقيمة 1700 مليون دولار، بينما تراوح عدد سكانها حينها بين 170 ألفاً و320 ألف نسمة (بما فيهم الأجانب من مختلف الجنسيات)"⁽⁷⁾. وقد شكلت حالة الاختلال السكاني تلك بين مقدار الدخل المهول الناتج عن اكتشاف النفط وإنتاجه والتركيبية السكانية المتدنية، طلباً متزايداً على الأيدي العاملة المؤهلة منها وغير المؤهلة، وكان نصيب العمالة اليمنية منها كبيراً. وقد تحولت منطقة الخليج العربي بعد اكتشاف البترول فيها إلى مغناطيس كبير يجذب المهاجرين من جهات شتى، فقبل عام 1975م قُدِّر عدد الموجات السكانية التي اجتذبتها دول الخليج بنحو 1,245,771 شخصاً.

وتعدُّ الفترة بين الأعوام 1950 – 1962م هي الفترة التي تغيَّر فيها الاتجاه الرئيسي للهجرة الخارجية اليمنية، حيث بدأت مُنذُ بداية الخمسينيات تتدفق إلى دول الخليج النفطية بدلاً من التدفق إلى ما وراء البحار، وقد تزامن هذا التغير مع الفترة التي فرضت فيها القيود على التحويلات المالية في دول شرق أفريقيا، وجنوب شرق آسيا، وذلك بعد حصول تلك الدول على استقلالها في أعقاب الحرب العالمية الثانية، وتأثرت بالتالي أحوال المهاجرين اليمنيين في تلك المهاجر، وانعكست آثار تلك القيود على الأوضاع الاقتصادية والمعيشية لاسيما في جنوب اليمن، لارتباط المهاجرين من حضرموت خاصة بالهجرة إلى تلك

(6) فرجاني، نادر (1984)، الهجرة إلى النفط - أبعاد الهجرة للعمل في البلدان النفطية وأثرها على التنمية في الوطن العربي-، الطبعة الثالثة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ص34.

(7) بامطرف (1970)، نفس المرجع، ص34.

الدول التي يشكلون فيها النسبة الأكبر بين المهاجرين اليمنيين⁽⁸⁾. واستمر الميل نحو الهجرة الخارجية دون توقف، حيث أنه لم يتراجع بعد ثورة 1962م، بل أن نطاقه قد ازداد واتسع على الرغم من ظهور قطاع اقتصادي حديث وكبير في عدد من المدن الرئيسية لاسيما العاصمة صنعاء. وفي فترة السبعينيات واجهت غالبية سكان الدول العربية مصاعب اقتصادية تمثلت في ارتفاع تكلفة المعيشة والصعوبة التي تصل إلى درجة الاستحالة في ما يتعلق بتوفير المال اللازم للاحتياجات الأساسية في حياة المواطنين، وقد ترافقت حالة العسر تلك بإغراء إمكانية تكديس كمية كبيرة من المال خلال مدة قصيرة من الهجرة إلى أحد البلدان النفطية، وبالفعل أسهم الاكتشاف النفطي في دول الخليج وبالتحديد في السعودية والكويت في هجرة المئات بل الآلاف من المهاجرين العرب، في مقدمتهم اليمنيين، رغبةً منهم في الحصول على فرص عمل بعائد مالي مرتفع لتحسين ظروفهم المعيشية الصعبة في تلك الفترة.

وكانت المملكة العربية السعودية الفُطر الخليجي الأكثر استيعاباً للهجرة اليمنيين، الذين يشكلون نسبة كبيرة تزيد عن 700,00 مهاجر، يمثلون أكثر من 80% من المهاجرين في دول الخليج العربي مجملها، ومازال المهاجرون اليمنيون يتقدمون على غيرهم من المهاجرين في البلاد العربية من حيث الحجم. وقد ازدادت رغبة العديد من المهاجرين من شمال اليمن في الهجرة، ومع تعقد الظروف المعيشية في اليمن بشطريه ازدادت أعداد المهاجرين إلى المملكة العربية السعودية، لاسيما من أبناء المناطق الشمالية الذين لم يكونوا يخضعون لنظام الإقامة والكفالة، وتمثل سنة 1975م بدء طوفان الهجرة من شمال اليمن نحو الدول النفطية بدرجة رئيسة، فقد ارتفع عدد التأشيرات الممنوحة للمواطنين

(8) بن ثعلب (2016)، مرجع سابق، ص21.

من 77 ألفاً في العام 1975م إلى أكثر من 180 ألفاً في العام التالي، إلى أن وصلت إلى أكثر من مائتي ألف في عام 1978م، وأصبحت في تلك الفترة البلد الذي يصدر أكبر نسبة من قوة العمل به للعمل في البلدان العربية النفطية، حيث أن أكثر من 95% من قوة العمل من مناطق شمال اليمن بالخارج تعمل في السعودية وحدها، إلى أن جاء العام 1990م – وما حدث فيه من أحداث جسيمة - تمت الإشارة إليها سابقاً - حيث واجه المهاجرون اليمنيون منافسةً شديدةً من مصادر أخرى لنوعية العمالة، وقد ازدادت هذه المنافسة بتقلص الطلب على العمالة غير الماهرة ونصف الماهرة في البلدان العربية النفطية، وذلك لبروز العمالة الجديدة من جنوب شرق آسيا التي تميزت بمهاراتها وانخفاض أجورها. ومُنذُ عقد التسعينيات أصبحت الأبواب شبه موصدة أمام هجرة اليمنيين إلى دول الخليج، على الرغم من تحسُّن العلاقات الدبلوماسية بين اليمن وهذه الدول، حيث أصبحت الهجرة إليها متاحة فقط لعدد قليل من الكفايات والخبرات الفنية والعلمية التي ظل أصحابها مقيمين فيها، وتقدير الإحصائيات عددهم بـ 766,000 معظمهم في السعودية، وهم كما يبدو يمثلون اليمنيين الذين يتمتعون بوضع أفضل مقارنةً بالوضع الذي كان عليه العائدون، سواءً من حيث الأجور أو شروط العمل والإقامة، بل ويُعتقد أن مستوى تأهيلهم وامتلاكهم للمهارات أعلى من المهاجرين العائدين الذين اتصفوا بافتقارهم للمهارات وانخفاض كفاياتهم الفنية، والذين صنفوا بأنهم عمالة غير ماهرة أو شبه ماهرة في كلِّ من قطاعات التجارة والنقل والبناء. ويمكن الاستدلال على ذلك من خلال ملاحظة التوزيع المهني للمشتغلين في المهجر من المهاجرين اليمنيين العائدين، حيث جاءت المهن الحرفية والتمثلة أساساً في أعمال البناء والتشييد في المرتبة الأولى بنسبة (50,5%) أي أن أكثر من نصف العاملين يزاولون هذه المهنة، ثم جاءت مهن البيع والشراء في

المرتبة الثانية بنسبة (22%)، أما أداها فقد كانت للعاملين في المهن الخدمية بنسبة (3%)، في حين يتوزع الباقون على المهن الأخرى بنسب متفاوتة. وهذا يعني أن الارتباط بالهجرة اليوم ومستقبلاً سيظل مقتصرًا على المهاجرين اليمنيين الأكثر تأهيلاً، ولن يكون هناك مكان للقوى العاملة غير الماهرة والمدرّبة، فقد أضحت الهجرة الدولية أكثر انتقائية وتنافسية في اختيار المهاجرين، وذلك وفقاً لما تفرضه أسواق العمل نتيجة للتغيرات المتلاحقة في تكنولوجيا العمل وموجة العولمة.

وعدت المدة من 1990م حتى العام 1997م، مرحلة ركود وانحسار بالنسبة لتاريخ المهاجرين اليمنيين إلى دول الخليج، حيث شهدت عودة أفواج كبيرة منهم إلى أوطانهم، إلا أنه بعد العام 1997م تحسّن حجم القوى العاملة اليمنية العائدة من اليمن إلى دول الخليج إلى حدٍّ ما مقارنةً بما قبلها، وهذا التحسّن لم يشمل دولة الكويت - طبعاً - التي انحسر فيها وجود القوى العاملة اليمنية بنسبة حادة تصل إلى 92% تقريباً، وهو هبوط كبير مقارنة بما كانت عليه قبل حرب الخليج الثانية، وذلك أمر مفهوم.

الهجرة اليمنية الحضرية إلى دول الخليج والجزيرة العربية:

• نموذج الهجرة الحضرية إلى السعودية:

على الرغم من أن "محافظة حضرموت تُعد أكبر محافظات الجمهورية اليمنية، بامتدادها لمساحة إجمالية تقدر بحوالي (161,749) كم²، مشكّلةً حوالي (36%) من إجمالي مساحة الجمهورية"⁽⁹⁾، فإن ذلك الامتداد الواسع وامتلاكها

(9) بن الشيخ أبوبكر، صالح أبوبكر السقاف، أحمد محمد وبن ثعلب، محمد عبد الله والجابري، رزق سعد الله (2015)، دراسة الاتجاهات الديموغرافية في محافظة حضرموت من خلال دراسة سلوك ومواقف المجتمع تجاه القضايا والمشكلات السكانية، مركز البحوث والدراسات الإنسانية، جامعة حضرموت، اليمن، ص17.

للعديد من الثروات الطبيعية، منها السمكية والزراعية والنفطية والسياحية وغيرها من الثروات والمقومات، لم يجعل منها منطقةً جاذبةً"، حيث تعد من أكثر المناطق اليمنية الطاردة لسكانها، فقد خرجت من حضرموت الكثير من الهجرات الجماعية والفردية التي كانت أكثر وضوحاً وتأثيراً في داخل الوطن وخارجه في الثلاثة قرون الأخيرة من عصرنا الراهن، واتجهت موجات الهجرة الحضرمية إلى أكثر من مكان في العالم، ولكنها تركزت في جزر الشرق الأقصى والهند وشرق أفريقيا بداية، ثم المملكة العربية السعودية وبعض دول الخليج العربي في وقت لاحق، لاسيما مع بدء عصر النفط والثروة.

وقد تميزت الهجرة الحضرمية إلى الحجاز عن غيرها من دول الخليج بأنها كان يغلب عليها الطابع الديني؛ لوجود الحرمين الشريفين بها، إضافةً إلى أن الهجرة الحضرمية إلى الحجاز لها جذور تاريخية قديمة تعود إلى ما قبل الإسلام، وبالتالي أصبح للحضارم موضع قدم مُنذُ زمن طويل. كما تميزت أيضاً بقرب الحجاز من موطنهم حضرموت، ووجود رابطة الدين واللغة والعادات والتقاليد، وبالتالي لم يجد الحضارم صعوبة في الاندماج مع المجتمع الحجازي¹⁰. وقد استقر معظم المهاجرين الحضارم في المدن المهمة بالمملكة العربية السعودية كمدينة جدة، لاتساع رقعة النشاط التجاري فيها وتنوعه، وفي مدينتي مكة والمدينة المنورة ليكونوا مجاورين للحرمين الشريفين.

• الهجرة الحديثة إلى السعودية (1950-2000م):

اتسمت علاقة القوى العاملة اليمنية أو المغتربين في دول الخليج والسعودية، خلال النصف الأول من القرن العشرين، بأنها علاقة ذات بعد تاريخي وحسن

(10) الجوهي، خالد حسن (2020)، العلماء الحضارم في مكة المكرمة في القرن الحادي عشر الهجري – السابع عشر الميلادي، مجلة مركز جزيرة العرب للبحوث التربوية والإنسانية، صنعاء، اليمن، المجلد الأول، العدد السادس، ص109.

جوار بشكل عام. وبقيام "مجلس التعاون لدول الخليج العربي" في ثمانينيات القرن الماضي، ظهر التمايز السياسي والاقتصادي القانوني، ناهيك عن الثقافي والاجتماعي بين اليمن ودول مجلس التعاون، فانعكس ذلك سلباً على المهاجرين. ومع نهاية القرن العشرين، وبداية التسعينيات منه تحديداً، أصبحت علاقة المغتربين في هذه البلدان علاقة "قوى عاملة بسوق العمل"، أي مغتربين ليس إلا، بل إن اليمن تلقت في تلك السنوات أكبر ضربة مُنيت بها القوى العاملة اليمنية إبان أزمة الخليج الأولى 1990م، والثانية 2003م، مما أفقد اليمن الكثير من رصيد القطع الأجنبي، وألقى بما يزيد عن مليون عامل يمني إلى السوق المحلية دفعة واحدة، وكانت تلك قاصمة الظهر. وقد ترتب على ذلك انقطاع شريان مساهمة المغتربين في مشاريع التنمية في بلادهم بصورة شبه كاملة، ولم تنتعش إلا مع بداية الألفية بعد أن تحسنت العلاقات إثر توقيع ترسيم الحدود بين الجمهورية اليمنية وكلّ من المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان.

مثّلت المملكة العربية السعودية القطب والمحور الذي كانت تدور حوله وتتجه نحوه أفواج الهجرة اليمنية في العصور الحديثة، حيث ارتفعت نسبة المهاجرين اليمنيين فيها إلى أكثر من ٧٥% من مجموع المهاجرين اليمنيين إلى مختلف أنحاء العالم. وبموجب تقديرات مكتب العمل في السعودية بلغ عددهم حوالي 1.5 مليون عامل يمني عام 1980م، بحكم الجوار الجغرافي واتساع مساحة المملكة التي تمكنت من استيعاب النسبة الأكبر من المهاجرين واستضافتهم. وتأتي هذه الإحصائية متوافقة إلى حدّ ما مع ما أظهرته الإحصائيات اليمنية بهذا الخصوص، "فقد أظهرت البيانات الرسمية أن عدد المغتربين اليمنيين في ثمانينيات القرن الماضي يقدر بحوالي 1,406,000 مغترب، يتوزعون بين 1,168,000 مغترب من شمال اليمن بحسب تعداد عام

1986م، وبين 238,000 مغترب من جنوب اليمن بحسب تعداد عام 1988م⁽¹¹⁾. وعشية "حرب الخليج الأولى" كانت المملكة العربية السعودية قد اتخذت عدة إجراءات في العام 1989م، حدّت من خلالها من حرية التملك العقاري لجميع المهاجرين، كما اتخذت العديد من التشريعات للحد من تسهيلات الإقامة. وفي منتصف عام 1990م، وكرد فعل على موقف اليمن أثناء "غزو العراق للكويت"، أصدرت المملكة العربية السعودية قراراً يلزم المهاجرين في القطاع الخاص والعام الذين لا يكفلهم صاحب العمل لدى سلطات الهجرة السعودية بمغادرة السعودية أو تصحيح أوضاعهم فيما يخص الإقامة. وكان المهاجرون اليمنيون أكثر المهاجرين تضرراً من تلك الإجراءات لتمتع أبناء المناطق الشمالية منهم بتسهيلات الإقامة بدون كفيل، مما اضطر نسبة كبيرة من المهاجرين اليمنيين للمغادرة الفورية إلى اليمن، في عودة قسرية، في فترة قصيرة أغسطس - ديسمبر من عام 1990م، تاركين وراءهم مصالحهم وحقوقهم التي راكموها على مر السنين. فازدادت أوضاع اليمنيين المعيشية إرباكاً داخل بلادهم، حيث تعرض مئات الآلاف من المغتربين اليمنيين في دول الخليج، لاسيما في المملكة العربية السعودية، إلى عودة مفاجئة لم يعدوا أنفسهم لها، نتيجة تلك الأحداث المؤسفة، وما ترتب عليها من مواقف سياسية وإجراءات أضرت بأوضاع المغتربين والمهاجرين في كلٍّ من الكويت والمملكة العربية السعودية على وجه الخصوص وبعض دول الخليج. أما بالنسبة لتوزعهم الجغرافي في المحافظات فقد شكلت محافظة الحديدة النسبة الأعلى بنحو 36.4%، بينما شكلت محافظة حضرموت النسبة الأدنى من المهاجرين العائدين بنحو 4.7% على

(11) المتوكل، يحيى بن يحيى والفسيل، طه أحمد والخامري، كمال سلطان (2014)، اليمن: توجيه تحويلات المغتربين والعاملين اليمنيين في الخارج نحو التنمية، دراسة منظمة الأمم المتحدة – اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، ص3.

الرغم من أن الموجودين من حضرموت في السعودية هم الأكثر عدداً من بقية المحافظات، إلا أن نسبة الأسر العائدة منهم هي الأدنى بين المحافظات؛ بسبب خضوعهم لنظام الكفالة مُنذُ البداية بصفتهم مواطني "جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية" السابقة، الذين لم يكونوا يتمتعون بصفة "مواطني الدولة الأولى بالرعاية" كما كان الحال بالنسبة لمواطني "الجمهورية العربية اليمنية" قبل الوحدة من حيث دخولهم المملكة من غير تأشيرة والبقاء والعمل فيها دون كفيل. ومما ساعد على بقاء العدد الأكبر من أبناء حضرموت في السعودية، على الرغم من الأزمة وحصولهم على الكفالة بسهولة، وجود أثرياء كبار سعوديين من أصول حضرمية يقومون بكفالتهم. وبعد استقرار الأوضاع نسبياً في اليمن وعودة العلاقات إلى طبيعتها، تهيأت الفرصة لليمنيين للهجرة بشكل أفضل وبطريقة نظامية بعد تحقيق الوحدة اليمنية بين شطري اليمن عام 1990م، حيث تم السماح بانتقال المهاجرين اليمنيين إلى السعودية ودول الخليج الأخرى ومختلف الأقطار والبلدان بعد أن رفعت القيود الداخلية على سفر أبناء المناطق الجنوبية، وتلك التي كانت مفروضة على هجرتهم من قبل معظم دول العالم؛ بسبب طبيعة النظام السياسي. إلا أن تلك الفرص جاءت وقد دخلت الهجرة العالمية في طور المنافسة الشديدة القائمة على المؤهلات العالية والنادرة؛ بسبب العولمة، فلم تقوَ العمالة اليمنية غير المؤهلة عليها إلا فيما ندر، كما مُنبت بتدني الأجور بسبب الأزمات المالية التي عصفت بالعالم ومنها دول المهجر، وأصبح مبدأ "البقاء للأرخص" هو السائد في سوق العرض والطلب، وبذلك فلم تعد الهجرة مجزية. ومن خلال نتائج التعداد العام للسكان والمساكن الأول في الجمهورية اليمنية لعام 1994م، والأخير حتى الآن، يتبين أن المهاجرين العائدين عام 1990م قد شكلوا حوالي نصف مجموع المهاجرين اليمنيين في دول الخليج

النفطية، حيث بلغ عددهم 731,800 مهاجر إثر حرب الخليج الأولى والثانية قبل نهاية عام 1990م و2003م على التوالي⁽¹²⁾. وعلى الرغم من توافر هذه الإحصائيات، إلا أنها تمثل مؤشرات وبيانات محدودة، وليست معلومات دقيقة وواقعية ومتكاملة عن المهاجرين والمغتربين اليمنيين وخصائصهم الاجتماعية والاقتصادية والمهنية وغيرها؛ ذلك أنها جُمعت من أسر المغتربين المقيمة داخل البلاد ليلة الإسناد الزمني للتعداد، وهي معلومات وبيانات غير كاملة وناقصة وغير دقيقة، لاسيما فيما يتعلق بالمغتربين والمهاجرين هجرة طويلة المدى، وغالباً ما تكون بيانات تعتمد على التخمين واجتهاد المُدلي بها.

هناك صعوبة كبيرة في الحصول على بيانات كاملة عن أفراد الأسرة المهاجرة لاسيما ما يتعلق بظروفهم الاجتماعية وحياتهم المعيشية، ولذلك فإن من المهم جداً إنشاء قاعدة بيانات ومعلومات عن المغتربين والمهاجرين اليمنيين، ووضع خطة متكاملة لإجراء مسح شامل لكل المغتربين الموجودين في الخارج، تُجمع فيه بيانات أساسية عن حجمهم وتوزيعاتهم وخصائصهم الاجتماعية والاقتصادية ومؤهلاتهم وغيرها من المعلومات، وذلك من خلال الاستفادة من كل المصادر المتاحة وباستخدام الأدوات والوسائل الممكنة، والاستعانة بالتقنيات الالكترونية الحديثة وفي مقدمتها شبكة الإنترنت، وبالتنسيق والتعاون بين وزارة المغتربين والجهات ذات العلاقة في وزارة الداخلية (مصلحة الجوازات والهجرة والجنسية)، وكذا مع الجهات ذات العلاقة في وزارة الخارجية (السفارات

(12) بن ثعلب (2016) مرجع سابق، ص32.

والفصليات في الخارج)، بما يؤدي إلى إنشاء قاعدة معلوماتية متكاملة للمهاجرين والمغتربين اليمنيين⁽¹³⁾.

وخلاصة القول، فقد حظيت العمالة اليمنية بمكانة خاصة في دول الخليج، ففي مرحلة ما قبل الأربعينيات كان (المهاجرون) جزءاً لا يتجزأ من تكوين المجتمع المحلي ونشاطه لاسيما في مجتمع الحجاز، كما شُرح أعلاه، بل إنهم كانوا بمثابة المواطنين، حيث تم تجنيس العدد الأكبر منهم في المملكة العربية السعودية وبعض دول الخليج العربي في مرحلة التدفق في الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين. أما في مرحلة الانتعاش أو (الطفرة النفطية المالية) في الفترة 1973-1990م فقد خُفضت عمليات تجنيس المهاجرين اليمنيين مقارنةً مع ما سبقها، لكن العمالة اليمنية ظلت تحصل على أفضل الامتيازات من بين القوى العاملة الوافدة عامة، بما فيها القوى العاملة العربية. ولا يقتصر حيز هذه المكانة بين الجانبين على الصُّعد الرسمية في دول الخليج، بل على الصعيد الشعبي لدى المواطنين الخليجين أيضاً، لكن هذا الحيز يتسع هنا أحياناً، ويضيق هناك أحياناً أخرى تبعاً لعوامل اقتصادية وسياسية متغيرة⁽¹⁴⁾.

• الهجرة إلى بلدان الخليج العربية (الكويت أنموذجاً):

تأتي دولة الكويت ثانياً بعد السعودية في استضافة أكثر من 40,000 مهاجر يمني معظمهم من حضرموت⁽¹⁵⁾. عرف المهاجرون الحضارم أيضاً طريق

(13) القباطي، عبده محمد والبركاني، أحمد نعمان (1999)، أهمية توفير قاعدة للمعلومات والبيانات في مجال الهجرة والمغتربين في اليمن، المغتربون والتنمية الاقتصادية في اليمن، من أدبيات ندوة "المغتربون: الرافد الأساسي للتنمية المستدامة"، الأفاق للطباعة والنشر، صنعاء، اليمن، ص200-203.

(14) ديّان، مندعي عبديبه (1999)، دول مجلس التعاون الخليجي والقوة العاملة اليمنية، دراسات يمنية في الهجرة والاعتراب، من أدبيات ندوة "المغتربون: الرافد الأساسي للتنمية المستدامة"، الأفاق للطباعة والنشر، صنعاء، اليمن، ص496-499.

(15) بن ثعلب (2004) مرجع سابق، ص131.

الهجرة إلى دولة الكويت مُنذُ زمن مبكر، و لاسيما من ساكني الشريط الساحلي الشرقي (المكلا، الشحر، الحامي، الديس والمهرة)، إضافة إلى بعض المناطق الشمالية، إلا أن أعدادهم جميعاً ظلت قليلة جداً مقارنةً بأفواج المهاجرين من الحضارم إلى المملكة العربية السعودية، من المناطق الداخلية في حضرموت وعلى وجه الخصوص دوعن، "حيث لم يزد عدد أبناء شطري اليمن المقيمين في دولة الكويت في سنة 1981م عن 12,500 مهاجر، أكثر من ثلاثة أرباعهم أي 76% منهم من الشطر الجنوبي وأغلبهم من محافظتي حضرموت والمهرة. ويرجع ذلك بشكل رئيس إلى العلاقات التجارية البحرية الساحلية بين موانئ حضرموت والمهرة وموانئ الكويت والخليج العربي طوال الفترة السابقة لاستقلال الكويت في سنة 1961م، عندما كانت تستخدم بكثرة السفن الشراعية المزود بعضها بمحركات. وهي علاقات أخذت تتراجع تدريجياً مع تناقص الاعتماد على السفن الشراعية، وقد كان المهاجرون الحضارم في دولة الكويت الأكثر تضرراً من حرب الخليج الثانية في العام 1990م، إذ "بلغت نسبة المهاجرين العائدين منهم حوالي 69%، حيث بلغ إجمالي عدد المهاجرين العائدين بعد حرب الخليج الثانية إلى محافظة حضرموت حوالي "33974 مغترباً حضرمياً"⁽¹⁶⁾، فكانت تلك الحرب بمثابة النكبة الفجائية التي صحا عليها أولئك المهاجرون الذين لم يحسبوا حساباً لعودتهم القسرية، ناهيك عن الاختيارية. وبعد "تحرير الكويت" لم يتمكن من البقاء فيها أو العودة إليها إلا من استخرج جواز سفر غير يماني لبلد آخر، كالصومالي مثلاً، وبذلك فلا يُعدُّ من بقي في الكويت "يمانياً" من الناحية القانونية بالنسبة لسلطة البلد المضيف. وقد يكون لذلك

(16) الغرابي، ناصر سالم (2013)، السكان والتنمية في حضرموت (1990-2101م) مديريات حضرموت الساحل – حالة دراسية (دراسة في جغرافية السكان)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة حضرموت، حضرموت، اليمن، ص57.

انعكاس على أية دراسة أو مسح لأوضاع المهاجرين في الكويت على وجه الخصوص. أما الغالبية العظمى من العائدين فإنهم قد فقدوا كل فرصة للعودة إلى الكويت، ولم يبق أمامهم من خيار سوى البقاء في مناطقهم يعانون من ويلات تلك العودة الفجائية لسنوات طوال، حتى جاءت التعويضات التي فرضتها الأمم المتحدة لجميع المتضررين، فكانت بمثابة البلسم الذي داووا به جراحهم، فتمكن العدد الأكبر منهم من بناء بيوت سكنية لأسرهم أو أسسوا بها مشاريع صغيرة وبدأوا بها حياتهم الجديدة. ولعل من فوائد تلك الأزمة أنها حفزت البعض منهم على التفكير في مخرج لأزمتهم ولم ينتظروا تلك "المنحة"، فبادر العدد الأكبر منهم - لاسيما من فئة الشباب - مباشرة بالعودة إلى مهتهم السابقة، الاضطهاد على وجه الخصوص، فمعظمهم من أبناء المناطق الساحلية، حيث عاش أبائهم وأجدادهم على مهنة الاضطهاد فعادوا إليها وأحبوها وانفتحت لهم أبواب الرزق على مصراعيها. والحقيقة أن الهجرة اليمنية إلى الكويت قد أصبحت "ظاهرة" نادرة الحدوث في التاريخ، فقد اختفت بخبطة سياسية واحدة إثر "الغزو العراقي للكويت" في 2 أغسطس 1990م، فأصبحت أثراً بعد عين، فأزاحت جنسيتهم من قوائم "المقيمين في الكويت" فأصبح من بقي منهم من "تابعية" أخرى. وإن دل ذلك على شيء فهو غياب الاستراتيجية الواضحة لدى الدولة في الوطن الأم التي تحرص على كيفية حماية القوى العاملة المهاجرة، والحرص على حسن العلاقات مع الدولة المضيفة لحمايتهم وخلق كل أسباب النجاح لهم.

• آثار الهجرة والمهاجرين في دول مجلس التعاون:

يمكن القول إن المهاجرين اليمنيين - ومنهم أبناء حضرموت الذين هاجروا إلى دول الخليج واندمجوا مع أهلها - قد خاضوا في مهاجرهم تجارب ناجحة في مجملها على مختلف المستويات وفي كافة المجالات الاقتصادية والدينية

والاجتماعية والسياسية، ويمكن أن نستدل على ذلك النجاح من خلال تركهم لبصمات واضحة وجليّة تدل على مكانتهم وتأثيرهم الإيجابي في تلك المهاجر، ويمكن إرجاع ذلك النجاح إلى جملة من الأسباب، لعل في مقدمتها ما يأتي:

(1) القدرة على الاندماج مع مختلف الفئات والأوساط المجتمعية، متجاوزين في سبيل ذلك العديد من الحواجز والعقبات التي قد تحول بين إقامتهم للعلاقات الاجتماعية مع مختلف أفراد المجتمعات المهاجر إليها.

(2) الاقتصاد في العيش والمثابرة على العمل والقناعة باليسير، واحترام القوانين والعادات المحلية، وبهذا لم يجعلوا من أنفسهم مصدر قلق للسلطات القائمة في تلك المهاجر.

(3) التعاون الوثيق في ما بينهم، وإرساؤهم لمبدأ التكافل الاجتماعي الذي انعكس على الوطن على شكل مشاريع خيرية وتعاونية.

ويمكننا إيجاز الآثار الإيجابية والسلبية للهجرة والمهاجرين فيما يأتي:
أولاً: الآثار الإيجابية:

• على مستوى الأفراد المهاجرين:

(1) التحويلات المالية الهائلة لليمنيين العاملين بالخارج، حيث تعد الميزة الأولى للهجرة من اليمن⁽¹⁷⁾، فقد كان لها الأثر البالغ في تحسّن المستوى المعيشي للعديد من الأسر المعالة من قبل المهاجرين اليمنيين، كما نتج عن تلك التحويلات النقدية وكذا الوسائل العينية الحديثة والمتنوعة التي يرسلها المهاجرون لأسرهم، تحسّن واضح للمستوى الصحي والتعليمي والاجتماعي لأفراد تلك الأسر.

(17) بن ثعلب (2016) مرجع سابق، ص68.

(2) توافر فرص التدريب والتأهيل للمهاجرين وأبنائهم من الجيل الثاني، مستفيدين من الخدمات التعليمية المتطورة في بلدان المهجر بشكل عام، بافتراض عودة هذه الخبرات العلمية والفنية والمهنية يوماً إلى الوطن متى تمكن اليمن من استقبالهم واستيعابهم في فرص عمل مناسبة، ولكن ذلك لم يحدث من الطرفين، فما تزال النسبة الأكبر من ذوي الخبرة والثروة مرتبطين بالهجرة حتى اليوم.

(3) تمكّن بعض المهاجرين من بناء مساكن شخصية أو مشاريع استثمارية لهم، ويُعد هذا النشاط في قطاع البناء والتشييد الذي يمول معظمه المغتربون، أحد الإسهامات الإيجابية للهجرة والمهاجرين، وقد ازداد قطاع البناء نشاطاً، لاسيما بعد إزالة عوائق النظامين الشماليين بقيام الوحدة في مايو 1990م.

• الآثار الإيجابية على مستوى الوطن:

(1) تعزيز ميزان المدفوعات من خلال التحويلات المالية للمهاجرين إلى أوطانهم، إذ بلغت تلك التحويلات نسبة 41% من جملة الدخل السنوي لليمن عام 1977/1976م⁽¹⁸⁾، وشهدت أعلى تدفق لها في سنوات طفرة البترولية، وعلى وجه الخصوص في السنوات التي شهدت فيها الأسعار البترولية معدلات عالية خلال السنوات 1975-1983م، إذ بلغت أعلى التحويلات في عام 1983م ما يساوي 1,7 مليار دولار أمريكي⁽¹⁹⁾، بينما يقدر حجم تلك التحويلات خلال الثلاثين سنة 1970-2000م بمبلغ لم يتجاوز (65) مليار

(18) فارح، وهيبة وحمد، نورية على (1999)، بعض الآثار الاجتماعية والاقتصادية لهجرة الزوج على مكانة المرأة وتشكيل أدوارها في الأسرة والمجتمع، دراسات يمنية في الهجرة والاعتراب، من أدبيات ندوة "المغتربون: الرافد الأساسي للتنمية المستدامة"، الأفاق للطباعة والنشر، صنعاء، اليمن، ص323.

(19) باجمال، عبد القادر (1999)، الاقتصاد السياسي للهجرة، المغتربون والتنمية الاقتصادية في اليمن، من أدبيات ندوة "المغتربون: الرافد الأساسي للتنمية المستدامة"، الأفاق للطباعة والنشر، صنعاء، اليمن، ص10.

دولار أمريكي، معظمها كان مصدرها دول الخليج، لاسيما السعودية التي كانت وحدها مصدر تحويلات تجاوزت (30) مليار دولار أمريكي⁽²⁰⁾. وهي بذلك تعد أهم مصدر من مصادر تمويل مشاريع التنمية وسد العجز في ميزان المدفوعات، بل إن تلك التحويلات أصبحت تفوق الصادرات – لاسيما غير النفطية – من حيث تأثيرها على ميزان المدفوعات وتكوين المدخرات القومية.

(2) تمكّن الاقتصاد اليمني من حصر معدل البطالة في حدود مقبولة، مقارنة بغيره من الدول النامية في حقبة السبعينيات والثمانينيات، وذلك من خلال تدفق أعداد هائلة من المهاجرين والقوى العاملة المؤهلة وغير المؤهلة إلى أسواق النفط.

(3) يشكّل المغتربون اليمنيون، لاسيما العائدون منهم للاستثمار، قوة اقتصادية واجتماعية بالغة الأهمية للبلد، وينبغي الاستفادة منها واستثمارها في عملية التنمية بمختلف مجالاتها⁽²¹⁾. وقد مثلت الحركة التعاونية التي انتشرت في كثير من قرى ومدن الشطر الشمالي في منتصف السبعينيات الوعاء المناسب لاستيعاب تحويلات المغتربين، لاسيما من المملكة العربية السعودية، والاستفادة منها في التنمية المحلية المجتمعية، حيث كان المغتربون يتنافسون ويتبارون في تنمية مناطقهم من شق للطرق ومشاريع للإنارة وتمديدات المياه الصالحة للشرب إلى المنازل.

(20) السقاف، جعفر محمد (1999)، المغتربون اليمنيون الحضارم، دراسات يمنية في الهجرة والاعتراب، من أدبيات ندوة "المغتربون: الرافد الأساسي للتنمية المستدامة"، الأفاق للطباعة والنشر، صنعاء، اليمن، ص37.

(21) العودي، حمود (1999)، المغتربون اليمنيون وعلاقتهم بالتنمية والتعاون الزراعي، المغتربون والتنمية الاقتصادية في اليمن، من أدبيات ندوة "المغتربون: الرافد الأساسي للتنمية المستدامة"، الأفاق للطباعة والنشر، صنعاء، اليمن، ص94.

- 4) التخفيف من آثار ضغط النمو السكاني على البيئة والمصادر الطبيعية، وامتصاص جزء من العمالة الفائضة بتشغيل الأيدي العاملة غير الماهرة لاسيما، في المشاريع الخاصة أو الصغيرة التي يقوم بها المغتربون.
- 5) وجود حالة من الاستقرار النفسي والمجتمعي لدى كثير من أسر المهاجرين في الداخل، نتيجة تحسّن مستواهم المعيشي وتحسين مستوى مدخرات المهاجرين في الخارج.
- 6) اكتساب المهاجرين خبرات ومؤهلات جديدة، ستمكنهم حتماً من الاستفادة منها وتوظيفها في مهنتهم الجديدة في موطنهم الأصلي بعد انقضاء فترة الاغتراب.

• الآثار السلبية للهجرة: على مستوى الوطن:

نشأت ظاهرة الهجرة الخارجية في اليمن نتيجة لتخلف تقسيم العمل وحالة التبعية، كما أن الهجرة ذاتها تفضي في ظل السياق الاجتماعي الراهن إلى زيادة تلك التبعية، وهذا مجرد مثال للتأثيرات السلبية المصاحبة لظاهرة الهجرة من المجتمعات العربية، وقد كان اليمن البلد الوحيد في شبه الجزيرة العربية القادر على إنتاج ما يحتاجه من غذاء، غير أن الوضع تغير كثيراً تحت تأثير متغيرات مختلفة⁽²²⁾.

وفيما يتعلق بحجم الهجرة فإن الهجرة من شمال اليمن تعد أوسع نطاقاً من جنوبه (كما أسلفنا)، ويبدو هذا منطقياً بسبب كبر حجم القوى العاملة نظراً للزيادة السكانية من ناحية، ومن ناحية أخرى بسبب أن قوانين الهجرة المشددة في الشطر الجنوبي أدت إلى التضييق على حركة القوى العاملة في الشطر الجنوبي بسبب

(22) القصير، أحمد (1990)، شرح في بنية الوهم: الهجرة والتحول في اليمن، مطابع دار ثابت للنشر، ط 1، القاهرة، مصر، ص 5-11.

(نظام الضمانة) على مدى ثلاثة عقود تقريباً، كانت هي الذروة في فترة الازدهار الاقتصادي لدول مجلس التعاون؛ بسبب ارتفاع عائدات النفط خلال (1973-1983م). وكان ذلك بمثابة الفرصة الضائعة. وقد جعل ذلك الوضع الآثار السلبية تبدو بادية في الشطر الجنوبي أكثر منها في الشطر الشمالي، لعدة اعتبارات أهمها:

أ. صعوبة معاملة إجراءات المغادرة والهجرة، والتضييق على المغتربين باللوائح والإجراءات الجمركية الصارمة التي جعلت المهاجر أمام خيارين: إما الهجرة النهائية وقطع الصلات بالوطن عندما تسنح له الفرصة للهروب عبر الحدود، أو البقاء في البلد والانضمام إلى جيش العاطلين.

ب. زيادة نسبة تسرب العمالة الماهرة وشبه الماهرة من الشطر الجنوبي؛ بسبب توقف حركة الاستثمار وشحة فرص العمل.

ج. نمو روح الاتكالية وزيادة معدل (البطالة الاختيارية) لدى أسر المغتربين وأبنائهم، والاكتفاء بالتحويلات المالية التي يبعث بها المعيلون من المهجر. وفي الشطر الجنوبي وصلت الأمور إلى حد إرسال التموين الشهري من المواد الغذائية (الراشن) من الخارج؛ بسبب السياسة التموينية القاسية والعشوائية التي أدت إلى حرمان الناس من أبسط الحقوق والضروريات، فأصبح المغترب مهموماً بتوفير الغذاء والكساء لأهله بدلاً عن التخطيط للادخار والاستثمار في بلده.

د. كانت الطامة الكبرى أن لجأ الكثير من المهاجرين إلى التخلص من ممتلكاتهم ببيعها أو بالتنازل عنها للوسطاء والسماسرة مقابل تهريب عوائلهم ليعيشوا معهم في المهجر؛ لأنهم لا يضمنون العودة، وانقطع بذلك كل أمل في مساهمة المغتربين في تطور بلدهم. وقد تسبب ذلك الوضع في حدوث

كارثة إنسانية عندما عاد المغتربون من أبناء حضرموت، على سبيل المثال، هاربين من الكويت والسعودية بسبب حرب الخليج 1990م ولم يجدوا المأوى في بلادهم، لأنهم لم يخططوا لمثل تلك اللحظة ولم يدخروا شيئاً، ولم تخفف عليهم محتنتهم تلك إلا إجراءات الأمم المتحدة بقرار التعويض المالي للأسر والأفراد الذين غادروا الكويت قسراً.

ه. تحمّلت الدولة في الجنوب كثيراً من الأعباء؛ نتيجة السياسات الاقتصادية الخاطئة، حيث اضطرت إلى الصرف من الموازنة العامة على رعاية عائلة المهاجر في الداخل في ما يخص تكلفة السكن وخدمات التعليم والصحة ودعم السلع الأساسية دون مساهمة من ذويهم في المهجر، وذلك على حساب خطط الاستثمار والتنمية الاقتصادية.

و. أدى ذلك إلى تسرب الكوادر والمتخصصين من الطلبة الدارسين في الخارج من مناطق دراستهم إلى بلدان المهجر مباشرة، دون العودة إلى أرض الوطن، لأنهم يضمنون تنقلهم بسهولة ويسر، إضافة إلى تدني المرتبات والأجور إلى أدنى مستوى مما لا يشجع على بناء أسرة وبدء حياة كريمة.

● الآثار السلبية على مستوى الأفراد المهاجرين أنفسهم في المهجر:

قبول بعض الكوادر والخريجين بوظائف بعيدة عن تخصصاتهم، واضطرار بعض المهاجرين للقيام بأعمال تختلف في احتياجاتها المهارية عن الأعمال التي كان يقوم بها في موطنه، والتي يفترض أن يعمل بها بعد عودته إليه، ناهيك عن أن الأقطار المستقبلية لا تتيح لقوة العمل الوافدة فرصاً للتدريب وتحسين مستوياتهم المهارية والمهنية والارتقاء بها، حيث اقتصر الانتفاع بما يتاح لديها من هذه الفرص على أفراد قوة العمل المواطنة.

• الآثار السلبية على مستوى الوطن:

1. أدت الهجرة غير المنظمة التي تتم بقرارات فردية عشوائية إلى إفراغ البلد من قواها البشرية وإعاقة تطويرها، وقد أدى ذلك إلى حدوث اختلال في التركيبة السكانية التي بلغت حوالي 91.3% مقابل كل 100 من الإناث نتيجةً لكثرة المهاجرين من الذكور. ففي محافظة حضرموت، انخفضت نسبة القوة البشرية المنتجة إلى حوالي 47% في سنوات الذروة (1990/1970)، مما يدل على ارتفاع نسبة المهاجرين من محافظة حضرموت في سن الشباب، فأدى ذلك إلى نقص حاد في فئات الشباب القادرين على العمل من ناحية النشاط الاقتصادي. أما من الناحية الاجتماعية، فقد أدى ذلك إلى غياب الأزواج والآباء لفترات طويلة في المهجر، الأمر الذي أحدث تصدعاً في النسيج الاجتماعي للبلد على نطاق واسع. وقد نجم عن ذلك اضطراب في الأدوار الاجتماعية المعتادة عبر النوعين وفئات العمر، فقد خرجت النساء للعمل في الريف والمدينة وانتشرت "عمالة الأطفال"، وأصبح من المعتاد مشاهدة أطفال يقومون بأعمال الرجال ويسلكون مسلكهم اجتماعياً، بما في ذلك اكتساب العادات الضارة مثل التدخين ومضغ القات.
2. نقص العمالة الماهرة: والذي كان من أكبر العوائق الخطيرة التي واجهها الشطر الجنوبي سابقاً في جهود الإنماء، مما تسبب في تأخير تنفيذ بعض المشروعات لاسيما في قطاع التشييد. ويعد هذا العجز في قوة العمل من عوامل تباطؤ معدل النمو الاقتصادي الذي بلغ ذروته في السبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين. كما عانى المجتمع من انتشار نمط

استهلاكي وتفاخري ذي محتوى استيرادي عالٍ، نتيجة لإرساليات المغتربين البضائع والمواد الاستهلاكية النادرة إلى أهاليهم.

3. كما كان لتدفق هجرة القوى العاملة من الشطرين سابقاً، في منتصف السبعينيات، أثرها في بروز الحاجة لاستقدام قوى عاملة مؤهلة وغير مؤهلة في مختلف المجالات من البلاد الآسيوية والأفريقية، والعربية منها وعلى وجه الخصوص مصر والسودان، وذلك للعمل في مجالات التعليم والصحة والخدمات المختلفة، منها الإنشائية والفندقية وخدمة المنازل. وقد بلغت تلك الحاجة ذروتها خلال المدة 1978 – 1984م، كما تشير إلى ذلك تصاريح العمل الرسمية ورخصه⁽²³⁾، واستمرت تلك الحاجة باستمرار هجرة القوى العاملة من اليمنيين إلى الخارج، إذ بلغ "عدد المقيمين في اليمن من العرب فقط بحسب جنسياتهم في العام 2000م حوالي 6460 عاملاً، وكانت محافظات صنعاء العاصمة وعدن وتعز هي الأكثر استقداماً للقوى العاملة من العرب، حيث استقدمت صنعاء 1510 عمال، واستقدمت محافظة عدن 1402 عامل، بينما استقدمت محافظة تعز 1286 عاملاً، وكانت محافظتا حضرموت (المكلا - سيئون) والمهرة أقل المحافظات استقداماً للعمالة العربية، إذ استقدمتا على التوالي 341، و 108 عاملاً من العرب"⁽²⁴⁾.

ونتيجة لذلك، شكّل استقدام تلك القوى العاملة العربية والأجنبية وتشغيلها في الأنشطة والخدمات المختلفة الحكومية والخاصة أحد أوجه الإنفاق الرئيسة

(23) بن ثعلب (2016) مرجع سابق، ص25.

(24) بن ثعلب، محمد عبد الله والجوهي، محمد سالم (2002)، الهجرة والتحصّر في الجمهورية اليمنية، ورقة بحثية مقدمة إلى الحلقة الدراسية بعنوان "السيناريوهات البديلة والتحديات المستقبلية"، جامعة حضرموت للعلوم والتكنولوجيا، حضرموت، اليمن، ص24-25.

للنقد الأجنبي الذي تساهم تحويلات المهاجرين اليمنيين المالية بنسبة كبيرة منه.

4. ركود النشاط الزراعي: حيث كان لتزايد هجرة الأيدي العاملة الريفية الفائضة من شمال اليمن على وجه الخصوص أثره السلبي في ركود النشاط الزراعي، الذي أسهم بدوره في تدهور الإنتاج الزراعي في المدرجات الزراعية في الهضبة الوسطى – أخصب الأقاليم الزراعية في اليمن – وعدم قيام أية صناعات تحويلية، مما أدى إلى انخفاض الناتج المحلي وبرزت ظاهرة الكساد الزراعي لاسيما في الأعوام 1970 و1973م، وقد زاد من إشكالية تدهور قطاع الزراعة بتأثير الهجرة الخارجية على عدم توافر سياسات وخطط زراعية حكومية تستقطب رأس مال المغتربين وتوظفه لتنمية المناطق الريفية الزراعية وتقوم بعمليات التخطيط للدراسات والمشاريع التي تستهدف تحقيق الاكتفاء الذاتي في المحاصيل الغذائية تدريجياً لاسيما الحبوب، وتحفيز المزارعين لزراعتها وتقديم التسهيلات الرسمية لهم.

5. تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية: وذلك نتيجة ضعف تجربة التخطيط في شطري اليمن وعجزها عن تحقيق التوازن المطلوب في مشاريع التنمية الجهوية الريفية ومشاريع التنمية في المدن الرئيسية، وتشغيل القوى العاملة المتعطلة، وعدم القدرة على تأهيل المنخرطين في قوة العمل وتدريبهم، كما لعبت الأوضاع السياسية غير المستقرة بشكل عام دوراً أساسياً في تدهور الأوضاع الاقتصادية على وجه التحديد، وذلك بسبب الصراع القبلي والسياسي في الشطر الشمالي سابقاً، وبسبب الصراع

السياسي الديموي على السلطة داخل الحزب الحاكم في الشطر الجنوبي سابقاً⁽²⁵⁾.

6. توجه نسبة من المهاجرين العائدين والمرتبطين بالهجرة نحو استثمار مدخراتهم وخبراتهم في المدن فقط، حيث اتجهوا لممارسة أعمال واستثمارات جديدة تتناسب مع وضعهم الاجتماعي والاقتصادي الجديد في المدن.

7. ظهور مشكلة تغير أنماط التفكير والسلوك لدى العديد من سكان اليمن عامة، الذين أصبحت نسبة كبيرة منهم تعيش عائلة على عائدات المهاجرين، مما انعكس سلباً على مختلف أشكال الإنتاج الزراعي والصناعات الحرفية والأعمال اليدوية في الريف، وأدت إلى تدفقها في تيارات هجرة داخلية إلى المدن الرئيسية حيث الخدمات الأفضل وفرص العمل الخدمي في المحلات التجارية والفنادق والنقل والأعمال المكتبية، أكثر مما هو في النشاط الإنتاجي في المصانع أو المعامل. ويستثنى من العمل الإنتاجي العمل في قطاع البناء والتشييد الذي يشهد تطوراً سريعاً في عواصم المحافظات على وجه الخصوص. وبذلك نستطيع القول إن انعكاس الهجرة وعائداتها على التطور المهني والقطاعي في معظمه كان سالباً، عدا ما يرتبط بحركة التنمية العقارية عموماً، فقد تمكن قسم من المغتربين من بناء مساكن شخصية واستثمارية.

8. حدوث وهن أو ضعف في العلاقات الأسرية، وبروز العديد من المشاكل الزوجية، والتي ربما تنتهي بانفصال الأزواج عن بعضهم وتهدم بيوت

(25) بن ثعلب (2016) مرجع سابق، ص 25-40، 175.

الزوجية، ناهيك عما يترتب على ذلك من انحراف للأبناء نتيجة صعوبة متابعة تربيتهم.

9. العودة الفجائية لحوالي 731,800 من المغتربين اليمنيين العائدين دفعة واحدة في عامي 1990 و1991م، التي تسببت في خلق حالة اقتصادية متردية من خلال التأثير على ميزان المدفوعات الذي كان يعتمد إلى حدٍ كبير على التحويلات المالية كمصدر للنقد الأجنبي، كما ساهمت تلك العودة في رفع معدل البطالة؛ نتيجة عدم تمكّن جميع الناشطين اقتصادياً من إيجاد فرصة عمل منتجة، حيث لم تتوافر فرص عمل إلا لحوالي 38.236 من العائدين من إجمالي 318.566 ناشطاً اقتصادياً عائداً، أي لحوالي 12% منهم فقط.

10. ضعف مساهمة المهاجرين في الاستثمار وعمليات التنمية في الوطن: شهدت فترة السبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين بلوغ تحويلات المغتربين الذروة وارتفاعها إلى حوالي 1.7 مليار دولار عام 1983م، على مستوى شطري اليمن سابقاً. لكن مساهمة المغتربين في عمليات التنمية لم تزد على 7,2% فقط من الحجم الكلي للاستثمارات داخل الوطن، وهي نسبة ضئيلة جداً لا تتناسب مع حجم التحويلات المالية الضخمة التي لم تجد الاستخدام الأمثل، حيث وظفت في برامج الاستيراد بدلاً من برامج الإنتاج والاستثمار الحقيقي في قطاعات الزراعة والصناعة. وبسبب غياب الاستراتيجيات والخطط الحكومية الاستثمارية التي كان يمكن أن تحيلها إلى مشاريع استراتيجية لتطوير البلد، وضعف وعي المهاجرين أنفسهم فقد أهدر معظمها في مشاريع ربحية سريعة أو ادخار في البنوك أو (الاكتناز) في البيوت أو على شكل مصروفات شخصية باذخة، وأحياناً تبديدها في

خصومات (مشاركة) أو المغالاة في المهور، مما أدى إلى ظهور أنماط من الاستهلاك المضرة بالإنسان والبيئة معاً، إضافة إلى بروز ظاهرة الاتكالية والبطالة المقنعة في أوساط أهالي المهاجرين وذويهم الذين ما عادوا يكفون أنفسهم مشقة البحث عن وظيفة أو الانخراط في سلك الإنتاج الاقتصادي الاجتماعي. وبكلمات أخرى، فبينما نجح المهاجرون في تحسين ظروفهم وأسرهم، فشلت أو قصرت الهيئات الحكومية والمؤسسات العامة للاستثمار في استقطابهم للمساهمة في مشاريع استثمارية إنتاجية.

ومن ذلك يمكن الاستنتاج أنه لا يمكن لليمن الاعتماد على تحويلات المغتربين فقط في إحداث التنمية المستدامة القابلة للاستمرار، وإنما الاعتماد على إحداث تغيير بنيوي في النسق الاجتماعي الاقتصادي السائد وتطوير مشروعات الإنتاج المادي الصناعي والزراعي والسمكي، أي الانطلاق في عملية دؤوبة لترشيد مواردها الذاتية المادية منها والبشرية وتنميتها وتحويلها إلى طاقات منتجة، من خلال إدماجها ضمن خطط تنموية شاملة يتم الربط فيها بشكل وثيق بين التنمية والتحديث، أي الربط بين التنمية وتحديث التعليم والتدريب والقضاء والقانون، كشرط جوهري من أجل توفير المناخ الملائم للاستثمار والتنمية.

وفي إطار هذا التوجه، يجب أن تعمل الدولة على رعاية الكفايات والخبرات اليمنية الموجودة في البلد أو العائدة تحت أي ظرف من الظروف، أو التي ما زالت مهاجرة ولديها رغبة في العودة ومزاولة العمل وتتوافر فيها الشروط المطلوبة، والتي يمكن أن تغطي جوانب الاحتياج في القطاعات المختلفة (حكومي أو خاص). ويمكن تحقيق ذلك من خلال عملية منظمة وبرامج وسياسات وخطط مبنية على قاعدة بيانات ومعلومات صحيحة عن العمالة اليمنية

في المهجر، يتم فيها التنسيق وتبادل المعلومات بين الجهات اليمنية المعنية في الداخل والخارج.

الهجرة، كما أسلفنا، حراك بشري إنساني لا يمكن إيقافه، وله دوافعه الطبيعية والبيئية والبشرية الخاصة والعامة، التي تعيد نفسها بأشكال ولكنها لا تنتهي أبداً. وعليه، يكون الخيار الأمثل للتعامل مع ظاهرة الهجرة هو السيطرة عليها وتوجيهها وتعظيم الاستفادة منها. من هذا المنطلق، فإن اليمن وعلى المدى الطويل يجب أن تضع الاستراتيجيات لربط الهجرة بجهود التنمية، وأولها إصلاح البنية الاقتصادية الاجتماعية الإدارية التي من شأنها أن تحد من تدفقات الهجرة غير المنظمة. كما عليها أن تعتمد إلى تنظيم الهجرة بعقد اتفاقيات التعاون مع دول الجوار على وجه الخصوص والمهاجر عامة لضمان المصالح المتبادلة وتحقيق الأمان للمهاجرين للعمل والعيش في أمن وسلام، وفقاً للقوانين الدولية المرعية. إننا نعيش في عصر أصبحت فيه الأيدي العاملة مؤهلات وكفايات قبل أن تكون قوة عضلية، فوق كونها سلعة تخضع للعرض والطلب. وعليه فإن على الحكومة أن تضع البرامج المناسبة لقوة عاملة مؤهلة بمختلف المستويات، قادرة على المنافسة في عصر العولمة. ومن ناحية أخرى، يجب أن تعتمد الدولة إلى وضع استراتيجيات وبرامج تشجيعية للاستثمار العربي والإقليمي والدولي في اليمن، بحيث تتكامل مردودات هجرة الأيدي العاملة المؤهلة من اليمن مع رؤوس الأموال القادمة من دول الخليج وسواها للاستثمار، لخلق حالة من "شراكة التنمية" بين اليمن والبلدان المضيفة لمهاجريها.

● الآثار الإيجابية للهجرة في مجتمعات دول الخليج والجزيرة العربية:

تتجلى منافع الهجرة اليمنية العائدة على دول الخليج، على وجه الخصوص السعودية، فيما يأتي:

(1) الحصول على قوة العمل اليمنية والمؤهلة بدرجات متفاوتة، وسهولة التعامل معها، نتيجة لوحدة اللغة والتقارب في الكثير من العادات والتقاليد، مما يسهل على أرباب العمل التعامل والإنجاز، لاسيما أثناء مدة عدم خضوعها لنظام الكفالة وتسهيل الهجرة التي كانت تتمتع بها.

(2) قدرة العمالة اليمنية على التحمل والعمل في ظروف بيئية شاقة، وعلى وجه الخصوص أعمال البناء والقيام بكل أنواع الخدمات وتمكين المجتمعات النفطية في دول الخليج من التحديث السريع لمجتمعاتها، وبناء الهياكل الأساسية اللازمة.

(3) سدت العمالة اليمنية الرخيصة النقص الحاد في العمالة المحلية؛ بسبب عزوف المواطنين الأصليين عن القيام بالأعمال البسيطة والشاقة، وهي بذلك تغطي ظاهرة "البطالة الاختيارية" المنتشرة بين شباب المجتمعات النفطية التي باتت تورق الحكومات في تلك الدول، كون نسبتها تزيد من عام إلى آخر.

(4) تدرس المغتربين اليمنيين بالنشاط التجاري وقدرتهم على إدارة الأعمال التجارية في القطاع الخاص. وقد شكّل الكثير منهم ثروات هائلة استثمروها في بلدان الهجرة وافتتحو المحلات التجارية والشركات الكبرى، وشيدوا وتملكوا العمارات السكنية، ودخلوا في شركات أقاموا بها صروحاً اقتصادية من الباطن بسبب القوانين الجائرة التي تمنع عليهم التصريح بممتلكاتهم.

(5) تدرس اليمنيين بالتعامل مع الحجاج والمعتمرين، وسيطرتهم شبه الكاملة على أسواق التجزئة التي يديرونها على مدار الساعة.

● الآثار السلبية للهجرة في مجتمعات دول الخليج:

كانت قضية العمالة الوافدة - ولا تزال - إحدى أهم القضايا التي تواجه دول الخليج، على المستويين القطري والجماعي، خاصةً بعد أن غدا حجم هذه العمالة

من الضخامة بحيث يشكل الغالبية بالنسبة لقوة العمل، وفي بعض الأحيان بالنسبة لإجمالي عدد السكان الأصليين⁽²⁶⁾. وقد اتخذت الدول الخليجية مجموعة من السياسات المنظمة للهجرة خلال فترة سبعينيات وثمانينيات القرن العشرين، حيث صاحب هذا التيار المتزايد من الهجرة إلى دول المنطقة مجموعة من السياسات التنظيمية والإدارية للحد من تفاقمها. حيث تشكّل التحديات التي تفرضها العمالة الوافدة إلى دول الخليج مجموعة متفاعلة على عدة مستويات، منها ما هو سياسي وأمني واقتصادي وآخر ثقافي، الأمر الذي أدى بهذه الدول إلى ضرورة الحد من هذه العمالة باتخاذ عدة إجراءات، منها ما هو وطني ومنها ما هو إقليمي على المستوى الخليجي وآخر على المستوى العربي. ولكن هذه المسألة تعد قضية تخص المجتمع المستقبل للهجرة نفسه، وليس للهجرة الوافدة يد فيه. وإذا جاز لنا القول فإن الهجرة الوافدة من اليمن وغيرها من البلدان أصبحت المستفيدة من ظاهرة التخلخل السكاني في - تلك المجتمعات - التي لا يبدو لها حل في المنظور القريب؛ بسبب تمسك تلك الدول بسياسة "التقوقع الإثني" إذا صح التعبير، وذلك بعدم اتباعها سياسة للتجنيس تفضي إلى تطعيم المجتمع بعناصر جديدة تؤدي إلى تطويره من داخله كماً ونوعاً. وهذا بالضبط هو ما تفعله الدول المتطورة والغنية في العالم من أمريكا إلى كندا وألمانيا، ناهيك عن الدول الإسكندنافية، التي من ضمن أسباب تطورها فتح باب الهجرة المنظمة للكوادر المؤهلة، بمعنى أنها تتيح الفرصة لأحسن ما في العالم من كوادر، ثم اتباعها نظاماً ذكياً للتجنيس فيحصل التنوع والتعدد والمنافسة في المجتمع فيتطور. ونحن نرى ابن مهاجرٍ أفريقي (أوباما) يصبح رئيساً للولايات المتحدة الأمريكية، وعلي العطاس وزيراً سابقاً

(26) الشامسي، ميثاء سالم (2011)، الهجرة الوافدة إلى دول مجلس التعاون الخليجي: إشكاليات الواقع ورؤى المستقبل، مجلة شؤون اجتماعية، مركز الإمارات للدراسات الاستراتيجية، الإمارات، السنة (28)، العدد (112)، ص188.

للخارجية في إندونيسيا، وزوج رئيسة سنغافورة (السيدة حليلة يعقوب) وهي من أصول هندية، هو (السيد محمد عبدالله الحبشي) وهو مهاجر من حضرموت، وحتى رئيس وزراء (تيمور) التي انفصلت عن إندونيسيا سنة 2002م، على الرغم من تحفظنا، هو (السيد مرعي بن عمود أو عبود الكثيري) هو من أصول حضرمية. ولعل الأستاذ الدكتور العالم المصري أحمد زويل، الحاصل على جائزة نوبل في الفيزياء، قد لخص الفرق في العقليات: "ليس الغرب عباقرة ونحن أغبياء، هم فقط يدعمون الفاشل حتى ينجح، ونحن نحارب الناجح حتى يفشل"، مع احترامنا لجميع من نذكر، ولا نحسبهم جميعاً إلا من الأذكى المبرزين وإلا لما وصلوا إلى هذه المستويات. لكن المغزى من عبارة البروفيسور زويل، هو أن تلك مجتمعات تعطي الفرص للجميع وتدعمهم يتنافسون بدون حدود ولا قيود. وهكذا كانت (الهجرات العالمية) الأولى إلى أمريكا بعد اكتشافها، بدافع "البحث عن الفرص"، وقد وجد كلُّ فرصته.

أما من حيث الواقع المعاش، فلم يسجل التاريخ واقعة محددة أضرت بتلك المجتمعات المضيفة كان المتسبب فيها المهاجرون اليمنيون، إلا إذا كانت هناك جرائم أو جنح فردية. فالمعروف عن المهاجرين اليمنيين أنهم في الغالب الأعم ملتزمون بقوانين البلد المضيف. وإذا كانت هناك من سلبية فهي تترد عليهم، فكثير منهم قد قضاوا رداً من الزمن في المهجر وأسسوا أسراً عاش أفرادها ودرسوا، وعمل أبناؤها في تلك المجتمعات التي أصبحوا بمرور عقود من الزمان يشعرون بالانتماء إلى تلك البلدان، ولكنهم محرومون من (جنسيتها) وبالتالي من الكثير من حقوقهم. وهذا جهد ضائع، وإذا كانت هناك من سلبية للمهاجر اليمني في المجتمع الخليجي فهي هذه، ولكنها من نوع (هذا جناه أبي علي). وبكل المقاييس تبدو سلبيات الهجرة اليمنية بمواصفاتها وشروطها الحالية

أكثر من إيجابياتها على المدى البعيد. وإذا كان عامة الناس يعتقدون بالخطأ أن الهجرة هي مصدر الخير لليمن واليمنيين، فإن المفكرين والسياسيين والباحثين يعتقدون أن ما قدمه المهاجرون من تحويلات واستثمارات لم يكن سوى مخدّر للسكان الذين التزم المهاجرون بإعاشتهم، وللوطن الذي انخدع بتنامي تحويلاتهم واعتمد على استمرارها ردهاً من الزمن، قبل قيام الوحدة اليمنية عام 1990م، مما أدى إلى انحراف مسيرة التنمية عن مسارها، وتحول المجتمع إلى مجتمع استهلاكي أكثر مما هو إنتاجي.

إن هجرة اليمنيين إلى الخارج، وإن كانت لا تُعد حلاً مناسباً وجذرياً لمواجهة الأزمات السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية أو النفسية التي عانت منها بعض القطاعات في المجتمع اليمني في الماضي أو الحاضر، إلا أنها كانت أمراً لا مفر منه لجأت إليه هذه القطاعات في سعيها لحل تلك الأزمات⁽²⁷⁾، ولا شك أن تهافت الشباب وتزايد رغباتهم في الهجرة إلى الخارج؛ أملاً منهم في تحسين مستوياتهم المعيشية سيظل مستمراً دون توقف، وسيظل هاجساً يراود العديد منهم، ما لم يتم الوقوف على الأسباب والدوافع الرئيسة لهذه الظاهرة، ووضع المعالجات والحلول الجذرية لها، ومنها الاستغلال الأمثل للموارد والثروات الطبيعية، والتركيز على جذب استثمارات المهاجرين اليمنيين إلى موطنهم، وتوفير المناخ الاستثماري الملائم، والاستفادة من الكوادر المؤهلة في الداخل والخارج ودعمها وتشجيعها وتمكينها من إدارة المؤسسات والهيئات العلمية والإنتاجية في مختلف المجالات.

(27) باحاج، عبد الله سعيد (1998)، المغتربون والتنمية في الجمهورية اليمنية، (الطبعة الأولى)، مكتب الحاج للترجمة والخدمات، حضرموت، اليمن، ص63.

السياسات الدولية وانعكاساتها على الهجرة اليمنية الحضرية:

قادت الدول الأوروبية الاستعمارية حركة تقسيم العمل الدولي وفق سياساتها الاستعمارية. فقد وجهت بريطانيا وإيطاليا وفرنسا القوى العاملة اليمنية بداية للهجرة إلى الصومال والحبشة وجيبوتي مُنذُ عام 1850م. ثم ارتبط تقسيم العمل الدولي عام 1950م بالهجرة إلى دول الخليج النفطية، فتغير معها مسار الهجرة اليمنية، وقد تزامن تغيير مسار الهجرة الدولية في عام 1950م مع منح بعض الدول الأفريقية والآسيوية استقلالها، فعمدت الحكومات الوطنية في تلك البلدان إلى اتخاذ الإجراءات الصارمة على الهجرة وتأثيرات السفر، ووضعت القيود على التحويلات المالية، مما انعكس سلباً على معيشة السكان في محافظة حضرموت، وقد كانت تلك الأحداث عوامل مساعدة على تغيير مسار الهجرة اليمنية من حضرموت ومن بقية أنحاء اليمن والمهاجر التقليدية الأفريقية والآسيوية إلى دول الخليج العربي⁽²⁸⁾.

دخلت حضرموت مجال السياسة الدولية من الباب البريطاني الواسع بعد إبرام "معاهدة الصداقة" مع السلطنة القعيطية سنة 1883م، تلتها "معاهدة للحماية" سنة 1888م، وتوجت العلاقات بـ"معاهدة للاستشارة" 1937م، التي عُيّن بموجبها (هارولد إنجرامس) أول مستشار بريطاني في حضرموت بقسميها، فأصبح مهندس سياساتها. وكانت صلاته بالمهاجرين الحضارم قد ابتدأت في (زنجبار) بشرق أفريقيا، وهي أولى محطاته في الالتحاق بالخدمة الاستعمارية لبلاده. وهناك تعرّف على أبرز المهاجرين الحضارم، وفي مقدمتهم السيد أحمد

(28) بن ثعلب، محمد عبد الله (2005)، هجرة حضارمة جنوب شرق آسيا في إطار المهاجر الحضرمية في دول العالم، ورقة علمية مقدمة إلى المؤتمر الدولي حول دور الحضارمة اليمنيين في بناء دول جنوب شرق آسيا المنعقد 27-28/8/2005م، الجامعة الإسلامية، كوالالمبور، ماليزيا، ص21-22.

بن سميث الذي أصبح صديقه ومستشاره في التعرف على بلاد العرب عامة ومنها حضرموت على وجه الخصوص التي شوقه لرؤيتها صديقه السيد بن سميث كما يقول. وبعد أن انتقل (إنجرامس) إلى عدن حيث كان قد عُيِّن ضابطاً سياسياً فيها سنة 1934م، استطاع إقناع الممثل المقيم البريطاني فيها بـ "الحاجة إلى زيارة حضرموت - التي يعرف عنها القليل- لغرض دراسة الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية للدولتين الموجودتين هناك: القعيطية في المكلا والشحر والكثيرية في سيئون"⁽²⁹⁾. وقد تم نشر تقرير إنجرامس عن "الحالة الاجتماعية الاقتصادية في حضرموت A Report on the Social, Economic and Political Condition of the HADHRAMAUT" سنة 1936م، تحت الرقم (123) في السجلات البريطانية. وكان ذلك التقرير بمثابة "الخطة الإطارية" Framework Plan التي أقام إنجرامس على أساسها خطة بريطانيا الجيوسياسية لحضرموت الذي كان هو أول من بدأ بتنفيذها بعد تعيينه مستشاراً مقيماً للسلطنتين القعيطية والكثيرية منذ العام 1937م، لتصبح حضرموت بذلك في قلب السياسة الدولية "كمحمية شرقية" لمستعمرة عدن. وكانت نقطة الارتكاز في خطة إنجرامس إرساء الأمن والسلام بعقد مؤتمر للصلح، تُوج بمعاهدة عقدت بين القبائل الحضرمية سنة 1937م سُميت بـ"صلح إنجرامس" استتب بموجبها وعلى إثرها السلام العام في ربوع حضرموت الذي دعمته بريطانيا بطائراتها عند الضرورة، فتسنى للناس التنقل بحرية وأمان في أرجاء حضرموت.

(29) العطاس، السيد فريد، (2018)، الحضارم في المحيط الهندي: إسهامات في مجتمع واقتصاد جنوب شرق آسيا، ترجمة د. عبد الله عبد الرحمن الكاف المكتبة الحضرمية، تريم- حضرموت، الجمهورية اليمنية.

قام (إنجرامس) نفسه بزيارة المهاجرين في مهاجرهم: سنغافورة وجاوا لإطلاعهم على ما كان يجري في حضرموت، وطلب دعمهم المادي والمعنوي لبلادهم. ففي عام 1939م بلغ عدد المهاجرين الحضارم في جزر الهند الشرقية (ماليزيا، جاوا وحيدر آباد) حوالي 80.000 يتابعون بشغف ما كان يجري في بلادهم. وفي عصر الحدود المفتوحة، حيث لم يكن أحد يتدخل أثناءها في حركة البشر، استفاد المهاجرون الحضارم من تلك الظروف الملائمة ليؤسسوا أنفسهم بطريقتين: تسلم الشؤون الدينية والزواج من تلك المجتمعات، ليلعبوا دوراً بارزاً في السياسة والمجتمع خلال ما لا يقل عن قرنين من الزمان (1750-1950م). وعندما تفككت الدولة المغولية في الهند وظهرت الإمارات (الهندية) المختلفة، وجد المهاجرون الحضارم أن نظام (حيدر آباد) أكثر المناطق مناسبة وفائدة لهم، فكان انخراطهم في سلك العسكرية وتركزهم في (جيش النظام) وهو سلطان حيدر آباد، حتى بلغ تعدادهم حوالي 5000 رجل عام 1849م⁽³⁰⁾. وقد لفت ذلك انتباه (إنجرامس) الذي فكر في الاستفادة من تلك الظاهرة في إنهاء "حالة القبلية" في حضرموت وإقامة كيانات "مدنية" على شكل "سلطنات" تتبع مستعمرة عدن. وقد أثبت أولئك المهاجرون جدارة ومهارة عسكرية وصلوا بموجبها إلى أعلى الرتب العسكرية والألقاب، وأبرزها لقب "جمعدار" الذي تلقب به سلاطين "الدولة القعيطية" الذين جاؤوا من حيدر آباد، وبذلك فُتح ممر بين السياسة الدولية الاستعمارية وعلى وجه الخصوص البريطانية والمهاجرين. وقد جاء ذلك في المرجع المشار إليه.

(30) فرايتاك، أريكي وسميث، وليم كلارسن (1995)، الشتات الحضرمي – تجار، علماء، ورجال دولة حضارم في المحيط الهندي 1750-1960م، ترجمة عبدالله عبدالرحمن الكاف، مراجعة وصياغة د. عبد المطلب جبر، تريم للدراسات والنشر، حضرموت، اليمن.

ازداد تأثر وجود المهاجرين الحضارم في جنوب شرق آسيا لاسيما جنوب الهند خاصة وتحويلاتهم المالية بالصراعات الدولية، خاصة بعد اندلاع الحرب العالمية 1914-1917م. وكمثال على ذلك، نورد هنا قصة الشاعر الصحفي (عبدالله بن أحمد بن عمر بن يحيى العلوي) وهو من مواليد الملايو (ماليزيا)، فقد حكم عليه الإنجليز بالإعدام بصفته كان رئيساً لـ"الرابطة العربية" في الملايو، أثناء الحرب العالمية الثانية، فهُرب إلى إندونيسيا، وبعد هزيمة اليابانيين في الحرب استولى الإنجليز على أمواله التي كانت في البنوك اليابانية، وكانت تقدر بمليون دولار هي كل ثروته. وقد كانت للشاعر العلوي مراسلات أدبية مع الإمام يحيى حميد الدين. وبعد الحرب عاد إلى القاهرة وافتتح صيدلية في شبرا أسماها "مخزن الأهرام"، واشترى بيتاً في الزمالك وأصبح المستشار الصحفي لحكومة الإمام أحمد، كما ذهب ممثلاً لليمن في "مؤتمر باندونج" بإندونيسيا، وفي مؤتمر "القارات الثلاث" في هافانا بكوبا.

وفي الداخل، حدثت مجاعة في حضرموت؛ بسبب النقص الحاد في استيراد الحبوب والنقد من الخارج. وكان يبدو للعيان أن السبب الظاهر لذلك هو تقطُّع السبل وارتباك حركة الملاحة البحرية والاختناقات في الشحن؛ بسبب العمليات الحربية. وعلى الرغم من تلك الأسباب، فإن السبب الحقيقي كان سياسياً بامتياز، يتمثل في تعمُّد بريطانيا فرض حصار خانق على المناطق التي كانت تحت سيطرة العثمانيين في شبه الجزيرة العربية، وشمل ذلك الحصار حتى المناطق التي يُعتقد بأن حولها (شبهة) أو لها صلات من نوعٍ ما مع العثمانيين، كما كان الحال في منطقة السلطنة الكثيرة، وساعد على ذلك بكل أسف سيطرة القعيطيين، حلفاء بريطانيا، على سواحل حضرموت مما أدى إلى محاصرة كل التموينات المتجهة إلى حضرموت الداخل. وقد أجبر ذلك السلطنة الكثيرة على توقيع

معاهدة الحماية مع بريطانية سنة 1918م، أصبحت بموجبها السلطنة القعيطية هي القائمة على العلاقات الخارجية في عموم حضرموت. وقد تكررت تلك المجاعة بشكل أكثر ضراوة أثناء الحرب العالمية الثانية، وتحديداً خلال الأعوام 1943-1944م لعدم توافر الأموال الكافية للشراء واستيراد المواد الغذائية من الخارج؛ بسبب احتلال اليابان لمنطقة جنوب شرق آسيا أثناء الحرب، وقطعها كلياً للتحويلات إلى حضرموت من المصدر الأساسي.

ونتيجة لتلك الاستراتيجيات والصراعات الدولية، أخذت أنماط الهجرة في التغيير مُنذ 1945م. وقد توقع المهاجرون أن تعود الأمور إلى سابق عهدها بعد أن وضعت الحرب أوزارها في ذلك العام. وفعلاً فقد بدأت تحويلات المغتربين تتدفق مرة أخرى من سنغافورة فقط، أما من الدول الأخرى فقد طال انتظار الأمل حتى خاب. فقد شددت الإدارة الهولندية الإجراءات على حركة النقد في الداخل، فلم تسمح مثلاً بأخذ أكثر من 250 روبية فقط للمسافرين إلى خارج جزيرة جاوا. أما بعد الاستقلال سنة 1945م فقد فرضت حكومة إندونيسيا المستقلة حظراً كاملاً على التحويلات للمقيمين الأجانب، كما أن إلحاق ولاية (حيدر آباد) بالهند في تلك السنوات قد أدى إلى ضرر بالغ بالمهاجرين فيها وأصبحت عملية تحويل الأموال إلى حضرموت بالغة الصعوبة، مما اضطر آلافاً منهم للعودة إلى حضرموت. وهكذا بدأت مظاهر المجاعة تلقي بظلالها على حضرموت مرة أخرى خلال 1948-1949م، مما اضطر الناس إلى التفكير في حلول بديلة تمثلت أساساً في تغيير وجهة الهجرة. ومُنذ 1950م تحديداً غيرت الهجرة الحضرمية مسارها باتجاه الحجاز ومناطق الخليج العربي، وحتى إلى عدن (المستعمرة البريطانية المزدهرة) ولفترة قصيرة إلى شرق أفريقيا، ولكنهم وجدوا في شرق أفريقيا بعد استقلالها ما واجهوه في جنوب شرق آسيا، وهكذا

تركزت هجرة الحضارم في شبه الجزيرة العربية والخليج. وقد بلغ عددهم في الحجاز 350,000 غالبيتهم من منطقة دوعن، و20,000 معظمهم من مناطق ساحل حضرموت، إضافة إلى 10,000 في مستعمرة عدن. وبحلول عام 1967م، سنة الاستقلال للشطر الجنوبي، وصلت تحويلاتهم إلى مستويات تقرب من مستوياتها أثناء مهاجرهم التقليدية السابقة.

في البداية، كان البريطانيون يراقبون الهجرة الحضرية إلى شرق أفريقيا وجنوب شرق آسيا، ويفكرون في كيفية الاستفادة منها ومردوداتها المالية في تغيير الأوضاع الأمنية في حضرموت. ومُنذُ تزايد الإشراف البريطاني على شؤون حضرموت مُنذُ ثلاثينيات القرن العشرين ازداد اهتمامهم بالتأثيرات السياسية للهجرة والتحويلات الاقتصادية الناتجة عنها، وقد قام بأول زيارة إلى حضرموت لذلك الغرض كلُّ من الرحالة الهولندي (Von Meulen) والألماني (Von Wiesman) عامي 1931م، 1939م على التوالي، وقدموا معلومات مفيدة استفاد منها إنجرامس وزوجته في زيارتهما اللاحقة إلى حضرموت، التي على أساسها قام إنجرامس بوضع الخطط السياسية البريطانية لحضرموت وتنفيذها على الواقع، "وقد جاء في المرجع المشار إليه أعلاه".

وربما بتشجيع من بريطانيا، أو بسبب التنافس والتناحر في ما بينها حتى في المهجر، بدأت بعض الأسر الحضرية في المهجر تفكر في خطط لإقامة "امبراطوريات" في وطنها. ومن بين عرب حيدر آباد توغلت ثلاث أسر في وحل السياسة في حضرموت وهي بالتحديد: القعيطي والعولقي والكثيري. هذه الأسر الثلاث في حيدر آباد قدمت المال والجند والقيادة من أجل إقامة سلطانات في حضرموت تحمل أسماءها، وقد حدث ذلك فعلاً بتخطيط وتدخل بريطاني، ذلك يدل على دخول الهجرة الحضرية إلى دهاليز السياسة الدولية، وقد قُضي

على الأولى (العولقية) في مهدها، بينما استمرت اثنتان منها (القعيطية والكثيرية) حتى عام 1967م بحدوث الاستقلال في الجنوب، تقول الباحثة الدولية الألمانية (فريا فرايتاك)، المتخصصة في الهجرة الحضرية: "وقد نتج عن ذلك معاهدات حماية بين بريطانيا وحكام المكلا القعيطيين عام 1882م، تلا ذلك معاهدة مؤلتها بريطانيا عام 1818م بين السلاطين الكثيريين والقعيطيين، وعن قبول السلاطين لمستشار سياسي بريطاني عام 1937م"⁽³¹⁾، هو (هارولد إنجرامس) مهندس السياسة في حضرموت. أما المحاولة فهي التي مولها (آل بن عبدات) من أموالهم التي كدسوها في جنوب شرق آسيا؛ لإقامة دولة ثانية منافسة للسلطنة الكثيرية في (منطقة العُرف) بوادي حضرموت وذهبت أدراج الرياح، حيث وضعت تلك المحاولة نفسها في مواجهة (بريطانيا العظمى) في ذلك الحين فأخمدت في حينها. من هذا يتضح أن السياسة الدولية قد تحكمت في الكثير من الثروات التي راكمها المهاجرون في الهند وجنوب شرق آسيا، التي لو وجهت توجيهاً صحيحاً - ربما - كانت كافية لإرساء قاعدة مادية قوية تكفي لجهود التنمية والتطوير التي كانت تحتاجها حضرموت في ذلك الحين. وقد فعلت ذلك بعض الأسر المتتورة الثرية من المهاجرين الأوائل مثل آل الكاف في تريم، وآل العطاس في حريضة، وآل السقاف في سيئون، وآل العيدروس في عينات، الذين سخروا الكثير من أموالهم في بناء المساجد والمدارس الدينية، إضافة إلى تمويل بناء مستشفى بتريم وتشغيله وشق الطرق بين الساحل والوادي في حضرموت "طريق الكاف" الذي ربط بين تريم والشحر. إضافة إلى استخدام التحويلات لبناء المسكن وصيانتها، كما استخدمت التحويلات لسد العجز في واردات حضرموت من المواد الغذائية.

(31) الشتات الحضرمي، مرجع سابق.

هجرة العقول والكفايات العلمية Brain Drain

وتعني الانتقال الدائم أو المؤقت للطاقات العلمية والتقنية والفكرية والبشرية من بلدٍ نامٍ إلى بلدٍ متقدم أو إلى بلدٍ أجنبي أكثر تقدماً وغيً⁽³²⁾. ووفق علم الاجتماع، فإن هجرة الأدمغة ليست نابعة من إرادة خالصة في تغيير البلد بعيداً عن دوافع معينة. وترى منظمة "اليونسكو" أن هجرة الأدمغة نوع سلبي من أنواع التبادل العلمي بين الدول، يتّسم بالتدفّق في اتجاه واحد (ناحية الدول المتقدّمة)؛ لأن في هجرة الأدمغة نقل مباشر لأحد أهم عناصر الإنتاج، وهو العنصر البشري⁽³³⁾.

وتعد ظاهرة هجرة الكفايات العلمية واحدة من أهم القضايا التي تشغل دول العالم بشكل عام، ودول العالم النامي بشكل خاص، فهي تشكل ظاهرة سلبية وخطيرة على هذه الدول من الناحيتين العلمية والمادية، كما أنها تؤثر على خططها التنموية، أضف إلى ذلك حرمان هذه الدول من الاستفادة من خبرات أهل الكفايات ومؤهلاتهم التي عملت الدولة على تحقيقها على مدار سنوات طوال، والمستفيد والرباح الأول من هذه المشكلة هي البلدان المتقدمة التي تقوم من خلال وسائل وطرق متعددة على جذب هذه الكفايات. والمشكلة الحقيقية في هذه الظاهرة تكمن في أن هذه الفئات تصبح مع المدى غير قادرة أو راغبة في العودة إلى أوطانهم الأصلية بعد حصولها على الخبرات العلمية والمهارات التقنية، ناهيك عن الامتيازات المادية والمعنوية، فيتحولون إلى (مهاجرين دائمين)، وغالباً ما يحصلون على جنسيات البلد المضيف، فتقطع كل صلة لهم - تقريباً -

(32) تركي، مفيد نايف وغيلان، عثمان سلمان وعلي، فريد كريم (2019)، أثر التشريعات على هجرة الكفاءات: العراق نموذجاً، بيروت، لبنان، ص2.

(33) المركز العربي للبحوث القانونية والقضائية (2019)، هجرة الأدمغة: واقعها ومخاطرها وأثرها على البلاد العربية، ورقة عمل مقدّمة إلى الندوة العلمية حول أثر التشريعات على هجرة الأدمغة، بيروت، لبنان، ص1-2.

بأوطانهم؛ ذلك أن ثروة هؤلاء تكمن في علومهم وتخصصاتهم التي لا يستطيعون ممارستها في أوطانهم، فيصبحون بمثابة الثروة الضائعة.

وفي عالمنا العربي، وبحسب آخر التقديرات، يبلغ عدد الكفايات العربية المهاجرة إلى مختلف دول العالم "نحو (20) مليون كفاية حتى العام 1998م"⁽³⁴⁾. مما يعني أن تلك الدول العربية تعد في معظمها دولاً طاردة لكفاياتها العلمية. وفي اليمن بلغت نسبة الشباب إلى إجمالي السكان 21,4%. فيما بلغ معدل مشاركة القوى العاملة (15 سنة فأكثر) حوالي 46,3% من إجمالي السكان البالغ عددهم في العام 2006م حوالي 22,649 مليون نسمة. مع استمرار ارتفاع معدل النمو البالغ 3.5%. وفي الوقت نفسه ترتفع نسبة البطالة في اليمن لتصل إلى 16,3%⁽³⁵⁾. مما يدفع بالكثير من الشباب إلى التفكير في الهجرة بحثاً عن فرص عمل تؤمّن لهم ولأسرهم حياة معيشية كريمة ووضعاً اجتماعياً أفضل. وتقوم حالياً إدارة العلاقات بالوزارة بدراسة شاملة للكفايات، للتعرف على أعدادهم وتخصصاتهم ومناطقهم والبلدان التي هاجروا إليها، والدوافع التي أدت إلى هجرتهم. وقد بدأ الاهتمام بالكفايات اليمنية مُنذُ العام 2009م أثناء انعقاد مؤتمر المغتربين الثالث، الذي خُصّص جزء من أوراق عمله للكفايات المهاجرة⁽³⁶⁾. وعلى الرغم من أنه لا يوجد إحصاء أو قاعدة بيانات رسمية موثوقة عن الكفايات اليمنية وهجرتها، فإنه يمكن الاستدلال بواقع هجرة الكفايات من بعض المصادر، من أي نوع للكفايات اليمنية المهاجرة:

-
- (34) أحمد، عزت السيد (2016)، نزيف العقل العربي: رؤية في هجرة الكفاءات العربية، الطبعة الأولى، العالم العربي للنشر، دبي، الإمارات العربية المتحدة، ص19.
- (35) إمام، مجدة (2009)، هجرة الشباب الدولية والتنمية الفرص والتحديات، القاهرة، مصر، ص 14-16.
- (36) دلال، إشراق (2013)، هجرة الكفاءات نزيف أم فرص؟، صحيفة الثورة اليمنية، صنعاء، اليمن، العدد (17812)، ص11.

- يمكن عدُّ انعقاد (المؤتمر الثالث للمغتربين اليمنيين) في عام 2009م بداية الاهتمام بالكفايات اليمنية، "حيث حُصِّص جزء من أوراق عمله للكفايات المهاجرة"⁽³⁷⁾.
- ورشة العمل المنعقدة في الفترة نفسها تحت عنوان " الكفايات العلمية"، بمشاركة عدد من الكفايات في دول المهجر ومن داخل الوطن، وكانت بمثابة التمهيد لعقد المؤتمر العام الثالث للمغتربين. وقد هدفت الورشة إلى إيجاد قاعدة معلوماتية تُمكن الجهات ذات العلاقة من رسم سياساتها وفقاً للمعطيات الجديدة للمغتربين المبدعين والاستفادة من هذه الخبرات وبحث إسهامها في تطوير العلم والتقنية وتنمية المجتمع⁽³⁸⁾.

دوافع هجرة الكفاءات العلمية:

تختلف الكفايات اليمنية المهاجرة في مستوياتها وخبراتها، وبالتالي تختلف دوافع الهجرة لكل فئة على حدة، وتأتلف هذه الدوافع لتشكل قاسماً مشتركاً بين هذه الفئات جميعاً، هو وجود (بيئة طاردة) تدفعها بدرجات وأوقات مختلفة إلى الهجرة المؤقتة أو الدائمة. وإذا كانت الخارطة الفئوية للمهاجرين اليمنيين لا تشير إلى وجود كفايات علمية رفيعة المستوى، إلا بعض الإحصاءات والتقارير المحلية تشير إلى أن أكثر من 30 ألف شخص من حملة المؤهلات الجامعية وحملة الشهادات العليا يعملون في دول الجوار وبعض الدول الأخرى. فيما حذرت دراسة حديثة من خطورة النقص الكبير الذي تشهده اليمن في التخصصات النادرة وهجرة الكفايات منها، وأكدت الإحصائية أن إجمالي من

(37) دلال (2013)، نفس المرجع، ص11.

(38) سبأ نت (2009)، انعقاد ورشة الكفايات العلمية تمهيداً للمؤتمر العام الثالث للمغتربين، صنعاء، اليمن. تاريخ الاطلاع: 2021/2/27م

<https://www.saba.ye/ar/news195315.htm>

تبقى من ذوي التخصصات المهمة في اليمن لا يتجاوز (10) آلاف متخصص. وهذا العدد يبدو صغيراً بالنسبة لعدد السكان الذي ربما يكون على أعتاب الـ 24 مليون نسمة. وكان تقرير رسمي قد حذّر من استمرار هجرة العقول والكفايات إلى الخارج، مشيراً في عام 2013م إلى أن اليمن يخسر 5 مليارات ريال سنوياً نتيجة هذه الظاهرة⁽³⁹⁾. ولا شك أن هذه الظاهرة قد أصبحت تستنزف البلاد وتؤدي إلى تآكل القاعدة الأساسية والبنية التحتية للتطور العلمي والتقني والتنمية البشرية لليمن. ويتمثل ذلك في عزوف المتخرجين ونزوح أعداد هائلة من الكوادر العلمية والكفايات الإدارية المؤهلة والمدربة، التي لا يجد معظمها الفرص والوظائف المناسبة، ويطمح البعض الآخر إلى تحسين ظروفه. ويمكن حصر الأسباب الرئيسة المؤدية إلى هجرة الكفايات فيما يأتي:

- (1) عدم الاستقرار الأمني وتفاقم الصراع السياسي.
- (2) ضعف اهتمام الدولة وقلة تقديرها لكوادرها وكفاياتها العلمية، وضعف نظام الأجور، وعدم رعاية الدولة لكفاياتها العلمية، وعدم اكرائها بما تمتلكه من خبرات وإمكانيات ومعلومات ومهارات في مختلف العلوم والتخصصات.
- (3) ضعف سوق العمل، وعزوف القطاع الخاص عن توظيف الكوادر المؤهلة، وعدم ربط برامج التدريب والتأهيل بحاجات السوق والمجتمع.
- (4) الفساد الإداري والمالي، وانعكاسه على السياسات والقوانين والأنظمة الإدارية الناظمة للعمل في كل قطاعات الدولة وعلى مختلف مستوياتها، وعدم تفعيل مبدأ تشجيع وتحفيز الكفايات والمبدعين والمتميزين، وانتشار مظاهر

(39) شرف، محمد (2020)، دراسة تُحذّر من خطورة النقص الكبير الذي تشهده اليمن في التخصصات النادرة، صحيفة الثورة اليمنية، 2020/3/12م، صنعاء، اليمن. تاريخ الاطلاع: 2021/2/27م.

المحسوبية والمحاباة في العمل. وقد شكّلت الأوضاع الاقتصادية الصعبة - على مر السنوات الماضية وكذا الحروب التي شهدتها وتشهدها اليمن - بيئة طاردة للكفايات العلمية، فهناك المئات من الكوادر الأكاديمية والمهنية اليمنية التي فرّت من الواقع الاقتصادي والأمني الصعب الذي تعيشه البلاد؛ جراء استمرار الحرب، ولاسيما بعد غياب بوادر الحل السياسي الذي قد يفضي إلى حل أزمة الحرب في اليمن. ويظل الانهيار للمؤسسات العامة شبه كلي في هذا البلد الذي يواجه أزمة إنسانية تعدها الأمم المتحدة الأسوأ في العالم في القرن الحادي والعشرين. وقد فاقمت الحرب كثيراً من واقع حال اليمنيين، وأفقدت عشرات الآلاف من اليمنيين وظائفهم، وتعطلت حركة الاستثمار بشكل شبه كلي، فأخر الإحصائيات تقول إن مستوى البطالة ارتفع إلى 60 %، وتسببت الحرب المشتعلة بهجرة ما يقرب من مليوني يمني، بينهم مئات الكفايات اليمنية ذوي التخصصات النادرة من أطباء وأساتذة جامعات ومهندسين وغيرهم، فيما تكبّدت اليمن حتى الآن ما يقرب من 14 مليار دولار وفقاً للإحصاءات الدولية. وفي الوقت الذي شكّلت الحرب بيئة طاردة لكثير من الكوادر اليمنية، إلا أن هناك كوادر علمية أخرى لم تستطع الخروج من اليمن، وأجبرها واقع الحال على مواجهة العديد من التحديات، وهي تحاول جاهدة مقاومة التهميش والوضع الاقتصادي الصعب وبيئة الاستقطاب الداعية إلى التخندق مع أيّ من أطراف الصراع في اليمن⁽⁴⁰⁾. وقد أصدرت جامعة الدول العربية مؤخراً تقريراً يوضح بأن هجرة الكفايات العربية في تزايد إلى دول الغرب، وحسب إفادة مدير عام العلاقات بوزارة شؤون المغتربين

(40) الشرعبي، عبدالباسط (2017)، الحرب تستنزف الكفاءات اليمنية وتدفعها نحو الهجرة، شبكة إعلام السلام. تاريخ الاطلاع: 2021/2/27م - <http://mc-sd.net/index.php/news/316-2017-09-25-17-18-07>

اليمنية، فإن "ظاهرة هجرة الكفaiات من الوطن في تزايد مستمر، لاسيما في الآونة الأخيرة؛ نتيجة الظروف السياسية والاقتصادية التي يمر بها الوطن، ونتيجةً لتدني مستوى الدخل، لاسيما في مجال الطب والهندسة، وأن نزوح أكثر الكفaiات اليمنية يبدأ عند ابتعائهم للتأهيل في الخارج. فبعد التخرج تجد تلك الكفaiات أن بلد الاغتراب أفضل بكثير من الوطن، فتبدأ في التفكير بالعمل والاستقرار فيه، وعدم العودة إلى الوطن، نظراً للظروف المجتمعية الصعبة بمجالاتها المختلفة. على الرغم من تحمّل الدولة للتكاليف الطائلة لتأهيل تلك الكفaiات، ومن المتوقع أن تواجه تلك الكفaiات صعوبات جمةً عند عودتها إلى اليمن.

❖ الآثار الناتجة عن هجرة العقول والكفaiات العلمية:

يترتب على هجرة تلك الأدمغة خسائر تطال المجتمعات العربية جملة وتفصيلاً، ويشير أحد تقارير منظمة العمل العربية إلى أن الدول العربية تتكبّد خسائر سنوية لا تقل عن (200) مليار دولار؛ بسبب هجرة الأدمغة إلى الخارج. وتقترن هذه الأرقام بخسائر صلبة نجمت عن تأهيل هذه العقول ودفع تكلفة تعليمها داخل أوطانها، مما يطرح مفارقة قال بها بعض الباحثين تتمثل في أن الدول العربية، ومعها سائر الدول النامية، تقدّم مساعدات إلى البلدان المتقدّمة عبر تأهيلها لهذه الكفaiات، ثم تصديرها إلى هذه البلدان المتقدّمة لتستفيد من خبراتها العلمية⁽⁴¹⁾.

ويمكن إبراز أهم الآثار الإيجابية والسلبية الناتجة عن هجرة العقول والكفaiات العلمية على النحو الآتي:

(41) المركز العربي (2019) مرجع سابق، ص4-5.

أولاً: الآثار الإيجابية:

1. استفادة العديد من الدول العربية من عائدات المهاجرين وتحويلهم للأموال بالعملة الصعبة إلى بلدانهم.
2. المساهمة في حل مشكلة البطالة والتخفيف من آثارها؛ وذلك نظراً للتزايد السكاني في الدول العربية المهاجر منها، ولانخفاض الدخل القومي والوطني ومعدلات النمو الاقتصادي بها.
3. زيادة المعرفة العلمية، فأغلب العلماء المهاجرين يهاجرون إلى الدول الصناعية المتقدمة لتوفر البيئة الصالحة فيها لممارسة العالم لاختصاصه وتطوره، إضافة إلى تدريبه، ويستفيد من هذه الحصيلة العلمية عند العودة إلى وطنه فيساهم في تقدمه وازدهاره لاحقاً.
4. مساهمة المهاجرين في التعرف ببلدهم، حيث يعد العلماء في الدول المتقدمة بمثابة رُسل للوطن، واحتكاكهم بالعلماء الآخرين وشعوبهم يجعلهم ينقلون إلى هذه البلاد ثقافتهم وأفكارهم.

ثانياً: الآثار السلبية:

1. خسارة الدول المصدرة للأدمغة من حيث الأضرار البليغة التي تصيب خطط التنمية، وتؤدي إلى تخلف الاقتصاد الوطني.
2. حرمان مراكز البحوث والجامعات في الدول المهاجر منها من الاستفادة من إمكانيات العلماء وخبراتهم.
3. ازدياد الفجوة بين الدول الفقيرة والغنية، أو بين الدول المصدرة للمهاجرين والدول المستقبلة لهم⁽⁴²⁾.

(42) تركي وزملاؤه (2019) مرجع سابق، ص7-9.

4. تمثل هجرة العقول استنزافاً لشريحة مؤثرة وفاعلة في المجتمعات المهاجر منها، كما تعد إهداراً لأموال طائلة تمّ إنفاقها على تعليم الطلبة الذين نالوا هذه الكفايات المتقدّمة وتدريبهم⁽⁴³⁾.

وسائل للحدّ من هجرة الأدمغة:

لا توجد وصفة بعينها يمكن أن تؤدي إلى وقف الهجرة عموماً وهجرة الكفايات على وجه الخصوص أو الحد منها. لكن القاعدة الذهبية للاستقرار وتحويل الوطن من (بيئة طاردة) إلى (بيئة جاذبة)، يكمن في تحقيق الاستقرار السياسي والأمن الاجتماعي وسيادة النظام والقانون، ويبدو هذا بعيداً جداً عن اليمن، على الأقل في المنظور القريب والمتوسط. ولكن هناك جملة من الإجراءات يمكنها التخفيف من وطأة (هجرة الكفايات) تحديداً، يمكن إيجازها في الوسائل الآتية:

- "إعادة النظر في نظام الرُتب والرواتب الشهرية التي تُمنح للكفايات العلمية، وتقديم حوافز مادية لهم ترتبط بالبحث والإنتاج.
- إيجاد السبل الكفيلة باستيعاب ذوي الكفايات المهاجرة، وإزالة جميع العوائق التي تعيق ربطهم بأوطانهم.
- زيادة ميزانية البحث العلمي للجامعات، وإنشاء مراكز أبحاث خاصة، وتشجيع التميّز والأفكار الإبداعية والاختراعات والأعمال الرائدة، وحماية البراءات"⁽⁴⁴⁾.
- إشاعة حرية التفكير وتهيئة البيئة العلمية التي تساعدهم على إنتاج الأفكار والابتكارات على النحو الأمثل.

(43) المركز العربي (2019) مرجع سابق، ص13.

(44) المركز العربي (2019) مرجع سابق، ص19-20.

- إيجاد المناخ السياسي القانوني المناسب والباعث على توافر الأمن والاستقرار، وتشجيع الاستثمار الوطني والعربي والأجنبي لخلق فرص عمل.
- تشجيع الشراكة بين قطاعات الاقتصاد والعمل العام والخاص والعام والمختلط.
- ومع ذلك، ستظل ظاهرة هجرة الكفاءات وأصحاب المؤهلات العلمية العالية من اليمن كغيرها من البلاد العربية المصدّرة لقواها الماهرة إلى البلاد العربية الخليجية وغيرها من بلدان العالم، إشكالية لا سبيل لحلها أو على الأقل التخفيف منها، إلا بالقيام بالإصلاحات الاقتصادية والمالية الإدارية Structural Economic, Financial Administrative Reforms التي من شأنها نقل البلد من (دائرة الدولة الفاشلة Failure State) إلى مستوى (الحكم الرشيد) بترسيخ النظام والقانون، ومحاربة الفساد بإشاعة الشفافية والمحاسبة والمساواة.

الخلاصة

تمثل الهجرة الحضرمية بمثابة الهجرة الأم في تاريخ الهجرات اليمنية، على مر العصور، فقد أجبرت الظروف المختلفة المهاجرين الحضارم إلى الهجرة إلى البلدان والمهاجر، ولم يكن لهم الحق في اختيار العديد من تلك البلدان؛ بسبب معاناتهم في وطنهم وتعرضهم لظروف اجتماعية واقتصادية وسياسية حالت دون عيشهم مع أسرهم في أمن واستقرار دائمين، وقد توصل الباحث من خلال بحثه إلى العديد من الاستنتاجات والتي يمكن إيجازها على النحو الآتي:

- 1) كانت بدايات المهاجرين الحضارم بالهجرة صوب جنوب شرق آسيا والهند وشرق أفريقيا، ثم انتقلوا إلى الحجاز تحديداً، وكانت أحدث محطات هجرتهم إلى الإقليم العربي، وتحديداً إلى المملكة العربية السعودية على وجه الخصوص ودول الخليج العربي الأخرى عامة.
- 2) كان لاكتشاف الثروات النفطية الهائلة في دول الخليج العربي الأثر البالغ في جذب المهاجرين الحضارم الى جنوب شرق آسيا وشرق أفريقيا والهجرة إليها.
- 3) تحتل المملكة العربية السعودية المرتبة الأولى من بين دول الخليج العربي، من حيث اجتذابها للمهاجرين اليمنيين بشكل عام والحضارم بشكل خاص، حيث جاءت إحصائية مكتب العمل بالسعودية أن عدد المهاجرين اليمنيين إليها في العام 1980م بلغ 1.5 مليون عامل، وهو ما تؤكد نسبة المهاجرين اليمنيين إلى المملكة العربية السعودية التي بلغت 75% من إجمالي المهاجرين اليمنيين إلى دول العالم كافة.

(4) استطاع المهاجرون اليمنيون عموماً والحضارم على وجه الخصوص أن يندمجوا مع سكان المناطق التي هاجروا إليها بمختلف فئاتهم الاجتماعية، ضاربين بعرض الحائط كافة الحواجز، ومتجاوزين مجمل الصعوبات التي اعترضتهم في طريق هجرتهم واستقرارهم في تلك البلدان.

(5) ساهم المهاجرون الحضارم في تأسيس النهضة الاقتصادية والتجارية في العديد من البلدان التي هاجروا إليها، وعلى وجه الخصوص في المملكة العربية السعودية.

(6) كان هناك العديد من الآثار الإيجابية التي جناها المهاجرون الحضارم، سواءً على مستوى الأفراد من خلال استفادتهم من التحويلات المالية لأسرهم وتحسين مستوى معيشتهم وتمكنهم من بناء مساكن خاصة وحصولهم على التأهيل والتدريب في عدد من الوظائف والمهن المختلفة، أو على مستوى الوطن الذي استفاد من تلك التحويلات المالية في تعزيز الدخل السنوي وكذا الحد من نسبة البطالة وغيرها.

(7) خلّفت الهجرة آثاراً سلبية عديدة، من أهمها هجرة الكفايات والكوادر في مختلف التخصصات والقوى العاملة التي يُنتظر مساهمتها بفعالية في بناء الوطن وتطويره، وتدهور النشاط الزراعي وتراجعها؛ نظراً لقلّة الأيدي العاملة فيه.

(8) ينبغي على الجهات المختصة استيعاب ذوي الكفايات العلمية، والاهتمام بتأهيل الأيدي العاملة وتدريبها؛ حتى تتمكن هذه الجهات من تخريج قوى عاملة مؤهلة وماهرة للعمل داخل وطنها أو خارجه، والقيام بوضع الاستراتيجيات الاقتصادية والاجتماعية والإدارية، التي من شأنها أن

تربط بين جهود المهاجرين بالتنمية في وطنهم من خلال سن القوانين ووضع الضوابط المحققة لذلك.

صفحة المراجع

- أحمد، عزت السيد (2016)، نزيف العقل العربي: رؤية في هجرة الكفايات العربية، الطبعة الأولى، العالم العربي للنشر، دبي، الإمارات العربية المتحدة.
- إمام، مجدة (2009)، هجرة الشباب الدولية والتنمية الفرص والتحديات، القاهرة.
- باجمال، عبد القادر (1999)، الاقتصاد السياسي للهجرة، المغتربون والتنمية الاقتصادية في اليمن، من أدبيات ندوة "المغتربون: الرافد الأساسي للتنمية المستدامة"، الأفاق للطباعة والنشر، صنعاء.
- باحاج، عبدالله سعيد (1998)، المغتربون والتنمية في الجمهورية اليمنية، (الطبعة الأولى)، مكتب الحاج للترجمة والخدمات، حضرموت.
- باصرة، صالح علي (2001)، دراسات في تاريخ حضرموت الحديث والمعاصر، (الطبعة الثانية)، دار جامعة عدن للطباعة والنشر.
- بامطرف، محمد عبد القادر (1970)، الهجرة اليمنية دراسة لموضوع الهجرة اليمنية منذ فجر التاريخ ومناقشة أسبابها ونتائجها، إدارة الثقافة، حضرموت.
- بن الشيخ أبوبكر، صالح أبوبكر والسقاف، أحمد محمد وبن ثعلب، محمد عبدالله والجابري، رزق سعدالله (2015)، دراسة الاتجاهات الديموغرافية في محافظة حضرموت من خلال دراسة سلوك ومواقف المجتمع تجاه القضايا والمشكلات السكانية، مركز البحوث والدراسات الإنسانية، جامعة حضرموت.
- بن ثعلب، محمد عبدالله (2016)، المغتربون والتنمية في اليمن دراسة في جغرافية السكان، (بدون مكان للنشر).

- بن ثعلب، محمد عبدالله (2005)، هجرة حضارمة جنوب شرق آسيا في إطار المَهَاجِر الحضرمية في دول العالم، ورقة علمية مقدمة إلى المؤتمر الدولي حول دور الحضارمة اليمنيين في بناء دول جنوب شرق آسيا المنعقد 27-28/8/2005م، الجامعة الإسلامية، كوالالمبور.
- بن ثعلب، محمد عبدالله (2004)، الهجرة اليمنية إلى دول الخليج العربي خصائصها الكمية والنوعية والجغرافية وأسباب تراجعها، مجلة جامعة حضرموت، العدد (6)، المجلد (3)، ص119.
- بن ثعلب، محمد عبدالله والجوهي، محمد سالم (2002)، الهجرة والتحصُّر في الجمهورية اليمنية، ورقة بحثية مقدمة إلى الحلقة الدراسية بعنوان "السيناريوهات البديلة والتحديات المستقبلية"، جامعة حضرموت للعلوم والتكنولوجيا، حضرموت.
- تركي، مفيد نايف وغيلان، عثمان سلمان وعلي، فريد كريم (2019)، أثر التشريعات على هجرة الكفاءات: العراق نموذجاً، بيروت.
- الجوهي، خالد حسن (2020)، العلماء الحضارم في مكة المكرمة في القرن الحادي عشر الهجري – السابع عشر الميلادي، مجلة مركز جزيرة العرب للبحوث التربوية والإنسانية، صنعاء، المجلد الأول، العدد السادس.
- دلال، إشراق (2013)، هجرة الكفايات نزيه أم فرص؟، صحيفة الثورة اليمنية، صنعاء، العدد (17812).
- ديان، مندعي عبدربه (1999)، دول مجلس التعاون الخليجي والقوة العاملة اليمنية، دراسات يمنية في الهجرة والاعتراب، من أدبيات ندوة "المغتربون: الرافد الأساسي للتنمية المستدامة"، الآفاق للطباعة والنشر، صنعاء.

سبأ نت (2009)، انعقاد ورشة الكفاءات العلمية تمهيداً للمؤتمر العام الثالث

للمغتربين، صنعاء. تاريخ الاطلاع: 2021/2/27م

<https://www.saba.ye/ar/news195315.htm>

- السقاف، جعفر محمد (1999)، المغتربون اليمنيون الحضارم، دراسات يمنية في الهجرة والاعتراب، من أدبيات ندوة "المغتربون: الرافد الأساسي للتنمية المستدامة"، الآفاق للطباعة والنشر، صنعاء.

- الشامسي، ميثاء سالم (2011)، الهجرة الوافدة إلى دول مجلس التعاون الخليجي: إشكاليات الواقع ورؤى المستقبل، مجلة شؤون اجتماعية، مركز الإمارات للدراسات الاستراتيجية، الإمارات، السنة (28)، العدد (112)، ص188.

الشرعبي، عبد الباسط (2017)، الحرب تستنزف الكفايات اليمنية وتدفعها نحو

الهجرة، شبكة إعلام السلام. تاريخ الاطلاع: 2021/2/27م <http://mc->

sd.net/index.php/news/316-2017-09-25-17-18-07

- شرف، محمد (2020)، دراسة تُحذّر من خطورة النقص الكبير الذي تشهده

اليمن في التخصصات النادرة، صحيفة الثورة اليمنية، 2020/3/12م،

صنعاء. تاريخ الاطلاع: 2021/2/27م. <http://althawah.ye/archives/616058>

- العطاس، السيد فريد، (2018)، الحضارم في المحيط الهندي: إسهامات في مجتمع واقتصاد جنوب شرق آسيا، ترجمة: د. عبدالله عبدالرحمن الكاف المكتبة الحضرمية، تريم- حضرموت.

- العودي، حمود (1999)، المغتربون اليمنيون وعلاقتهم بالتنمية والتعاون

الزراعي، المغتربون والتنمية الاقتصادية في اليمن، من أدبيات ندوة

"المغتربون: الرافد الأساسي للتنمية المستدامة"، الآفاق للطباعة والنشر،

صنعاء.

- الغرابي، ناصر سالم (2013)، السكان والتنمية في حضرموت (1990-2101م) مديريات حضرموت الساحل – حالة دراسية (دراسة في جغرافية السكان)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة حضرموت، حضرموت.
- فارغ، وهيبة وحُمد، نورية على (1999)، بعض الآثار الاجتماعية والاقتصادية لهجرة الزوج على مكانة المرأة وتشكيل أدوارها في الأسرة والمجتمع، دراسات يمنية في الهجرة والاعتراب، من أدبيات ندوة "المغتربون: الرافد الأساسي للتنمية المستدامة"، الأفاق للطباعة والنشر، صنعاء.
- فرايتاك، ألريكي وسميث، وليم كلارسن (1995)، الشتات الحضرمي – تجار، علماء، ورجال دولة حضارم في المحيط الهندي 1750-1960م، ترجمة: عبدالله عبدالرحمن الكاف، مراجعة وصياغة: د. عبد المطلب جبر، تريم للدراسات والنشر، حضرموت.
- فرجاني، نادر (1984)، الهجرة إلى النفط- أبعاد الهجرة للعمل في البلدان النفطية وأثرها على التنمية في الوطن العربي-، الطبعة الثالثة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
- القباطي، عبده محمد والبركاني، أحمد نعمان (1999)، أهمية توفير قاعدة للمعلومات والبيانات في مجال الهجرة والمغتربين في اليمن، المغتربون والتنمية الاقتصادية في اليمن، من أدبيات ندوة "المغتربون: الرافد الأساسي للتنمية المستدامة"، الأفاق للطباعة والنشر، صنعاء.
- القصير، أحمد (1990)، شرخ في بنية الوهم: الهجرة والتحول في اليمن، مطابع دار ثابت للنشر، ط 1، القاهرة.

- المتوكل، يحيى بن يحيى والفسيل، طه أحمد والخامري، كمال سلطان (2014)، اليمن: توجيه تحويلات المغتربين والعاملين اليمنيين في الخارج نحو التنمية، دراسة منظمة الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا).
- مجلة مركز جزيرة العرب للبحوث التربوية والإنسانية، صنعاء، اليمن، المجلد الأول، العدد السادس، ص109.
- المركز العربي للبحوث القانونية والقضائية (2019)، هجرة الأدمغة: واقعها ومخاطرها وأثرها على البلاد العربية، ورقة عمل مقدّمة إلى الندوة العلمية حول "أثر التشريعات على هجرة الأدمغة"، بيروت.

مساهمة المهاجرين في التنمية المستدامة في الوطن
والمهجر
(الهجرة الحضرية أنموذجاً)

د. أحمد محمد عبد اللاه السقاف (*)

(*) أستاذ التربية الاجتماعية والبيئية - جامعة حضرموت.

الملخص التنفيذي

(Executive Summary)

استهدف البحث الأثر المتبادل بين الهجرة اليمنية وجوانب التنمية، سواء في الوطن أو في بلد المهجر، من خلال إظهار دور المهاجرين الحضارم بالذات وتأثيراتهم في تحقيق الاستدامة في أبعادها الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية، من خلال تناول نماذج من تلك التأثيرات المتبادلة ومدى استدامتها في إطار أبعاد التنمية المستدامة.

وبمنهجية وصفية تعالج الواقع وتسعى إلى تحسينه، توصل البحث إلى أن محافظة حضرموت تعد من أكثر المحافظات اليمنية تأثراً بالهجرة وفي مختلف مناحي الحياة فيها. تلك الأثار سواء الايجابية منها أو السلبية، اتسمت بالاستدامة في كثير من مؤثراتها التي مازالت قائمة ومؤثرة. وتناول البحث جوانب من الدور الريادي والمميز لمهاجري حضرموت في بلدهم وفي مهجرهم. وتبين أن المؤثرات الاقتصادية على الوطن عموماً وحضرموت على وجه الخصوص كانت بارزة خلال المدة الممتدة من نهاية القرن التاسع عشر إلى النصف الأول من القرن العشرين، من حيث مستوى حاجة حضرموت لها آنذاك، إلا أنها كانت متمحورة في التحويلات المالية بدرجة كبيرة في العقود الأخيرة من القرن الماضي، وما زالت مردودات الاستثمار العقاري للمهاجرين في مهجرهم مستدامة على الأسر في الوطن وبعض المراكز الدينية والمنشآت التعليمية؛ كونها أوقافاً دائمة. غير أن تأثيراتها في التنمية في الوطن وحضرموت تعد قليلة. أما بخصوص استدامة المؤثرات الاقتصادية في مجالات الزراعة، فقد سخر عدد من الحضارم جزءاً من أموالهم لدعم الزراعة والحفاظ على مجاري السيول، وقنوات توزيعها، أما ما يخص التطور الحضري والعمراني فإن آثار

الهجرة قد ظهرت بشكل واضح في الكثير من المباني والقصور التي اشتهرت بها مدن وادي حضرموت، وبالذات مدينة تريم، التي مثلت صورة حية لل عمران البيئي الذي ظل وما يزال يحتضن ساكنيه، ومثل صورة حية ومستديمة لل عمران المتأثر بالهجرة.

أما المؤثرات السلبية في البعد الاقتصادي، فمن أهم تلك المؤثرات خلق جيل من العاطلين ونمو روح الاتكالية، وتدهور الأراضي الزراعية وانتشار التصحر، كما نمت ثقافة الاستهلاك بين سكان حضرموت بالأمس واستمرت إلى اليوم، فالهجرة تعد إحدى عوامل نموها. وتكاد كثير من الحرف والصناعات الحرفية أن تكون منقرضة أمام استيراد المواد والبضائع المشابهة والمنافسة.

شكلت التأثيرات الاجتماعية الإيجابية للهجرة على حضرموت أهمية في تحقيق جوانب من التنمية كانت بحاجة إليها، لاسيما ما يخص دعم التعليم والتوسع فيه، والصحة، والخدمات الاجتماعية، مما أسهم في استدامة جوانب من التنمية الاجتماعية من خلال تخصيص العقارات والأموال كأوقاف لفتح المدارس ودعم أربطة التعليم الديني، فضلاً عن إنشاء المراكز الصحية والمستشفيات، وكذا إنشاء الطرق وتعبيدها للربط بين مدن وادي حضرموت وقراه، بل والربط بين ساحل حضرموت وواديها. وكثير من تلك الأوقاف مازالت مستدامة حتى اليوم، ومازالت حضرموت تستقبل أعداداً كبيرة من أحفاد الإندونيسيين والماليزيين والأفارقة الذين يرغبون في الالتحاق بالمعاهد والأربطة الدينية والجامعات الأهلية في حضرموت؛ نتيجة للتأثير الديني العميق لمدرسة حضرموت الوسطية. وفي الجانب الثقافي تبين أن التأثير والتأثر تجسد من خلال أن كثيراً من السمات الثقافية لحضرموت ظلت حية وتمارس داخل

بلدان المهجر الآسيوي والأفريقي إلى اليوم، وهذا يؤكد استدامة التأثيرات الاجتماعية والثقافية للهجرة الحضرية.. وتوصل البحث إلى جملة من النتائج والاستنتاجات من أهمها:

أولاً: أن العلاقة بين التنمية المستدامة والهجرة أظهرتها الهجرة الحضرية بصورة جلية ومستدامة في أبعادها الثلاثة: الاقتصادي، والاجتماعي، والثقافي، على مستوى الوطن والمهجر، وإن تباينت في مستواها بين كل بعد وآخر إلا أنها أظهرت ريادة وتميزاً، جعل كثيراً من المولدين يؤكدون أصولهم اليمنية والحضرية ويفتخرون بها.

ثانياً: على الرغم من الريادة والمكانة التي تبوأها أبناء حضرموت في مهاجرهم، فإن ذلك لم ينعكس أثره بدرجة مناسبة في واقع وطنهم، لاسيما في الجوانب الاقتصادية والتنموية في العقود الأخيرة من القرن الماضي.

ثالثاً: إن ضعف تأثير الهجرة الحضرية في خدمة الوطن الأم في الوقت الحاضر في النواحي التنموية، والاقتصادية بالذات لا يعود فقط للقيود التي تفرضها دول المهجر، بل إلى غياب استراتيجية وطنية واضحة في التعامل مع الهجرة والمهاجرين ودول المهجر.

رابعاً: إن حكومات ما بعد الثورات اليمنية حتى اليوم، لم تستطع أن تستثمر ذلك التميز الذي اتصفت به الهجرة اليمنية والحضرية بالذات؛ إذ لم يستفد الوطن والتنمية فيه مما امتلكه المهاجرون من ثروات وقدرات ومكانة، على الرغم من تمسك المهاجرين واعتزازهم بوطنهم الأم ووطن الأجداد.

خامساً: إن الحاجة ماسة لعمل دراسات تتناول التأثيرات البيئية التي أهملت في كثير من كتابات الباحثين ودراساتهم، كما تبدو الحاجة إلى دراسة تفصيلية للمؤثرات الاجتماعية والثقافية للهجرة اليمنية والحضرية المتأخرة لدول النفط ومخاطرها على عموميات ثقافة المجتمع اليمني وخصوصياته عموماً لاسيما محافظة حضرموت.

المقدمة:

بعد الدور الذي اضطلعت به الهجرة اليمنية عموماً، والحضرمية على وجه الخصوص، وتأثيراتها في تحقيق الاستدامة في أبعادها الاقتصادية، والاجتماعية والبيئية دوراً رائداً ومبكراً قبل أن يتحدث العالم المعاصر عن مفهوم التنمية المستدامة وفلسفتها، بل إن مؤثرات الهجرة والمهاجرين الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية مازالت مستدامة إلى اليوم مُنذُ بواكير الهجرة قبل نحو قرنين من الزمن في أقل تقدير، إلا أن تلك الريادة وذلك التأثير لم يتم الكشف عن كثير من جوانبها وصورها الناصعة، وما جاء في كتابات بعض المستشرقين الذين تناولوا جوانب من واقع حضرموت ومؤثرات مهاجريها في الوطن والمهجر، كان من أجل أهداف أخرى أقل ما يمكن أن يقال عنها إنها أقل علمية وأقل اهتماماً في إبراز الدور الريادي للمهاجرين الحضارم حيثما حلوا؛ إذ إن تاريخ الإسلام في سواحل المحيط الهندي كافة ارتبط بشكل أساسي بتأثير أبناء اليمن من حضرموت.

واستناداً إلى المشروع الذي تبنته "مؤسسة الخير للتنمية الاجتماعية" في دراسة الهجرة اليمنية إلى مختلف بلدان العالم؛ بهدف جمع الأثار المختلفة للمهاجرين اليمنيين في مهاجرهم وتوثيقها، وإبراز دورهم الريادي في تنمية البلدان التي هاجروا إليها وتطويرها واستدامة أثرهم، ويأتي هذا البحث؛ بهدف تناول الأثر المتبادل للهجرة الحضرمية من خلال دور المهاجرين الحضارم بالذات، وتأثيراتهم في تحقيق الاستدامة في أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في الوطن وبلد المهجر، مما يستوجب الحاجة إلى اظهار جوانب من ذلك التأثير التي اتسم في كثير من جوانبه بالعمق، والريادة، والاندماج،

والتكيف متعدد الأوجه مع تلك المجتمعات، واستدامة تلك العلاقات في مختلف أبعاد التنمية، مع بقاء علاقة متينة ومستدامة بالوطن إلى اليوم.

وعليه تبدو أهمية هذا البحث في أنه يعالج مواضيع الهجرة الحضرية من منظور فلسفة التنمية المستدامة؛ بوصفها مفهوماً حديثاً، وربطه بقضايا الهجرة والمهاجرين وتأثيراتهم التي اتسمت بالاستدامة مُنذُ بدايات الهجرة الحضرية ومازالت تأثيراتها قائمة وحية يستفيد منها سكان حضرموت إلى اليوم، مثلما استفادوا منها في الأمس، كما تكمن الأهمية أيضاً في أن البحث يفتح آفاقاً رحبة لبحوث أخرى تتناول قضايا الاستدامة في كثير من آثار أنشطة المهاجرين اليمنيين عموماً والحضارمة على وجه الخصوص.

ومع أن البحث اتبع المنهج الوصفي الذي يتناول الواقع ويسعى للإحاطة به وتأثيراته، إلا أنه خلال سير البحث تبين حقيقة صعوبة الإحاطة بكل تلك التأثيرات المتبادلة للهجرة الحضرية، سواء في الوطن أو المهجر، ليس بحكم بعدها الزمني فحسب، بل ونتيجة لقلّة توثيق تلك المؤثرات بمنظور الاستدامة على المستوى الوطني، سواء لدى المؤسسات الحكومية ذات العلاقة، مثل وزارة شؤون المغتربين وفروعها بالمحافظات، أو المؤسسات الأكاديمية والبحثية كالجامعات ومراكز البحث، إلا في ما كتبه القلة من الباحثين اليمنيين من أبناء حضرموت أو من خارجها، وما اهتم به بعض الباحثين من الأجانب من المستشرقين. لذا واجه الباحث بعض الصعوبات في الحصول على جوانب التأثير من خلال إحصائيات موثقة وحديثة لما بقي من مؤثرات المهاجرين وما يمتلكونه أو أحدثوه في بلدان المهجر حتى اليوم، إلا أنه أورد نماذج من تلك المؤثرات التي مازالت مردوداتها واستدامتها قائمة، لذا اعتمد الباحث على ما وقع في يده من مراجع مكتوبة أو إلكترونية، فضلاً عن معاشته لبعض

مؤثرات الهجرة داخل حضرموت بوصفه؛ أحد أبنائها، كما يأمل الباحث أن تتاح له فرصة علمية مستقبلاً ولباحثين آخرين لتناول جوانب أخرى من مؤثرات الهجرة الحضرمية، لاسيما في الجوانب البيئية التي لم تحظ بمزيد من اهتمام الدراسات السابقة التي اطلع عليها الباحث. ويود الباحث أن يعبر عن شكره وتقديره للثقة التي منحت له ولزملائه من الباحثين في محور الهجرة الحضرمية من قبل القائمين على مؤسسة الخير للتنمية الاجتماعية، وما قدموه من دعم وتشجيع طيلة مدة إعداد هذا البحث، إلى مرحلة مناقشته في ورشة العمل التي عقدت بصنعاء مطلع سبتمبر 2021م، شاكراً الجميع، أملاً لمؤسسة الخير مزيداً من فعل الخير في دعم البحوث العلمية بما ينعكس في تحقيق الخير ليمن اليوم.

مدخل: الهجرة والتنمية المستدامة(1):

حظيت ظاهرة الهجرة وعلاقتها بالتنمية باهتمام على المستوى الأكاديمي، وعلى مستوى الأبحاث والمنظمات المتخصصة؛ بسبب اتساعها على المستوى الدولي، وزيادة تأثيراتها المختلفة سواء كانت تأثيرات اقتصادية، أو اجتماعية، أو سياسية... وهي تأثيرات متشابكة ومؤثرة على المستوى المحلي، والإقليمي، والعالمية، فضلاً عن أن تأثيرات الهجرة في الأفراد والمجتمعات والدول توصف بأنها تأثيرات عميقة ومتعددة الأشكال، وجُلُّ هذه التأثيرات مرتبطة بعملية التنمية إما بشكل مباشر أو غير مباشر. ومما لاشك فيه أن كلاً من الهجرة والتنمية بوصفهما مجالين يشملان طيفاً واسعاً من الموضوعات ومجالات عديدة، فإنه يمكن النظر إلى أن التنمية عملية مركبة لا تقتصر على

(1) عرفت التنمية المستدامة بأنها "التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها الخاصة"، (اليونيسكو 2012: ص 6).

البعد الاقتصادي، بل هي تنمية شاملة للجوانب الثقافية، والاجتماعية، والسياسية⁽²⁾.

والحقيقة أن علاقة الهجرة بالتنمية مرت بمراحل وظروف متباينة، وتكمن الأهمية وفقاً لمدى انعكاسات الهجرة على جوانب التنمية ومحصلتها النهائية على المدى الطويل في ظل الأسلوب الذي تتبعه الاستراتيجيات الاقتصادية في البلاد المرسل، وعلى المدى القصير يمكن القول إن إيجابيات الهجرة تفوق سلبياتها، وتشكل دافعاً مؤثراً ومستمرّاً في تزايد أعداد المهاجرين المغادرين من خلال تنامي الدخل لدى عائلات المهاجرين في الوطن الأم، وتحسين ميزان المدفوعات، فضلاً عن زيادة الخبرات المكتسبة للمهاجرين، كما تبدو العلاقة في تبادل التأثيرات بين مناطق الإرسال ومناطق الاستقبال، وبروز انعكاساتها على مختلف المجالات والقطاعات التنموية الاقتصادية والاجتماعية هنا وهناك⁽³⁾.

وحظيت التنمية المستدامة باهتمام عالمي، مُنذُ ثمانينيات القرن الماضي، في ظل تدهور موارد الأرض، وظهور المشكلات البيئية العالمية كتدهور الأوزون، وتدهور التنوع الحيوي، والتغيرات المناخية، وشحة المياه العذبة وتلوثها، مما يهدد حقوق الأجيال القادمة في العيش في بيئة تتوافر فيها مقومات الحياة، مما استوجب ضرورة التعامل مع موارد الأرض واستثمارها، وفقاً لمنظور التنمية المستدامة التي تعني تلبية حقوق الأجيال الحالية دون الإضرار بحقوق الأجيال القادمة، وفقاً للأبعاد الثلاثة الرئيسة: الاقتصادية، والاجتماعية،

(2) لمحرر، فاطمة (2020م) الهجرة والتنمية أية مقارنة؟، ص 1، متاح بصيغة بي دي

إف على الانترنت على الرابط <https://www.marocdroit.com..a6742.html>

(3) بن ثعلب، محمد عبدالله (2016) المغتربون والتنمية في اليمن، ط الأولى، (بدون مكان نشر).

والبيئية⁽⁴⁾. بوصف ذلك مسؤولية أخلاقية تتحملها الأجيال الحالية أمام الأجيال القادمة.

وتأكيداً على أهمية العلاقة بين الهجرة والتنمية المستدامة، واعترافاً بالدور الأساسي والإيجابي الذي تضطلع به الهجرة في التنمية، تم لأول مرة إدراج موضوع الهجرة في الإطار الإنمائي العالمي، في هدف صريح ضمن خطة التنمية المستدامة (2030) والمتمثل في الهدف رقم (10.7) بشأن تيسير الهجرة وتنقل الأشخاص على نحو منظم وآمن، ومنتظم، ومتسم بالمسؤولية، بما في ذلك تنفيذ سياسات الهجرة المخطط لها التي تتسم بحسن الإدارة⁽⁵⁾. كما حظي موضوع الهجرة والتنمية باهتمام إقليمي، ففي الفترة من 14 إلى 16 أكتوبر 2015م عقد بإسطنبول المنتدى العالمي الثامن حول الهجرة والتنمية بعنوان "تعزيز الشراكات: الهجرة والحراك الإنساني من أجل التنمية المستدامة"، حضر المنتدى نحو (600) مندوب من (150) دولة و(30) منظمة دولية، ومسؤولون رفيعو المستوى من المنظمات الدولية، فضلاً عن ممثلين عن منظمات المجتمع المدني، وكان الهدف من المنتدى معالجة الجوانب متعددة الأبعاد والفرص والتحديات المتصلة بالهجرة الدولية وارتباطها بالتنمية.. كما تمت مناقشة مسألة الهجرة والتنمية على نطاق واسع في علاقتها بالأهداف الإنمائية للألفية وأهداف التنمية المستدامة.

أما على المستوى العربي وفي إطار التحضير للمنتدى العالمي حول الهجرة والتنمية الذي عقد بإسطنبول - تركيا في أكتوبر 2015م، فقد نتج عن

(4) اليونيسكو (2012) التربية من أجل التنمية المستدامة: كتاب مرجعي ص 7-8 .
(5) الجامعة العربية (2018) أهداف التنمية المستدامة والهجرة في المنطقة العربية: الورقة المفاهيمية للورشة التدريبية، مرجع بصيغة بي دي إف على الرابط:

<https://www.sesric.org/event-detail-ar.php?id=1288>

الاجتماع التشاوري العربي الإقليمي بخصوص الهجرة (ARCP) جملة من الإرشادات والتوجهات لبلورة الموقف العربي من محاور المنتدى العالمي للهجرة والتنمية، إذ تم التأكيد على ضرورة حماية حقوق المهاجرين ومساندتهم بما تكفله المواثيق الإقليمية والدولية، والدعوة إلى دراسة أوضاع المهاجرين والمغتربين العرب في مختلف بلدان إقامتهم، ووضع سياسات ناجعة لدمجهم في مجتمعات المهجر بما يحقق الاندماج الاجتماعي، مع الحفاظ على حقوقهم اللغوية والثقافية والدينية وضمان ممارساتهم لها، فضلاً عن التصدي لجميع أشكال التمييز العنصري، والاستفادة من الكفايات العربية العلمية والفنية المهاجرة بما يدعم جهود التنمية المستدامة في الوطن وبلد المهجر⁽⁶⁾. كما عقدت بالقاهرة ورشة عمل بعنوان "الهجرة والتنمية المستدامة في المنطقة العربية" خلال الفترة 16 - 17 يوليو/ تموز 2018م نظمتها الأمانة العامة للجامعة العربية، بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، والمنظمة الدولية للهجرة (IOM) هدفت الورشة إلى مساعدة الدول الأعضاء على تعزيز قدراتها وخططها التنفيذية في ما يخص الهجرة والتنمية، وإلى رفع مستوى الوعي بالأهداف ذات الصلة بالهجرة في خطة التنمية المستدامة حتى العام 2030م، المرتكزة على هدف عام وأساسي وهو "عدم إهمال أحد"، وشملت الخطة أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر والمتضمنة لنحو (169) غاية شاملة لكل الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للتنمية المستدامة⁽⁷⁾.

(6) الجامعة العربية (2015) المنتدى العالمي الثامن للهجرة والتنمية 2015 ورقة إرشادية، متاح على الانترنت بصيغة PDF ص 41 .

(7) الجامعة العربية (2018) تقرير ورشة عمل حول "الهجرة والتنمية المستدامة في المنطقة العربية"، متاح على الانترنت بصيغة بي دي اف .

أما على المستوى الوطني فلم تحظ قضية الهجرة والمهاجرين وعلاقتها بالتنمية المستدامة بأي اهتمام فعلي من قبل الجهات الرسمية ذات العلاقة بقضايا التنمية المستدامة، فعلى الرغم من أن وزارة المياه والبيئة أعدت "التقرير الوطني للجمهورية اليمنية حول التنمية المستدامة"، قُدم إلى مؤتمر الأمم المتحدة المنعقد في ريو دي جانيرو خلال يونيو 2012م، فإن هذا التقرير خلا من أي إشارة إلى مسألة الهجرة والمهاجرين ودورهم في تحقيق التنمية المستدامة، على الرغم من أن التقرير أكد التزام الجمهورية اليمنية "بتعهداتها نحو العمل مع المجتمع الدولي من أجل تحقيق التنمية المستدامة، متطلعة في ذات الوقت إلى دعم المجتمع الدولي لجهودها الرامية إلى تحقيق معدلات تنمية عالية ومستدامة تمكنها من اللحاق بركب التقدم العالمي والإسهام الفاعل في مسيرة الحضارة الإنسانية"⁽⁸⁾. وفي إطار التحضيرات للمؤتمر الأول للمغتربين عقدت ندوة علمية وسمت "المغتربون الرافد الأساسي للتنمية المستدامة"، نظمها المجلس الاستشاري ووزارة شؤون المغتربين، على الرغم من أن العنوان وردت فيه عبارة (التنمية المستدامة)، فإن الأوراق العلمية المقدمة اكتفت بتناول جوانب من الهجرة وعلاقتها بالتنمية ولكن بمنظور التنمية الاقتصادية التقليدية، وليس وفق فلسفة التنمية المستدامة وأبعادها.

(8) وزارة المياه والبيئة (2012) التقرير الوطني للجمهورية اليمنية حول التنمية المستدامة المقدم إلى مؤتمر الأمم المتحدة حول التنمية المستدامة. ريو دي جانيرو البرازيل، يونيو 2012، ص 3 اليمن.

المحور الأول: تأثيرات الهجرة في التنمية المستدامة في الوطن اليمني (أ نموذج حضرموت):

• تأثيرات في البعد الاقتصادي:

تتطلب عملية دراسة المؤثرات الاقتصادية للهجرة والاعتراب وتقييمها توافر بيانات دقيقة ومحدثة وموثوق بها؛ كي يتمكن الباحثون من تحليلها واستخلاص نتائجها. وما زالت إحصائيات المهاجرين اليمنيين متباينة في أرقامها تبعاً لتباين مصادرهما، فضلاً عن مردودات المغتربين وتحويلاتهم المالية التي تعتمد على عددهم، ومستويات دخلهم، وحجم مدخراتهم، كما تتوقف تلك التحويلات على الأغراض التي ترسل من أجلها، مثل إعالة الأسر في وطنهم، أو الاستثمار الذي بدوره يتأثر بالسياسات الاقتصادية والحوافز، والإعفاءات والتسهيلات المتاحة⁽⁹⁾.

ومما لا شك فيه أن للهجرة تأثيرات اقتصادية على الوطن الأم للمهاجرين، وقد ساهمت الهجرة اليمنية عموماً والحضرمية على الرغم من إحداث تغييرات اقتصادية واضحة، وتعد محافظة حضرموت من أكثر المحافظات اليمنية تأثراً بالهجرة وفي مختلف مناحي الحياة فيها⁽¹⁰⁾. وتلك الآثار، سواء الإيجابية منها أو السلبية، اتسمت بالاستدامة في كثير من مؤثراتها التي مازالت قائمة ومؤثرة مُنذُ بواكير الهجرة الحضرمية وحتى اليوم. وسوف نتناول جوانب من تلك المؤثرات الاقتصادية الإيجابية والسلبية من حيث استدامتها:

(9) الإسكوا (2014) اليمن: توجيه تحويلات المغتربين والعاملين اليمنيين في الخارج نحو التنمية، دراسة منظمة الأمم المتحدة للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، متاحة بصيغة PDF، ص 8 - 9 .

(10) باصرة، صالح علي (1999) الهجرة الحضرمية إلى جنوب شرق آسيا (البداية - التأثير والتأثر - النهاية) ورقة مقدمة لندوة "المغتربون: الرافد الأساسي للتنمية المستدامة"، الثوابت الكتاب (15)، الأفاق للطباعة والنشر، ص 32 .

• استدامة التأثيرات الاقتصادية الإيجابية للهجرة الحضرية:

تتعدد المؤثرات الإيجابية للهجرة اليمنية على الوطن في مختلف الجوانب وفي مقدمتها الجانب الاقتصادي، وتعد التحويلات المالية من العملة الصعبة من أهم المردودات الإيجابية على مختلف المناحي الاقتصادية، بدءاً بالزراعة، والصناعة، والاسكان، والنقل والمواصلات، والتجارة والاستثمار، وكذا المجالات الخدمية⁽¹¹⁾. وتشير الدراسات المهمة بتحويلات المغتربين اليمنيين إلى أن اليمن جاءت في المرتبة الخامسة بين الدول الأقل نمواً من حيث التحويلات المالية الخارجية في عام 2010م، حيث كانت سابع دولة على مستوى دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ويعكس هذا الترتيب أهمية الدور الذي تقوم به التحويلات المالية الخارجية في توفير مصادر دخل لعائلات المغتربين والعاملين في الخارج، وكذلك تأثيرها على الاقتصاد اليمني من خلال توفير النقد الأجنبي وزيادة إيرادات الدولة ومساهمتها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وقد تراوحت القيمة التقديرية لتحويلات المغتربين بين (1.1) مليار دولار و(1.4) مليار دولار خلال الفترة 2001 -2011م، وباتجاه تصاعدي، قفزت بعد ذلك إلى (3.3) مليار في عام 2012م⁽¹²⁾. وعادة ما تسخر تلك التحويلات لتلبية الاحتياجات المعيشية لعائلات المغتربين وكذلك تحسين الأوضاع السكنية، ومجالات الصحة، والتعليم ومتطلبات العادات الاجتماعية كالزواج، وتسديد الديون، أو اقتناء السلع الكمالية، أو الشروع في أنشطة ذاتية تدر شيئاً من الدخل بالنسبة للمغتربين ذوي الدخل المنخفض، في

(11) باعباد، علي هود وبابعير، عبدالله صالح (1999) حضرموت علاقة وطن وهموم اغتراب، ورقة مقدمة لندوة "المغتربون: الرافد الأساسي للتنمية المستدامة"، الثوابت

الكتاب (15)، الأفاق للطباعة والنشر، ص 53 .

(12) الإسكوا (2014) مرجع سابق، ص 8

حين يعد الاستثمار في العقار وشراء الأراضي هو النشاط الأكثر تفضيلاً لدى ذوي الدخل المتوسط والمرتفع من المغتربين. ويلاحظ أن أغلب العقارات الحديثة في المدن الرئيسية والمؤجرة للسكن أو للنشاط التجاري تعود ملكيتها لتلك الفئة. وعلى مستوى اقتصاديات الدولة، كان لتحويلات المغتربين دور مؤثر في دعم ميزان المدفوعات، بل إنها أدت في بعض السنوات إلى تحويل عجز الميزان إلى فائض⁽¹³⁾.

أما بالنسبة للهجرة الحضرية فإن المؤثرات الاقتصادية الإيجابية على حضرموت كانت مبكرة وفقاً لبواكير الهجرة الحضرية نفسها. ويؤكد سارجنت أنه لا يوجد بين العرب الذين ولدوا في حضرموت من قطع ارتباطه بها، وحتى أولئك الذين جعلوا من المهجر موطناً دائماً لهم، وتكيفوا مع متطلبات (الوطن الجديد) لم ينسوا حضرموت موطن الأجداد⁽¹⁴⁾، بل أن الأسر الثرية في المهجر كثيراً ما كانوا يمتلكون منزلاً ثانياً في حضرموت.. كما أن عدداً لا يستهان به من المهاجرين الناجحين كانوا يبعثون أموالاً كثيرة سنوياً إلى ذويهم وأقاربهم المحتاجين داخل حضرموت، فعلى سبيل المثال بلغ ما تم تحويله خلال نهاية العقد الثالث وبداية العقد الرابع من القرن العشرين ما قدر بنحو (7) ملايين جنيه عبر البنوك الهولندية والبريطانية آنذاك، بخلاف المبالغ التي تسلم عبر الأفراد، وكانت تلك التحويلات تعد أهم وسيلة لدعم الناس في حضرموت لشراء الغذاء والحاجات الأخرى، فضلاً عن دورها في استمرار دوران عجلة الاقتصاد الإقليمي في منطقة قاحلة وفقيرة ومكتظة بالسكان، في

(13) المرجع نفسه، ص 12 – 14

(14) إنجرامس، دبليو انتش (2001) حضرموت (1934 - 1935) النوبان، سعيد عبدالخير (مترجم)، دار جامعة عدن للطباعة والنشر، ص 164.

الوقت الذي كانت مصادر العيش التقليدية كالزراعة ورعي الأغنام والإبل، والتجارة المحلية في غاية التدهور⁽¹⁵⁾.

وتبدو الاستدامة في هذا الجانب قائمة إلى اليوم، إذ مازالت كثير من الأسر في حضرموت تعتمد على ما يرسله المهاجرون من أموال، سواء من شرق وجنوب شرق آسيا، أو من شرق أفريقيا، فضلاً عن دول الخليج وفي مقدمتها السعودية والكويت؛ لتلبية الحاجات الأساسية لتلك الأسر. بل أن كثيراً من المهاجرين الحضارم استثمروا في العقار في بلد المهجر، وجمع بعضهم ثروات طائلة، لاسيما في سنغافورة وجاوا، بما امتلكوا من عقارات هناك بلغت قيمتها ملايين الجنيهات الأسترلينية، وعلى سبيل المثال لا الحصر امتلكت أسرة آل الكاف عقارات في سنغافورة قيمتها مليوناً جنيهاً أسترلينياً، ومبلغ مماثل في جاوا⁽¹⁶⁾، وكذلك أسرة آل السقاف، فقد امتلك أحمد عبدالرحمن بن علوي السقاف جزءاً كبيراً من الأراضي في سنغافورة، وفي مناطق استراتيجية مثل المنطقة المحاطة بجلال سلطان و"طريق الجسر الشمالي" وطريق "الشاطي"، وأخرى شملت جزءاً كبيراً من مطار "بايا ليار" القديم والمنطقة الصناعية، وامتلك فندق "رافلز" على الطريق الساحلي، الذي ما يزال قائماً إلى اليوم⁽¹⁷⁾.

واستدامت مردودات بعض تلك الثروات على أسرهم منذ القرن التاسع عشر إلى اليوم، منها على سبيل المثال أسرة آل الكاف، وآل السقاف، وآل

(15) يونق، هوب دي (2018) التحويلات المالية من جزر هولندا الشرقية إلى حضرموت في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، الحضارم في المحيط الهندي، فريد العطاس (محرر)، عبدالله عبدالرحمن الكاف (مترجم)، ط الأولى، تريم للدراسات والنشر، ص 103.

(16) بوكسبيرجر، ليندا (2019) على حافة إمبراطورية: حضرموت، الهجرة، المحيط الهندي، مصطفى العيدروس (مترجم) ط الأولى، مركز الأندلس للنشر، ص 63.

(17) الكاف، حسين بن محمد بن أحمد (2019) أثر الحضارم في سنغافورة ودورهم الديني - الاقتصادي - الثقافي.. ط الأولى، تريم للدراسات والنشر ص 40 - 41.

الكثيري وغيرهم، بالإضافة إلى العقارات التي تم وقفها للمراكز التعليمية والأربطة الدينية، والمدارس التي استدامت مردوداتها حتى اليوم مثل رباط تريم، ومدرسة النهضة بسيئون.

كما سعى بعض المهاجرين إلى إقامة شركات مساهمة في حضرموت، فعلى سبيل المثال دعا السيد عيروس بن حسن العيروس إلى مشاركته في حفر بئر وشراء مكيئة لرفع الماء من البئر في مزرعته في وادي جعيمة، وحدد رأس مال المشروع بنحو (6000) روبية موزعة على (120) سهماً، معدل سعر السهم (50) روبية فضة، وتم التعاقد مع مهندسين إندونيسيين أرسلوا إلى حضرموت لتنفيذ المشروع، كما سعى مهاجرون آخرون إلى تأسيس شركة مساهمة أخرى لإقامة مصنع لتعليب الأسماك في مدينة المكلا، حُدد رأس مال الشركة بنحو مليون روبية وللشهم الواحد نحو (1000) روبية، وسارع عدد من المهاجرين الأثرياء إلى الاشتراك في هذا المشروع. غير أن أوضاع حضرموت وتدخل الاستعمار البريطاني حينها، فضلاً عن الحروب المتكررة التي تنشأ بين القبائل من حين لآخر، حالت دون المزيد من المؤثرات الاقتصادية للمهاجرين في بلدهم حضرموت⁽¹⁸⁾.

أما بخصوص استدامة المؤثرات الاقتصادية في مجالات الزراعة، والتطور الحضري والعمراني، فقد كان مبكراً على وفق بواكير الهجرة الحضرمية نفسها، فقد سخر عدد من الحضارم جزءاً من أموالهم لدعم الزراعة والحفاظ على مجاري السيول، وقنوات توزيعها. فعلى سبيل المثال قام أبوبكر بن شيخ الكاف عام 1917م باستيراد الماكينات الزراعية الحديثة وتوزيعها على

(18) غالب، يحيى محمد أحمد (2008) الهجرات اليمنية الحضرمية إلى إندونيسيا، ط الأولى، ص 316 - 317.

الفلاحين في مدينة تريم مجاناً، كما أنشأ ورشة لتصليح تلك المكنائ الزراعية، واستقدم لأجل ذلك خبيراً في هذا المجال من تركيا، كما حرص على جلب أنواع من البذور والشتلات لبعض المنتجات الزراعية ومنها أنواع من الفواكه من الخارج لتتم زراعتها في حضرموت، فضلاً عن دوره في بناء سدود المياه في وادي حضرموت وترميم ما يتطلب ترميمه منها⁽¹⁹⁾، كما شرع أبوبكر الكاف أيضاً في استصلاح أراضٍ زراعية جديدة في ضواحي تريم، وأنفق من أمواله التي كوّنها في المهجر على حفر العديد من الآبار، وتمهيد مجاري السيول وقنوات الري⁽²⁰⁾. وينجذب الزائر لحضرموت عندما يرى بساطين النخيل ومساحات الزراعة المحيطة بالقصور الطينية المبهرة التي مؤلتها عائدات الهجرة مُنذُ النصف الأول من القرن الماضي⁽²¹⁾.

أما ما يخص التطور العمراني واستدامته، فمما لا شك فيه أن آثار الهجرة ظهرت بشكل واضح في الكثير من المباني والقصور التي اشتهرت بها مدن وادي حضرموت، وبالذات مدينة تريم، إذ يظهر أثر الهجرة في النمط العمراني من حيث الشكل والتصميم المنقول من أرض المهجر الآسيوي بالذات، وإدماجه مع خصائص العمارة الطينية العريقة في وادي حضرموت، التي مثلت صورة حية للعمران البيئي الذي ظل وما زال يحتضن ساكنيه مئات السنين، على الرغم من تطور حاجات الناس وتغير أحوالهم. وحققت هذه العمارة مواعمة مع

(19) السقاف، جعفر محمد والكاف، علي أنيس (2010) الزعيم أبوبكر بن شيخ الكاف: صانع السلام وباني النهضة الاقتصادية والاجتماعية في حضرموت، ط الثانية، الكاف للدراسات والنشر، سيئون، ص 230.

(20) عمشوش، مسعود سعيد (2017) الحضارم في مهاجرهم، متاح بصيغة (بي دي اف)، ص 22. 332

(21) لاكثر، هيلين (1440) حضرموت: البنية الاجتماعية والزراعة والهجرة، نويل برهيووني (محرر)، بشير العيسوي (مترجم)، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض، ص 103.

ظروف المناخ فخلقت السكن المريح صيفاً وشتاءً، كما جاءت هذه العمارة موائمة ومتناغمة مع خصائص المجتمع وحاجاته المادية والروحية، فكان لها كبير الأثر في تمتين العلاقات الإنسانية بين الأفراد، وإشاعة التوحد وتعميق حسن الجوار، وتقوية أواصر الألفة وتعزيز الانتماء⁽²²⁾. ولا شك أن ما اتسمت به مدن حضرموت من أنماط عمرانية وعلى وجه الخصوص في مدينة تريم يمثل صورة حية ومستديمة لل عمران المتأثر بالهجرة؛ إذ أسهمت هجرة الحضارمة إلى كلِّ من سنغافورة وإندونيسيا والهند في ظهور أسر ثرية تنافست مُنذُ ما يزيد عن قرنين من الزمان على تشييد القصور الفخمة التي مزجت بين الفن المعماري الحضرمي الأصيل، وبين الفن المعماري الآسيوي والمالوي، معتمدة على الخامات المحلية، كمادة الطين التاريخية وأخشاب النباتات الطبيعية، ومواد تم استيرادها من المهجر. كالزجاج والألمونيوم والقطع الحديدية وبعض الأخشاب المزخرفة والأعمدة الضخمة التي تميز واجهات القصور في تريم، وكذلك النوافذ، مما يضفي جمالاً يستشف منه التأثير بالفن المعماري من شرق وجنوب شرق آسيا⁽²³⁾. (أنظر الأشكال 1 ، 2 ، 3 ، 4).

(22) السقاف، أحمد محمد (2002) تأثير خصائص البيئة الطبيعية والاجتماعية على العمارة الطينية في وادي حضرموت، ورقة مقدمة للندوة العلمية "التنمية العمرانية في المناطق الصحراوية ومشاكل البناء بها"، الرياض 4 - 1 نوفمبر 2002م، المملكة العربية السعودية.

(23) العامري، عبدالحكيم صالح (2012) المعالم الأثرية والسياحية بمدينة تريم، ورقة علمية ضمن أبحاث ودراسات فعاليات ملتقى تريم عاصمة الثقافة الإسلامية، ط الأولى، ص 198 - 217.



شكل (2) دار السلام - تريم



شكل (1) قصر القبة - تريم



شكل (4) قصر عشه - تريم



شكل (3) قصر المنصورة - تريم

وهكذا تظهر الآثار الاقتصادية الإيجابية للهجرة الحضرية على الوطن، ليس في مجال تحويل الأموال وتحسين حياة الأسر وحسب، بل أيضاً في مجالات اقتصادية صناعية وزراعية وعمرانية. فلولا تلك الثروات التي كونها أولئك المهاجرون، لما استطاعوا المساهمة في تحسين موطنهم وتطويره، ولولا تلك الثروات وحس الانتماء، لما توجهوا إلى العودة إلى الوطن والمساهمة في تعميره. وإن كانت بعض جوانب التأثير قد أخذت طابعاً شخصياً أو ذاتياً، كبناء القصور الفخمة، إلا أنها أسهمت في تطوير العمران البيئي السائد في حضرموت، حيث أصبح عمرانياً يجمع بين خصائص البيئة الطبيعية، مستثمراً لموارد البيئة المحلية كمادة الطين وأخشاب السدر والنورة، ومستفيداً من مؤثرات عمران المهجر، مما وسمة ببعض السمات التي أصبحت ذات استدامة

بوصفها جزءاً لا يتجزأ من العمران المحلي، مثل البلكونة والفتحات الدائرية وغيرها من الأشكال الفنية والزخرفية التي تبناها المعماريون المشهورون في تريم ومدن وادي حضرموت. يؤكد ذلك ما أورده باصرة (1999): أن السلطان الكثيري أجاب عندما سألته بعثة مجلة العربي الكويتية عام 1965م عما يخص عاصمة دولته مدينة سيئون قائلاً: "إن مدينة سيئون شيدها المهاجرون إلى إندونيسيا"، وأكد فان در مولن عندما تحدث عن مدينة حريضة وما بها من قصور ومبانٍ وبساتين "أن كل ما هو أنيق ومزدهر يعزى إلى أموال المهجر"⁽²⁴⁾.

استدامة التأثيرات الاقتصادية السلبية للهجرة الحضرمية:

مما لا شك فيه أنه مثلما للهجرة من آثار إيجابية، فإن لها آثاراً سلبية على الوطن بشكل عام وعلى حضرموت بشكل خاص. إذ تعد حضرموت من أكثر المحافظات اليمنية تأثراً بالهجرة في مختلف جوانب الحياة فيها.. ومع حقيقة الدور الاقتصادي الإيجابي للحالات المالية التي يرسلها المهاجرون لذويهم في حضرموت منذُ بواكير الهجرة الحضرمية كما سبق وأشار إليه، إلا أن ذلك خلق جيلاً من العاطلين، ونمى روح الاتكالية، فنمت ثقافة الاستهلاك بين سكان حضرموت بالأمس واستمرت إلى اليوم. ودفعت حضرموت ثمن ذلك خلال توقف الحوالات وما كان يتم الاعتماد عليه من الخارج، خلال فترة الحرب العالمية الثانية، مما أسهم بشكل كبير في ظهور المجاعة في حضرموت تبعاً لتوقف الحوالات والموارد الاقتصادية المستوردة من بلدان المهجر. وتكررت المشكلة بعد عودة عدد من المهاجرين من شرق أفريقيا أيضاً، و من دول الخليج أثناء اندلاع حرب الخليج، مطلع عقد التسعينيات من القرن الماضي.

(24) باصرة (1999) مرجع سابق ص 35.

وكل عودة للمهاجرين حملت معها العديد من المشاكل الاقتصادية⁽²⁵⁾، ولعل من أبرزها استنزاف قوة العمل الزراعية من الشباب وذوي الخبرة، وضعف الصناعات الحرفية أمام استيراد الأدوات المستوردة⁽²⁶⁾ المصنعة خارجياً والأكثر جاذبية ومنافسة للمنتجات المحلية. ومما يؤسف، أنه على الرغم من شهرة حضرموت تاريخياً ببعض الصناعات الحرفية النابعة من استثمار موارد البيئة المحلية مثل نباتات النخيل والسدر، ومواد البناء كالجير (النورة) والرماد واخشاب السدر، فإنها اليوم تعتمد في جل احتياجاتها على كل ما هو مستورد، متأثراً بما هو موجود في بلدان المهجر. وتتلاشى الحرف والمنتجات المحلية التي كانت أيضاً عامل جذب للسياح ومصدر دخل اقتصادي لا يستهان به لعدد من الأفراد في مجتمع حضرموت. وقد لوحظ مؤخراً أن كثيراً من الحرف والصناعات الحرفية تكاد تكون منقرضة أمام استيراد المواد والبضائع المستوردة المشابهة والمنافسة، فضلاً عن نمو ثقافة الاستهلاك التي تعد الهجرة أحد عوامل نموها. وتزداد المشكلة أيضاً بعد غياب السياح وأنشطة السياحة التي كانت تشكل رافداً اقتصادياً جيداً لمحافظة حضرموت من خلال وصول أفواج السياح الذين يجوبون مدن حضرموت وقراها، ويقفون كل ما هو محلي وبالعملة الصعبة في كثير من الأحيان. ويبدو أنه حتى لو عاد النشاط السياحي إلى محافظة حضرموت، فإن السياح ربما لن يجدوا ما يرغبون في اقتنائه من المنتجات المحلية، بل سيجدون منتجات بلادهم وبلاد المهجر هي المتوافرة في أسواق حضرموت وأزقتها.

(25) المرجع نفسه، ص 32 - 37.

(26) بن ثعلب (2016) مرجع سابق، ص 188.

تأثيرات في البعد الاجتماعي والثقافي:

يعد التأثير الاجتماعي للهجرة من أكثر آثار الهجرة استدامة، سواء كان ذلك التأثير إيجابياً أم سلبياً. ووفقاً لمنطلقات الهجرة الحضرية وأسبابها، فإن تأثيراتها الاجتماعية على الوطن وعلى بلد المهجر يعد تأثيراً عميقاً ومستداماً، وبهذا فهو يحقق فلسفة التنمية المستدامة وعلاقتها بالهجرة، وهو ما يتناوله هذا المحور، الذي يمكن تحديده وفق منحيين:

- استدامة التأثيرات الإيجابية للهجرة الحضرية.
- استدامة التأثيرات السلبية للهجرة الحضرية.

استدامة التأثيرات الإيجابية للهجرة الحضرية في البعد الاجتماعي والثقافي:

شكلت التأثيرات الاجتماعية والثقافية الإيجابية للهجرة على حضرموت أهمية بالغة في تحقيق جوانب من التنمية البشرية كانت حضرموت أحوج ما تكون إليها، لاسيما ما يخص تأسيس التعليم ودعمه والتوسع فيه، والصحافة، والصحة، والخدمات الاجتماعية، لاسيما ما يتعلق بالطرقات: وتعييدها وصيانتها. وقد برز في دعم التنمية الاجتماعية واستدامتها كثير من الأسر والأفراد من المهاجرين الموجودين في كلِّ من سنغافورة، وإندونيسيا بدرجة رئيسة ممن كونوا ثروات مالية من نجاحاتهم التجارية وبقاء ارتباطهم بالوطن، وكذا المهاجرون إلى دول الخليج، مما أسهم في استدامة جوانب من التنمية الاجتماعية من خلال تخصيص العقارات والأموال كأوقاف لفتح المدارس ودعم أربطة التعليم الديني، فضلاً عن إنشاء المراكز الصحية والمستشفيات، وكذا تعبيد الطرق للربط بين مدن وادي حضرموت وقراه، بل والربط بين ساحل حضرموت وواديها. وكثير من تلك الأوقاف مازالت مستدامة حتى اليوم.

ومع حقيقة تعدد تلك التأثيرات وتنوعها، وصعوبة حصرها، فضلاً عن أسهموا فيها، ويرى الباحث أن يستعرض نماذج من تلك التأثيرات وأبرزها بما يتناسب مع هذا المحور، سواء كانت مما وفرته المراجع العربية والأجنبية، أو من الواقع الذي عايشه وعرف عنه الباحث.

تؤكد الدراسات الحديثة أن من انخرطوا في الهجرة من أبناء حضرموت شكلوا نسبة عالية جداً من سكان حضرموت.. ومُنذُ نحو ألف عام حتى اليوم مازالت الهجرة الحضرمية مستدامة ومستمرة، حافظ المهاجرون الحضارم خلالها على ارتباطهم بأرض الوطن، وكان التفاعل بين أرض الوطن والمهجر مستمراً ومتسقاً. كما أن تأثير الهجرة على مجتمع حضرموت كان عظيماً في القرنين الأخيرين⁽²⁷⁾، وتشكل عائلة آل الكاف أبرز الأسر التي أسهمت مساهمة فعالة في التأثير على الواقع الاجتماعي بمختلف أبعاده. فهذه العائلة كان لها السبق والريادة في تعبيد الطرق في حضرموت مُنذُ عام 1926م، وهي أول من أدخل خدمات الكهرباء إلى حضرموت، وأول من أدخل السيارات عام 1916م، وأول من أدخل بعض الاحتياجات الاجتماعية كالتليفون، والراديو، والثلاجات المنزلية، واستديو للتصوير الفوتوغرافي إلى حضرموت⁽²⁸⁾. وكان أبرز مركز علمي ديني بحضرموت وأشهره يتمثل في "رباط تريم" الذي تم دعمه وتأسيس وقفه من قبل ثلة من تجار وأثرياء المهاجرين في سنغافورة. يؤكد ذلك ما جاء في وثيقة الوقفية التأسيسية لمعهد الرباط المسجلة في سنغافورة في 10 مارس 1886م، إذ ورد ما نصه:

(27) البوجرا، عبدالله، وبريهوني، نويل (1440) حضرموت والمهجر: السياسة اليمنية والهوية والهجرة، نويل برهوني (محرر)، بشير العيسوي (مترجم)، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض، ص 29 - 30.

(28) السقاف، جعفر والكاف، علي (2010) الزعيم أبوبكر بن شيخ الكاف: صانع السلام وباني النهضة.. ط الثانية، الكاف للدراسات والنشر، ص43.

"بين السيدين عقيل بن سالم السري، وعبدالرحمن بن علي الجنيدي، وهما من تجار سنغافورة، وبين الأماناء (تم ذكر عدة أسماء).. على الإشارة إلى المكاتبات المنعقدة بخصوص تحويل العقارات المشتراة بحسب بياناتها للوقفية وبوقفها وفقاً مؤبداً بمقتضى تفصيل الشروط المشروطة في هذه الوقفية، وبصرف الحاصل من العقارات في المصارف المعينة وعلى الوجه المقرر". كما أن هناك وقفيات أخرى خاصة بهذا الرباط وغيره من المراكز العلمية أوقفها أثرياء المهجر من الحضارم، منهم على سبيل المثال وقفية الشيخ الثري سالم بن محمد بن طالب الكثيري ببيت رقم (106) في سنغافورة، والسيد عبدالرحمن بن عبدالله الكاف ببيت رقم (13) بموجب وثيقة حررت في ديسمبر 1922م، كما أوصى سالم بن علي بن شرمان بنصف بيته الكائن في حارة (منجو كالي) بمباسا. ومع الحديث عن حقيقة تعدد المتبرعين والواقفين لأموال وعقارات تخص رباط تريم، يمكن أن نختم بالإشارة إلى ما تبرع به الشيخ محمد بن عوض بن لادن للرباط المذكور حيث تبرع بمبلغ ألفي شلن تصرف شهرياً لصالح طلبة العلم برباط تريم مُنذُ عام 1374 هجرية⁽²⁹⁾.

وبالإضافة إلى تأسيس الأربطة ومراكز تحفيظ القرآن ودعمها، أسهم المهاجرون بثرواتهم في تأسيس عدد من المدارس في حضرموت، منها على سبيل المثال "مدرسة الحق" في تريم 1916م، و"مدرسة النهضة" بسيئون التي أسسها ابن حضرموت في المهجر السيد سقاف بن محمد عبدالرحمن السقاف عام 1921م. كما أوقفت السيدة مهاني أحمد السقاف عام 1927م بيتاً بسنغافورة لـ"مدرسة النهضة" بسيئون، وما زال ريع ذلك البيت يصل المدرسة إلى اليوم،

(29) بلفقيه، عبدالله بن حسين (1378) تذكرة الباحث المحتاط في تاريخ الرباط، مطبعة الفجالة الجديدة، متاح بصيغة بي دي أف، ص 34 - 47.

كما أن للمذكورة أوقافاً خيرية أخرى في حضرموت، (أنظر صورة لنموذج من الوقفية في الشكل (5)).

Probate No. 41 of 1927

I Sheriffa Bahani binte Ahmad Haggoff of No. 15 Java Road Singapore hereby revoke all former wills and declare this to be my last will.

to hold upon trust to pay the principal and income derived therefrom to the Madrasah El. Nathab El. Elmeyak in Haydamuth in Arabia.

I devise house No. 245 Jalan Besar Singapore which I am about to purchase to my trustee or the trustees for the time being of this my will and if the same shall not be purchased I direct my trustee or the trustees for the time being of this my will to purchase a house in Singapore for the sum of about dollars six thousand (\$6,000)

شكل (5) يبين نموذج من وقفية السيدة مهاني عمر السقايف / سنغافورة

كما أسهمت أسرة آل الكاف بإرسال البعثات العلمية من أبناء حضرموت إلى القاهرة، وكان عددهم عشرة، خمسة من خريجي "مدرسة الحق" بتريم، وخمسة من خريجي "مدرسة النهضة" بسيئون، وذلك عام 1926م⁽³⁰⁾. كما بعثت "جمعية الأخوة" ثلاثة مبعوثين إلى العراق عام 1937م، وخمسة مبعوثين إلى سوريا عام 1947م، معتمدة في مصادر دخلها بدرجة رئيسة على

(30) السقايف والكاف (2010) مرجع سابق، ص 37.

أموال المهاجرين⁽³¹⁾. وليس بخفي على أحد أن "جميع المدارس التي تقع في إطار الدولة الكثيرية تولى الإنفاق عليها أثرياء من أسرتي آل السقاف وآل الكاف من أموالهم التي رصدوها في المهجر لهذه الخدمة وغيرها من الخدمات الإنسانية النبيلة"⁽³²⁾.

أما ما يخص التأثير في الجانب الصحي، فلم يجد الباحث اهتماماً واضحاً في الدراسات التي تناولت الهجرة الحضرية بهذا الجانب في ما يخص تأثيرات الهجرة فيه. وبالعودة إلى مطلع القرن الماضي، نجد جهود أسرة آل الكاف في دعم الجانب الصحي موثقة بعض الشيء، إذ تم استقدام عدد من الأطباء من الخارج؛ لتقديم العلاج المجاني لأبناء حضرموت. يؤكد ذلك ما أشار إليه كلٌّ من درمولين وفون فيسمان - فيما أورده السقاف والكاف (2010) - بقولهما: "يوجد في حضرموت وما حولها طبيب واحد حصل على تدريب غربي، ويعود الفضل هنا إلى السيد أبي بكر الكاف الرجل المستنير الذي استقدم هذا الطبيب الشاب الهندي"، كما أنشأت الأسرة "مستشفى الكاف الخيري" بترميم الذي أداره أبوبكر المذكور بعد وفاة أخيه عام 1948م، كما أقام صيدلية خيرية في سوق سيئون لتوزيع الأدوية للمرضى مجاناً⁽³³⁾.

وبعد العام 1990م، ساهمت أسر وشخصيات كثيرة من المهاجرين في دعم الجانب الصحي من خلال إنشاء المستشفيات في كثير من مدن حضرموت ونواحيها، واستقدام البعثات الطبية لتقديم الخدمة الصحية مجاناً أو بخدمة شبه

(31) عصبان، صالح مبارك (2010) ريادة النهضة العلمية في تريم في القرن الرابع عشر الميلادي، ورقة علمية مقدمة ضمن أبحاث ودراسات فعاليات ملتقى تريم عاصمة الثقافة الإسلامية، ط الأولى، ص 355 - 358.

(32) بامطرف، محمد عبدالقادر (2001) الهجرة اليمنية، ط الأولى، وزارة شؤون المغتربين، الجمهورية اليمنية، ص 99.

(33) السقاف والكاف (2010) مرجع سابق ص 229.

مجانية، منها- على سبيل المثال لا الحصر- مستشفى "خيلة بقشان" بدوعن، و"مستشفى بابكر الخيري" بوادي العين. كما أسهم ويساهم المهاجرون في استجلاب بعض الأجهزة الطبية المهمة وغالية الثمن؛ لرغد المستشفيات والمراكز الصحية الحكومية والأهلية والمراكز الصحية التابعة للجامعات في حضرموت من وقت لآخر، ويصعب توثيق هذه الإسهامات لأنها تسجل في كثير من الأحيان باسم "فاعل خير"، إذ يرفض بعضهم الإفصاح عن دوره. وتبدو استدامة هذا التأثير من خلال استمرار تلك الإسهامات، مُنذ مطلع القرن الماضي إلى اليوم، فما زالت كثير من المستشفيات والمراكز الصحية تعتمد على عطايا المغتربين وأموالهم في دعم الخدمات الصحية وتحسينها. غير أن البعض يشكو من عدم الحفاظ على تلك الأجهزة وصيانتها، كما أن الحاجة تبدو أكثر تزايداً اليوم، في حين ضعفت ثروات المغتربين بعد التغيرات التي تعيشها دول المهجر في النواحي الاقتصادية وما يتبع ذلك من إجراءات لحكومات تلك الدول، مما يحد من استدامة تسخير الأموال لخدمة الجوانب الاجتماعية عموماً، والجانب الصحي على وجه الخصوص.

أما ما يخص خدمات تعبيد الطرقات وصيانتها، فتبدو آثار الهجرة وثروات ذويها مبكرة ببواكير الهجرة الحضرية نفسها؛ فقد كان دور ثروات المهاجرين أكبر من دور الحكومات السابقة في حضرموت، لاسيما في النصف الأول من القرن الماضي على أقل تقدير. ومع صعوبة حصر كل تلك المؤثرات في هذا الجانب، إلا أن هناك مشاريع يمكن أن يقال عنها أنها "عملاقة" إذا نظر إليها في زمنها ومستوى الإمكانيات التقنية المتوافرة آنذاك، فضلاً عن مستوى الحاجة إليها في تلك الفترة من تاريخ الخدمات في حضرموت، تأتي في مقدمة هذه الطرق "طريق الكاف" التي تربط بين وادي حضرموت وساحله من تريم

إلى الشحر، حيث بدأ العمل فيها في عام 1924م في ظل وجود كيانين سياسيين في حضرموت هما "الدولة القعيطية" وعاصمتها المكلا، و"الدولة الكثيرية" وعاصمتها سيئون. ويؤكد المؤرخ المعروف محمد عبد القادر بامطرف أن أسرة آل الكاف أسهموا بأموال لا يستهان بها من ثرواتهم التي كونوها في المهجر في دعم كثير من الخدمات، ومنها تعبيد الطرقات في وادي حضرموت ودوعن والساحل، وهم الذين شقوا الطريق بين الشحر وتريم بمسافة تقدر بنحو (200 ميل)، وسميت بـ"طريق الكاف" حينها وفتحت عام 1937م، وتعرف اليوم بـ"الطريق الشرقية"، وكلفهم هذا العمل الإنشائي العظيم حينها (180 ألف ريال). كما أنفق أبوبكر بن شيخ الكاف مبلغاً يقارب (150 ألف ريال) من أجل حفظ الأمن على طول الطريق وفي أماكن أخرى من حضرموت* وكانت حضرموت قبل ذلك لا تعرف الأمن ولا الاستقرار⁽³⁴⁾.

ومن مشاريع الطرقات الكبيرة التي شيدت مؤخراً من ثروات المهاجرين أيضاً طريق "خيله بقشان" التي تربط بين عاصمة المحافظة المكلا ومديرية دوعن، التي شيدتها أسرة آل بقشان، فضلاً عن تعبيد ورصف كثير من الطرق الداخلية في مدن حضرموت، لاسيما تريم وسيئون وقرى في دوعن وغيرها بمساهمات المغتربين أو أوقافهم.

ويُعد الشيخ سالم باحبيشي مثلاً آخر لأثرياء الاغتراب من شرق أفريقيا في التنمية في حضرموت، إذ أنشأ الشيخ باحبيشي أول محطة كهرباء بوادي حضرموت بمعدات حديثة، تم تركيبها من قبل مهندسين إيطاليين استفادهم الشيخ باحبيشي، وخصص جميع إيرادات تلك الكهرباء للصدقات وأعمال

(34) بامطرف (2001) مرجع سابق، ص 99. للمزيد عن الطريق وإنشائها والاتفاقيات المبرمة مع القبائل راجع السقاف والكاف (2010) مرجع سابق ص 190 – 207.

الخير، كما أن له أعمالاً في مشاريع المياه في دوعن، كذلك أسس "مستشفى الجحي" المعروف إلى اليوم⁽³⁵⁾.

وتبدو استدامة هذه الخدمات إلى اليوم واضحة، فالطريق الشرقية "طريق الكاف" (سابقاً) مازالت مستخدمة، وما حدث لها من تحسين لا يعدو كونه تعبيداً وإضافة الإسفلت، بينما ظل خط الطريق ومساره مستداماً. ومن خلال استخدام الباحث للطريق الشرقية حالياً تبين له أن معالم "طريق الكاف" مازالت ظاهرة ومستخدمة، وتظهر في أماكن أخرى موازية لخط الإسفلت القائم اليوم (انظر الشكلين 6 ، 7).

وقبل ختام هذا المحور، لابد من الإشارة إلى دور عائلة بغلف في إقامة مشاريع خدمة توصيل مياه الشرب إلى المنازل واستدامتها وإقامة الخزانات لذلك في أرجاء مختلفة من حضرموت، مُنذ عشرات السنين إلى اليوم، ومجال تفصيلها يفوق طبيعة منهجية هذا البحث.



شكل (7)



شكل (6)

يبين جانباً من استدامة طريق الكاف (1937) يبين اتباع الطريق الشرقية الجديدة (التقط الباحث الصور في 2021 / 1/23) لمسارٍ موازٍ لطريق الكاف

(35) عمشوش (2017) مرجع سابق ، ص 68.

ويبدو أن من أبرز التأثيرات الثقافية للهجرة على الوطن نمو الواقع الصحفي في حضرموت وتطوها؛ إذ ظهرت العديد من الصحف الحضرية التي تبناها عدد من المهاجرين، أو أنها أنشئت بدعم منهم. وقد أوردت إحدى الدراسات جملة من أسماء الصحف التي صدرت في حضرموت حتى النصف الأول من القرن الماضي، وصلت أعدادها إلى نحو (14) صحيفة ومجلة⁽³⁶⁾، يبين الجدول (1) ذلك. ومع حقيقة عدم استدامتها جميعاً، إلا أن أثرها يكمن فيما أحدثته من حراك ثقافي ونمو للوعي في حضرموت، فضلاً عن اكتساب الخبرات في هذا المجال. يؤكد ذلك أن بعضاً من المؤسسين أو رؤساء التحرير أصبحوا زعماء وقادة اجتماعيين وسياسيين داخل حضرموت واليمن وخارجهما.

جدول (1) يبين عدداً من الصحف التي صدرت في حضرموت بتبني ودعم من بعض

المهاجرين

المجلة أو الصحيفة	تاريخ الصدور	مكان الصدور	المؤسس أو رئيس التحرير	دورتها
السييل	1913	المسيلة	محمد بن عقيل بن يحيى	غير مبين
حضر موت	1917	تريم	شيخ بن عبدالرحمن السقاف	أسبوعية
النهضة	1925	تريم	الطيب الساسي	أسبوعية
عكاظ	1929	سينون	عبدالله بن احمد بن يحيى	أسبوعية
اليقظة	1929	سينون	سقاف بن محمد	أسبوعية
التهديب	1930	سينون	محمد بن حسن بارجاء	أسبوعية
الحلبة	1938	المسيلة	علي عقيل وموسى الكاظم	أسبوعية
الإخاء	1938	تريم	محمد حسن شيخ الكاف	أسبوعية
المنبر	1939	المكلا	عبدالله سعيد بن وبر	أسبوعية
صوت حضرموت	1940	سينون	نخبة من الحضارم	أسبوعية
المنبر	1943	المكلا	محفوظ عبده	أسبوعية
زهرة الشباب	1944	سينون	حسن بن سالم السقاف	أسبوعية
الأمل	1046	المكلا	نخبة من الحضارم	أسبوعية
البلاد	1950	المسيلة	نخبة من الحضارم	أسبوعية

عن: غالب يحيى (2008) ص 329.

(36) غالب، يحيى (2008) مرجع سابق، ص 328 .

استدامة التأثيرات السلبية للهجرة الحضرية في البعد الاجتماعي والثقافي:

تبدو التأثيرات السلبية للهجرة اليمنية عامة والحضرية على وجه الخصوص في أنها تتسم بالاستدامة في بعض من أبعادها الاجتماعية، ولعل أول تأثير سلبي هو التفكك العائلي في ظل غياب الأب لسنوات قد تصل إلى نحو نصف قرن وأكثر لدى بعض العائلات، بينما تظل زوجته وبعض أولاده في انتظاره دون جدوى. ومع حقيقة إمكان التواصل الكتابي المتباعد حينذاك، إلا أن ذلك لم يحل الإشكاليات التي واجهها الأبناء بحرمانهم من حنان الأبوة، فضلاً عن اضطرار أكبر الأبناء لقطع التعليم للعمل مبكراً لتوفير لقمة العيش لباقي الأسرة في ظل انقطاع التحويلات لأسباب كثيرة. وهذه هي حال الكثير من الأسر الحضرية التي هاجر أربابها إلى شرق أفريقيا وجنوب شرق آسيا لسنوات عدة دون العودة، بسبب الوفاة أو الانصهار في بلد المهجر⁽³⁷⁾. ومُنذ الطفولة، كان الأطفال في المجتمع الحضري يرددون الأهازيج المعبرة والمحملة بالرجاء والدعوات الملحة لعودة أرباب الأسر، منها على سبيل المثال:

"الله يجيب آل جاوة أهل الذهب والتجارة"

"عسى آل جاوا يجون أهل الذهب والدخون".

ومما لاشك فيه أن هناك تأثيرات للهجرة عموماً على الوطن الأم، أيّاً كانت هذه الهجرة، وبالتالي تتشابه تلك الآثار في كثير من بلدان الطرد أو الإرسال. فاختلال التركيب السكاني النوعي، وضعف نسبة قوة العمل الشابة، ومستوى الالتحاق بالتعليم للفئات في سن التعليم، وانعكاسات ذلك على جوانب التنمية في

(37) باصرة (1999)، مرجع سابق ص 36-37.

أبعادها الاجتماعية، والثقافية، والاقتصادية واضح ومعروف. فتوافر الاحتياجات الاجتماعية وربطها باستراتيجيات التنمية تخلق تفاعلاً بين مكونات التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛ فالعلاقة مترابطة بين الواقع الصحي والثقافي والسكاني في أي مجتمع. وقد أكدت إحدى الدراسات الميدانية - التي تناولت انعكاسات الهجرة اليمنية على الأوضاع الاجتماعية - تدني مستوى الخدمات الصحية والمستوى التعليمي؛ نتيجة لهجرة العناصر الشابة الماهرة والمؤهلة إلى بلدان المهجر، ومن مؤشرات ذلك تزايد نسبة التسرب من التعليم العام لالتحاق بالآباء أو الإخوان في المهجر⁽³⁸⁾.

كما ظهرت في مجتمع حضرموت مُنذُ أمس إلى اليوم سلوكيات تعد غريبة على السلوك الاجتماعي للمجتمع المستند على العقيدة الإسلامية، والتوجه الصوفي الذي يحث على التواضع، لذا انبرت الأقلام والدعوات مُنذُ ثلاثينيات القرن الماضي تدعو إلى الإصلاح الاجتماعي، مركزة على مشاكل حضرموت الاجتماعية، وعزت أسباب ذلك إلى الهجرة وتأثيراتها، وانتقدت على وجه الخصوص السلع والموضات المستوردة من بلدان المهجر، وأن مثل ذلك يشكل إهداراً للموارد وضغوطاً اجتماعية تؤدي إلى مزيد من الهجرة، فضلاً عن انتشار ظاهرة التفاخر بالثروة المادية، مما أدى إلى استفحال الديون في محاولات تقليد الأغنياء، الأمر الذي يرغم المدنيين على الهجرة. تؤكد ذلك إحدى المقالات التي نشرت في بعض الصحف والمجلات التي صدرت في حضرموت "مجلة التهذيب"، (مكتوبة باليد)، منتقدة تبني نساء حضرموت بعض العادات الهندية، والجاوية، والآسيوية، والنجدية، وهذا بدوره شجع على استيراد السلع الأجنبية وأدى إلى عزوف المجتمع عن شراء المنتجات المحلية،

(38) بن ثعلب (2016) مرجع سابق ص 167 - 173.

وإلى فساد الاخلاق ودفع بالرجال نحو الهجرة تاركين أطفالهم، خاتماً بقوله: "وتركت حضرموت ببيوتها خالية إلا من نساء مهجورات غير سعيديات"⁽³⁹⁾. وإلى اليوم تعاني حضرموت من المؤثرات السلبية للهجرة على النواحي الاجتماعية والثقافية بشكل واضح، ليس نتيجة لمؤثرات الهجرة الأولية إلى الهند وجنوب شرق آسيا، بل نتيجة لمؤثرات الهجرة المتأخرة نسبياً إلى الدول النفطية الخليجية. فكثير من عادات حضرموت الحسنة تتعرض للانقراض؛ نتيجة لطغيان العادات الخليجية في الملابس والمأكل واقتناء السلع الكمالية، بل التخلي كذلك عن جوانب من عموميات ثقافة المجتمع، مثل عادات الزواج والموت والمناسبات الدينية، إلى عادات خارجية ومستوردة فرضتها الأفكار الدينية الدخيلة المدعومة مالياً، مما أدى إلى أن تصبح تلك العادات مستدامة؛ نتيجة لانتشار الأفكار الدخيلة ورسوخها وتبنيها من قبل مؤسسات حزبية وأهلية، كمؤسسات المجتمع المدني، أو مؤسسات تعليمية جامعية تتبنى تلك الأفكار المتطرفة وتمنهجها، مما يهدد السلم الاجتماعي ويساعد على نشر "ثقافة التطرف والتكفير" التي أصبح للأسف يتبناها عدد ليس بالقليل من أبناء حضرموت اليوم.

• التأثيرات في البعد البيئي:

التأثيرات الإيجابية للهجرة الحضرمية في البعد البيئي:

يعد البعد البيئي أحد أهم أبعاد التنمية المستدامة التي تحظى باهتمام عالمي اليوم؛ نتيجة للمؤثرات السلبية للتنمية التقليدية على موارد البيئة وتوازن أنظمتها البيئية، وبروز المشكلات العالمية كتهور طبقة الأوزون، والتغيرات

(39) بوكسيجر (2019) مرجع سابق ص 174 - 175.

المناخية، وتدهور التنوع الحيوي، فضلاً عن تلوث الهواء والماء والغذاء في مجمل أقطار العالم.

حظي الجانب البيئي باهتمام ودعم من قبل أسر وأفراد من المهاجرين وذويهم، إذ تشير بعض الدراسات إلى اهتمام المهاجرين بسدود المياه وسواقيها في مناطق مختلفة من حضرموت، إذ سخرت الأموال واستُجلب الخبراء من أجل تشييد السدود، وضمان استدامة القائم منها، وتم تداول المراسلات والدعوات لاسيما بعد حدوث كوارث السيول وما ترتب عليها من وفيات أو أضرار بالمزارع والمنازل والمنشآت العامة. وعلى سبيل المثال تعد عملية إعادة تشييد "سد النقرة" الواقع بين قرية قسم وعينات بوادي حضرموت بعد تدمره من السيول مثلاً لجهود المغتربين وثرواتهم في هذا المجال، إذ جمع السيد أبوبكر بن شيخ تبرعات من قبل الأثرياء من المهاجرين؛ لإعادة بناء السد وتوسعته ليصبح طوله نحو (440) قدماً، وعمل في بنائه نحو (700) عامل عام 1947م. كما قام أبوبكر الكاف بتشبيد عدد من السدود في كلٍّ من حريضة، وعندل، ورخيه وصوران، كما ساهم في ترميم سد الموزع بشبام، وسدود وسواقي مياه في جعيمه، وعدم، ومسيلة آل الشيخ، ووادي الذهب. وبعد كارثة السيول في مدينة سيئون عام 1957م، سعى أعيان حضرموت الوادي إلى توجيه رسائل إلى المهاجرين؛ طلباً لإعانة المنكوبين وإعادة ترميم السواقي التي تضررت، وإعادة بناء البيوت التي تهدمت⁽⁴⁰⁾.

وتشير وثائق المراسلات بين المقيمين في حضرموت والمهاجرين من أبنائها إلى الاهتمام المتزايد بقضايا البيئة والمياه؛ إذ شكّلت خلال العقد الرابع من القرن الماضي لجنة سميت "لجنة السدود"، التي شكّلت لها لجاناً فرعية في

(40) السقاف والكاف (2010) مرجع سابق، ص 236 - 242.

مختلف مناطق الوادي، كان من أهم أعمالها ترميم السدود، وتوزيع حصص مياه الأمطار وسد النزاعات حولها(41). كما حظي الحفاظ على الحيوانات البرية وعدم المبالغة في قنصها باهتمام أثرياء تريم، وحرص بعضهم على تربية الوعول والغزلان في حدائقهم.

التأثيرات السلبية للهجرة الحضرية في البعد البيئي:

تبدو الآثار السلبية للهجرة على البيئة في حضرموت من خلال الإهمال الذي طال الأراضي الزراعية الخصبة بوادي حضرموت وساحلها، من خلال قلة الأيدي العاملة الزراعية الشابة بسبب هجرتها مما ساعد على انتشار التصحر وزحف الرمال على بعض المزارع التي كانت عامرة. ويمكن الإشارة إلى أحد الأمثلة بمدينة سيئون متمثلة في المزرعة المسماة "بئر مبارك" الواقعة شمال مدينة سيئون قرب المطار، والتي كان يمتلكها أحد أثرياء الاغتراب، وهو الشيخ سالم باحبيشي، وكيف تحولت إلى منطقة متصحرة زحفت عليها الرمال وأحاطت بالمبنى الطيني الذي كان يقع بمركز المزرعة، وتجاوزت السور في موقع آخر (انظر الشكلين 8، 9).



شكل (8) يوضح زحف الرمال في مزرعة "بئر مبارك" سيئون (تصوير الباحث).

(*) للاطلاع على نماذج من تلك المراسلات راجع الكاف (2018) ص 229 - 267.
(41) الكاف، علي أنيس (2018)، الإتحاف في ترجمة المصلح السيد أبي بكر بن حسين الكاف، مركز تريم للدراسات والنشر، ص 226 - 228.



شكل (9) يوضح تجاوز الكثبان الرملية لسور المزرعة (تصوير الباحث)

وكان للسياسة الزراعية الجائرة، التي مارسها النظام الشمولي السابق في الشطر الجنوبي في سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي، الأثر الكبير في تدهور الأراضي والأعيان الزراعية، وهجرة الناس وعزوفهم عن العمل في الزراعة التي لم تعد مشجعة أو جاذبة للاستثمار.

ومن الآثار السلبية أيضاً تقلص مساحات الأراضي الطبيعية والزراعية؛ نتيجة للتوسع العمراني وزحف المدن على الضواحي والأرياف. وبطبيعة الحال، فإن ذلك التوسع نابع من الآثار غير المباشرة للهجرة، إذ إن إقبال المغتربين على شراء الأراضي أدى إلى ارتفاع أسعارها، مما أدى إلى تحويل الكثير من المساحات الخضراء إلى مخططات سكنية جلبت لمالكها الملايين من المال، بل وأدى اللهاث وراء بيع الأراضي إلى السطو على مجاري المياه والسواقي والمساحات والمتنفسات العامة بل والحدائق، فضلاً عن البيئة البرية وتقلص المساحات الخضراء في حضرموت.

وتأثراً بنمط البناء والسكن وطبيعة العمران (الإسمنتي) السائد في بلدان المهجر، بدأ يظهر في وادي حضرموت اتجاه نحو النمط العمراني الإسمنتي الحديث والغريب عن البيئة المحلية، تأثراً بما جرى في دول الجوار، دون إدراك لما يترتب على ذلك الاتجاه من مشكلات اقتصادية وبيئية، ليس أقلها التكلفة الاقتصادية العالية، وعدم الاستقلالية، فضلاً عن عدم المواءمة مع

الخصائص المناخية للمنطقة والعادات والتقاليد السائدة فيها. كما أن التحول نحو - العمران الحديث - المتأثر بما هو في المهجر، لاسيما دول الخليج المجاورة، أوجد نظرة دونية تجاه العمران البيئي (العمارة الطينية) لدى الأجيال الجديدة، مما يمكن أن يسهم في تعميق العزلة بين الإنسان وبيئته المحلية وما يترتب عليها من تبعية واغتراب، يضعف بالتالي الانتماء البيئي والاعتزاز بالبيئة المحلية عند الأجيال الجديدة⁽⁴²⁾.

كما انعكست الأثار السلبية للهجرة على الجانب البيئي من خلال زيادة عمليات الصيد الجائر للحيوانات البرية المعرضة أصلاً للانقراض، إذ تكررت زيارات بعض المغتربين في ظل حرية استخدام السلاح الناري وبوجود السيارات الفارهة من أجل مطاردة ما تبقى في بيئة اليمن - عامة وحضرموت على وجه الخصوص - من أرانب برية، أو وعول، أو طيور برية، وقتلها بهدف التسلية فقط. بل ووصل إلى علم الباحث أن بعض المغتربين يقدم الدعم المادي لبعض القرى التي تنظم مواسم القناصة خلال فصل الشتاء، وتقتل أعداداً من صغار الوعول وإناثها، والابتهاج بهذا الفعل المخزي.

(42) السقاف أحمد (2002) مرجع سابق، ص 12 - 13 .

المحور الثاني: تأثيرات الهجرة الحضرية في التنمية المستدامة في بلدان المهجر:

إن المتتبع لتاريخ حضرموت والهجرة الحضرية يكتشف علاقة عضوية بين الاثنين. ومن التعرف على الأدوار التي اضطلع بها أبناؤها في المهجر، يظهر للباحث مستوى الحضور الدولي لحضرموت من شرق المحيط الهندي إلى غربه؛ إذ لم تقتصر أدوار المهاجرين الحضارم على الجوانب الاقتصادية للتنمية في بلدان الشتات، بل تعدت ذلك إلى أمور أعمق، تمثلت في الاندماج والتكيف متعدد الأوجه مع تلك المجتمعات، ولكن مع بقاء علاقة متينة ومستديمة بالوطن الأم. وإذا كانت رؤوس أموالهم مازالت موجودة وتسهم في التنمية المستدامة هناك وتشكل عنصراً مهماً في جوانب اقتصاد تلك البلدان، فإن نصيب اليمن وحضرموت من ذلك يعد ضئيلاً. ففي الجانب الاجتماعي، اتخذت تكيف المهاجرين الحضارم أشكالاً أخرى تختلف عما كان معروفاً، وظهر حراك سكاني تمثل في انتقال ما عرف بـ"القرى العربية" من منطقة لأخرى. كما أن إسهامات الحضارم في الجانب الديني لم تقتصر على مجرد الدعوة "بالحكمة والموعظة الحسنة" للدخول في الإسلام، بل إلى خدمة المجتمع وتقديم النصح والمشورة حتى لغير المسلمين، والانفتاح على الديانات الأخرى هناك. كما كانوا رواداً أوائل في إحداث نهضة إعلامية بتأسيس عدد من الصحف والمجلات والدوريات التي لم تكن معروفة هناك من قبل، مما أسهم بشكل واضح في تنمية الوعي وحرية التعبير عن الرأي. و يعكس هذا بطبيعة الحال مدى النجاح الذي حققه الحضارم في التعايش مع الآخر ومستوى التأثير

والتأثر⁽⁴³⁾. وعليه، تسعى السطور اللاحقة إلى تناول جوانب من ذلك التأثير والتأثر في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وفق فلسفة التنمية المستدامة.

• التأثيرات في البعد الاقتصادي:

تميز المهاجرون الحضارم بنشاطهم الفعال في مجال التجارة والاقتصاد في مهاجرهم، واحتلوا مركزاً تجارياً مميزاً، سواء في جنوب شرق آسيا أم في دول الخليج، لاسيما المملكة العربية السعودية، التي ملكوا فيها زمام التجارة وأسهموا في بناء ذلك المجتمع مُنذُ وقت مبكر⁽⁴⁴⁾. ومُنذُ وصولهم إلى مهاجرهم وأسهموا في التنمية الاقتصادية في مهاجرهم. فبالإضافة إلى تنشيطهم للتجارة بين مستقرات مهاجرهم في آسيا وأفريقيا وموانئ اليمن وحضرموت وبقية سواحل شبه الجزيرة العربية، مُنذُ بدء هجراتهم إلى الوقت الحاضر، كان لهم حضور تنموي مؤثر في التنمية الاقتصادية بكافة أنشطتها الزراعية والصناعية، فأنشأوا مزارع المانجو، والفول السوداني، وجوز الهند، والذرة والخضروات، وأقاموا مصانع طحن الحبوب، وصناعة الأخشاب، وصناعة المشروبات وصناعة دبغ الجلود⁽⁴⁵⁾. كما استأثر المهاجرون الحضارم بتوريد البخور واللبان والصدف والودع إلى الأرخبيل الآسيوي، كما كانوا يصدرون سلع بلدان المهجر إلى مختلف المناطق، وبذلك احتفظوا بدورهم الريادي في

(43) العطاس، فريد (محرر)، (2017) الحضارم في المحيط الهندي: إسهامات في مجتمع واقتصاد جنوب شرق آسيا، عبدالله الكاف (مترجم)، تريم للدراسات والنشر، ص 5 - 6.

(44) السقاف، جعفر (1999) مرجع سابق، ص 66.

(45) الجابري، رزق (2010) الهجرة والحوار الحضاري مدخل للسلام العالمي، دراسات وأبحاث، فعاليات ملتقى تريم الثقافي، ص 337.

التجارة البحرية⁽⁴⁶⁾. كما أنشأت بعض الاسر الحضرمية الكثير من الشركات التجارية والمنشآت الاقتصادية، لاسيما مصانع إنتاج الأقمشة والملابس المشهورة في جنوب شرق آسيا (الباتيك) التي بدا أن التجار الحضارمة احتكروا في أغلب مدنها (المدن الإندونيسية) هذه التجارة. كما اشتغلوا بتجارة العقار حتى أصبحت شوارع بأكملها في المدن الرئيسية في كلٍّ من إندونيسيا وسنغافورة تعود كثير من بيوتها ومنشآتها لملاك من عائلات حضرمية، وما زال ربع بعضها يصل إلى ذويهم في المهجر وأيضاً في حضرموت. وظهر الأمر نفسه في دول الخليج، لاسيما مع نهاية القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين، وظل بعضها مستداماً إلى اليوم، ومن تلك العائلات على سبيل المثال (آل الكاف، آل السقاف، آل بقشان، وآل بن لادن، آل بغلف، آل باعشن، آل بن زقر، آل باخشب) الخ، وغيرهم الكثير، وما زالت بعض تلك الشركات والأنشطة قائمة إلى اليوم. وكان التجار الحضارم قد اعتادوا، مُنذُ النصف الثاني من القرن الماضي، على الاضطلاع بدور قيادي في ربط الأسواق المحلية في البحر الأحمر بالتجارة العالمية، وبذلك وفروا بيئة اقتصادية مريحة للجيل الأول من التجار وظلت قاعدة متينة للأجيال اللاحقة ومشروعاتها⁽⁴⁷⁾. وما زال عدد من المنشآت الصناعية القائمة اليوم بيد أحفاد أولئك التجار، سواء في إندونيسيا أو سنغافورة، فضلاً عن دول الخليج. وبذلك حققوا الاستدامة في بلد المهجر، وإن كان نصيب الوطن اليمني من كل ذلك ما

(46) يعقوب، أبو هريرة (2014) ملامح الارتباط التجاري والثقافي والاجتماعي بين العرب الحضارم وبلاد أرخبيل الملايو، مجلة الدراسات الاجتماعية، العدد 42، جامعة العلوم والتكنولوجيا، اليمن. متاح بصيغة بي دي إف، ص 23.

(47) بيترية، فيليب (1440) مهجر أم شبكة أعمال؟ إعادة النظر في المهجر الحضرمي من خلال عدسات التجارة ، حضرموت والمهجر ، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، ص 255 - 256

يزال ضئيلاً؛ لظروف ربما تعود إلى واقع الوطن والسياسات الفاشلة التي لم تخلق الأوعية المناسبة لاستيعاب مردودات الهجرة.

أما النشاط الزراعي فلم يكن للمهاجرين الحضارم اهتمام واضح به. على الرغم من امتلاك بعض الحضارم لأراضٍ زراعية في بلدان مهجرهم، لاسيما في إندونيسيا، فإنهم كانوا يؤجرونها للسكان الأصليين من الإندونيسيين، كما حدثت الإجراءات المتشددة التي فرضتها السلطات الهولندية آنذاك على الأجانب الشرقيين في ما يخص بيع الأراضي، تلك الإجراءات والضرائب ساهمت في ضعف هذا النشاط لدى المهاجرين الحضارم⁽⁴⁸⁾.

أما ما يخص التأثير السلبي للأنشطة الاقتصادية للهجرة في بلدان المهجر، فلا تبدو كثيرة إذا قورنت بالمؤثرات السلبية على الوطن الأم. إلا أن حقيقة أن بعض دول الاغتراب غالباً ما تضع الكثير من القيود لحركة أموال المهاجرين، وإن كانوا حتى يحملون جنسيات تلك الدول، ناهيك عن يحملون الجنسية اليمنية. ويعد الحظر المفروض على الأجانب من امتلاك العقارات، والمؤسسات التجارية والاستثمارية في بلدان الخليج، وعلى وجه الخصوص المملكة السعودية، وكذا حرمان أولادهم من الالتحاق بالتعليم الجامعي الحكومي، معضلة تزداد آثارها اليوم أكثر من الأمس. كما أن تعرض بلدان المهجر لأي هزات اقتصادية أو اضطرابات سياسية يمكن أن تكون لها آثار كارثية على المغتربين وأحوالهم الاقتصادية، وهذا ما حدث للمغتربين اليمنيين المقيمين بدول الخليج، في عقد التسعينيات من القرن الماضي، وقبل ذلك ما في بعض دول أفريقيا وجنوب آسيا.

(48) غالب، يحيى (2008) مرجع سابق، ص 201 - 202.

● التأثيرات الاجتماعية والثقافية:

تؤكد الدراسات المهمة بالهجرة اليمنية، لاسيما الحضرمية، أن الهجرة من حضرموت بدأت مُنذُ قرون ومازالت مستمرة، ولم تتأثر بظروف الوطن الاقتصادية والثقافية والسياسية فحسب، بل تأثرت بالبنية العقلية والشخصية للمهاجر الحضرمي. ولهذا كانت تأثيراتها واضحة في سمات السلوك الاجتماعي واللغة، بل حتى في السمات الشخصية. إن تاريخ الإسلام في سواحل المحيط الهندي بمجمله وأسلمة الحدود الشرقية كلها مرتبطان بشكل لا يمكن فصله عن العرب من حضرموت في اليمن. إذ أنشأ الحضارم - لاسيما فئات السادة والفقهاء والتجار والعامّة - فضاء عبر الثقافات في أثناء رحلاتهم واستقرارهم عبر المحيط، من "كيب تاون" في طرف جنوب أفريقيا، إلى تيمور عند حد أرخبيل الملايو، "بل وإلى حدود الفلبين، وكان لهم الدور الرائد في نشر الثقافة الإسلامية وتطويرها، ونشر الروح الدينية والتشكيلات الاجتماعية في كل هذه الأقاليم"⁽⁴⁹⁾. إذ كان الحضارم بمثابة رسل صلات اجتماعية وثقافية لأعداد كبيرة منهم ولدوا وعاشوا وترعرعوا وعملوا وماتوا في زنجبار وجاوا، ولكنهم تركوا بصماتهم في تلك الأماكن، لعل أبرزها بصمات الدين الإسلامي. كما أنهم تبناوا عناصر ثقافية ليست ذات أصول عربية؛ فهم لا يؤثرون في المجتمع الذي يصلون إليه وحسب، بل يتأثرون به أيضاً⁽⁵⁰⁾.

وتشير الكثير من الدراسات إلى أساليب التكيف الاجتماعي التي تبناها المهاجرون الحضارم في البلدان التي وصلوا إليها، إذ تعايش الحضارم مع

(49) البوجرا (1440) مرجع سابق، ص 297 - 301 .

(50) بانق، آن ك (2019) صوفيو وعلماء البحار، عبدالرحمن الكاف (مترجم)، تريم للدراسات والنشر، ص 20.

مختلف الإثنيات الاجتماعية، ولم يسجل التاريخ أي حادثة تنافر وصدام، وهي حالة نادرة في التاريخ الحضاري. كما نقل الحضارم عاداتهم الاجتماعية ومكوناتهم اللغوية إلى مهاجرهم، إذ أشير - على سبيل المثال - أن الكلمات العربية شكلت نحو ما بين (25 - 50 %) من اللغة السواحلية⁽⁵¹⁾. كما نقل الحضارم الكثير من الآلات الموسيقية وأمور الفن، والرقصات الشعبية التي أصبح يمارسها المجتمع الآسيوي في المناسبات والأفراح⁽⁵²⁾، فما زال "الزفين" (الزبادي) يمارس في إندونيسيا وماليزيا إلى اليوم، كما هو أيضاً حالياً في حضرموت. وغني عن القول الدور الريادي للحضارم في بلدان المهجر في تأسيس المدارس والمساجد، والمراكز الدينية، ومؤسسات المجتمع المدني، فضلاً عن الصحافة والإعلام ونشر الكتب وطباعتها وغير ذلك مما لا يتسع المجال لسرده.

يبدو مما سبق، مدى الأثر والتأثير الذي أحدثته الهجرة الحضرمية في البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة؛ إذ إن كثيراً من تلك المؤثرات ظلت حية وتمارس داخل بلدان المهجر الآسيوي والأفريقي إلى اليوم، بل إن اليمن عامة وحضرموت على وجه الخصوص ما زالت تستقبل أعداداً كبيرة من الإندونيسيين والماليزيين والأفارقة الذين يرغبون في الالتحاق بالمعاهد والأربطة الدينية والجامعات الأهلية في حضرموت، وهذا يؤكد استدامة التأثيرات الاجتماعية للهجرة الحضرمية. كما أن استدامة التأثير والتأثر لا يقتصر على الجوانب الدينية فحسب، بل يمتد إلى كثير من العادات الاجتماعية، سواء في المأكل أو الملبس أو الفن الشعبي، فضلاً عن الكلمات الإندونيسية في

(51) الجابري، رزق (2010) مرجع سابق، ص 330 - 335.

(52) البوجرا (1440) مرجع سابق.

اللهجة الحضرية والسمات الجسمية تجدها واضحة جلية في كثير من شباب وكبار السن في حضرموت، كما لوحظت أيضاً السمات اليمنية والحضرية في عدد من الطلبة القادمين إلى حضرموت، ممن ينتمون لعائلات ذات أصول حضرية عايشهم الباحث، وساهم - وما زال - في تدريسهم في كلٍّ من جامعة الأحقاف وجامعة الوسطية للعلوم الإسلامية والإنسانية، وجامعة الإمام الشافعي للعلوم الشرعية (انظر الشكل 10).



شكل (10) يبين استدامة الصلات الاجتماعية التعليمية بين حضرموت واندونيسيا (الباحث مع مجموعة من الطلبة الإندونيسيين بجامعة الإمام الشافعي - المكلا)

● التأثيرات في البعد البيئي:

لم يلق البعد البيئي - بوصفه مجالاً من مجالات التنمية المستدامة - اهتماماً في الدراسات التي تناولت الهجرة اليمنية عموماً والحضرية على وجه الخصوص؛ إذ لم تتطرق كثير من الدراسات التي وقعت في يد الباحث إلى إسهامات المهاجرين في هذا الجانب في بلدان مهجرهم، ويعزو الباحث ذلك إلى حداثة المجال في علاقته بالهجرة ومؤثراتها. غير أنه يمكن الاستنتاج بأنه في ظل وجود أنشطة اقتصادية هنا وهناك ستكون المؤثرات البيئية لهذه الأنشطة موجودة ومؤثرة بصورة أو بأخرى، وهذا يعتمد على طبيعة تلك الأنشطة الاقتصادية ومدى مساهمتها في إحداث الأثر البيئي، سلباً أو إيجاباً، كما يعتمد

على القوانين والتشريعات التي تسنها دول المهجر في الحفاظ على البيئة وصيانتها، ويأمل الباحث أن يحظى هذا المجال باهتمام الباحثين في الهجرة مستقبلاً؛ لما له من أهمية في استكمال جوانب التنمية المستدامة في بلدان المهجر.

خلاصة واستنتاجات

يبدو، مما سبق عرضه بخصوص الهجرة الحضرية ومساهمتها في التنمية المستدامة في الوطن والمهجر، أن علاقة الهجرة بالتنمية مرت بمراحل وظروف متباينة. وتكمن أهمية هذه العلاقة بناءً على مدى انعكاسات الهجرة على جوانب التنمية ومحصلتها النهائية على المدى الطويل. ونظراً لقلّة توثيق تلك المؤثرات بمنظور الاستدامة على المستوى الوطني، سواء لدى المؤسسات الحكومية ذات العلاقة، أو المؤسسات التعليمية كالجامعات ومراكز البحث، فقد وجد الباحث صعوبة في الإحاطة بكل مؤثرات الهجرة الحضرية على وفق أبعاد التنمية المستدامة، سواء تلك المؤثرات على الوطن الأم أو على بلد المهجر. ومع حقيقة العراقة التاريخية للهجرة الحضرية وخصوصيتها التي أكدتها بعض الدراسات، فإن مساهمتها في تحقيق الاستدامة موجودة بدرجات متفاوتة بين الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة. فبينما نجد حضوراً وأثراً واضحاً لتأثيراتها على الوطن الأم في البعد الاجتماعي والثقافي، نجد أن التأثير في البعد الاقتصادي يظهر بصورة واضحة في بلدان المهجر أكثر منه في الوطن، فـ كان للتأثير الاجتماعي والثقافي في بلد المهجر دور مهم ومستدام، ليس في شهرة الحضارم في أسلمة أجزاء واسعة من دول المحيط الهندي، بل في قدرتهم على التأثير على ثقافة تلك الشعوب وعاداتها وتكيفهم معها دون فقدان عناصر ثقافتهم. كما تبدو الاستدامة في استمرار الريادة الاقتصادية والاجتماعية لبعض العائلات والأفراد الحضارم في بلد المهجر إلى اليوم، على الرغم من اندماجهم مع مجتمع الوطن الجديد. ولعل ما يثير الفخر والإعجاب، أن يظل أولئك المولدون والأجيال المتأخرة يعتزّون بانتمائهم إلى اليمن وإلى حضرموت، على الرغم من أن اليمن - وحضرموت - اليوم وفي الأمس القريب لم تكن ذات مكانة

اقتصادية ولم تنعم بالاستقرار السياسي والتنموي، على وفق معايير عالمنا اليوم. وهذا يؤكد أن فلسفة الانتماء تلك واستدامتها عبر الأجيال نابعة مما تميز به الحضارم وجسده في واقع حياتهم وتعاملهم مع الآخر، من سمات وأخلاق وقيم ظلت محل فخر واعتزاز عند أولئك من الأمس البعيد إلى اليوم، وهذا ما يدفعهم حتى الوقت الحاضر إلى إرسال أبنائهم إلى حضرموت لتلقي العلوم الدينية من منابعها في مدرسة حضرموت التي تميزت بالوسطية والاعتدال، في ظل معاناة العالم اليوم من مخاطر فكر التطرف الديني ونتائجه الوخيمة.

وقد توصلت الدراسة إلى أهم الاستنتاجات الآتية:

أولاً: أن العلاقة بين التنمية المستدامة والهجرة أظهرتها الهجرة الحضرمية بصورة جلية ومستدامة في أبعادها الثلاثة، الاقتصادي، والاجتماعي، والثقافي، على مستوى الوطن والمهجر، وإن تباينت في مستواها بين كل بعد وآخر، فهي قد أظهرت ريادة وتميزاً.

ثانياً: على الرغم من الريادة والمكانة التي تبوأها أبناء حضرموت في مهاجرهم، فإن ذلك لم ينعكس أثره بدرجة مناسبة في واقع وطنهم، لاسيما في الجوانب الاقتصادية والتنموية في العقود الأخيرة من القرن الماضي.

ثالثاً: أن ضعف تأثير الهجرة الحضرمية في خدمة الوطن الأم في الوقت الحاضر في النواحي التنموية - الاقتصادية بالذات - لا يعود فقط إلى القيود التي تفرضها دول المهجر، بل إلى غياب استراتيجية وطنية واضحة في التعامل مع الهجرة والمهاجرين ودول المهجر.

رابعاً: أن حكومات ما بعد الثورات اليمنية حتى اليوم، لم تستطع أن تستثمر ذلك التميز الذي اتصفت به الهجرة اليمنية والحضرمية بالذات؛ إذ لم

يستفد الوطن والتنمية فيه مما امتلكه المهاجرون من ثروات وقدرات ومكانة، على الرغم من تمسك المهاجرين واعتزازهم بوطنهم الأم ووطن الأجداد.

خامساً: أن الحاجة ماسة لعمل دراسات تتناول التأثيرات البيئية التي أهملت في كثير من كتابات الباحثين ودراساتهم، كما تبدو الحاجة إلى دراسة تفصيلية للمؤثرات الاجتماعية والثقافية للهجرة اليمنية والحضرية المتأخرة لدول النفط، ومخاطرها على عموميات ثقافة المجتمع اليمني وخصوصياته ولاسيما محافظة حضرموت.

قائمة المراجع

- الإسكوا (2014) اليمن: توجيه تحويلات المغتربين والعاملين اليمنيين في الخارج نحو التنمية، دراسة منظمة الأمم المتحدة للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، متاحة بصيغة pdf.
- انجرامس، دبليو اتش (2001) حضرموت (1934-1935) النوبان، سعيد عبد الخير (مترجم)، دار جامعة عدن للطباعة والنشر.
- باصرة، صالح علي (1999) الهجرة الحضرمية إلى جنوب شرق آسيا (البداية - التأثير والتأثر - النهاية)، ورقة مقدمة لندوة "المغتربون: الرافد الأساسي للتنمية المستدامة"، الثوابت، الكتاب (15)، الآفاق للطباعة والنشر.
- باعباد، علي هود وبابعير، عبدالله صالح (1999) حضرموت علاقة وطن وهموم اغتراب، ورقة مقدمة لندوة "المغتربون: الرافد الأساسي للتنمية المستدامة"، الثوابت، الكتاب (15)، الآفاق للطباعة والنشر.
- بامطرف، محمد عبدالقادر (2001) الهجرة اليمنية، ط الأولى، وزارة شؤون المغتربين، الجمهورية اليمنية.
- بانق، آن ك (2019) صوفيو وعلماء البحار، عبدالرحمن الكاف (مترجم)، تريم للدراسات والنشر، تريم.
- بلققيه، عبدالله بن حسين (1378) تذكرة الباحث المحتاط في تاريخ الرباط، مطبعة الفجالة الجديدة، متاح بصيغة بي دي إف، ص 34 - 47.
- بن ثعلب، محمد عبدالله (2016) المغتربون والتنمية في اليمن، ط الأولى، (بدون مكان نشر).

- البوجرا، عبدالله، وبريهوني، نويل (1440) حضرموت والمهجر: السياسة اليمنية والهوية والهجرة، نويل برهيووني (محرر)، بشير العيسوي (مترجم)، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض.
- بوكسبيرجر، ليندا (2019) على حافة إمبراطورية: حضرموت، الهجرة، المحيط الهندي، مصطفى العيدروس (مترجم) ط الأولى، مركز الأندلس للنشر.
- بيترية، فيليب (1440) مهجر أم شبكة أعمال؟ إعادة النظر في المهجر الحضرمي من خلال عدسات التجارة، حضرموت والمهجر، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض.
- الجابري، رزق (2010) الهجرة والحوار الحضاري مدخل للسلام العالمي، دراسات وأبحاث، فعاليات ملتقى تريم الثقافي، ص 337.
- الجامعة العربية (2015) المنتدى العالمي الثامن للهجرة والتنمية 2015، ورقة إرشادية، متاح على الانترنت بصيغة pdf.
- الجامعة العربية (2018) أهداف التنمية المستدامة والهجرة في المنطقة العربية: الورقة المفاهيمية للورشة التدريبية، مرجع بصيغة pdf على الرابط
- <https://www.sesric.org/event-detail-ar.php?id=1288>
- الجامعة العربية (2018) تقرير ورشة عمل حول "الهجرة والتنمية المستدامة في المنطقة العربية"، متاح على الانترنت بصيغة pdf.
- السقاف، أحمد محمد (2002) تأثير خصائص البيئة الطبيعية والاجتماعية على العمارة الطينية في وادي حضرموت، ورقة مقدمة للندوة العلمية

- "التنمية العمرانية في المناطق الصحراوية ومشاكل البناء بها"، الرياض 4 -1 نوفمبر 2002م، المملكة العربية السعودية.
- السقاف، جعفر محمد والكاف، علي أنيس (2010) الزعيم أبوبكر بن شيخ الكاف: صانع السلام وباني النهضة الاقتصادية والاجتماعية في حضرموت، ط الثانية، الكاف للدراسات والنشر، سيئون.
- عصبان، صالح مبارك (2010) ريادة النهضة العلمية في تريم في القرن الرابع عشر الميلادي، ورقة علمية مقدمة ضمن أبحاث ودراسات فعاليات ملتقى تريم عاصمة الثقافة الإسلامية، ط الأولى.
- العطاس، فريد (محرر)، (2017) الحضارم في المحيط الهندي: إسهامات في مجتمع واقتصاد جنوب شرق آسيا، عبدالله الكاف (مترجم)، تريم للدراسات والنشر.
- عمشوش، مسعود سعيد (2017) الحضارم في مهاجرهم، متاح بصيغة (pdf).
- غالب، يحيى محمد أحمد (2008) الهجرات اليمنية الحضرمية إلى إندونيسيا، ط الأولى، تريم للدراسات والنشر، تريم.
- الكاف، حسين بن محمد بن أحمد (2019) أثر الحضارم في سنغافورة ودورهم الديني - الاقتصادي - الثقافي، ط الأولى، تريم للدراسات والنشر.
- الكاف، علي أنيس (2018)، الإتحاف في ترجمة المصلح السيد أبي بكر بن حسين الكاف، مركز تريم للدراسات والنشر.
- لاكثر، هيلين (1440) حضرموت: البنية الاجتماعية والزراعة والهجرة، نويل برهيووني (محرر)، بشير العيسوي (مترجم)، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض.

- لمحرر، فاطمة (2020) الهجرة والتنمية أية مقاربة؟، ص 1، متاح بصيغة بي دي إف على الانترنت على الرابط
<https://www.marocdroit.com....a6742.html/>
- وزارة المياه والبيئة (2012) التقرير الوطني للجمهورية اليمنية حول التنمية المستدامة المقدم إلى مؤتمر الأمم المتحدة حول التنمية المستدامة. ريو دي جانيرو البرازيل، يونيو 2012 م.
- يعقوب، أبو هريرة (2014) ملامح الارتباط التجاري والثقافي والاجتماعي بين العرب الحضارم وبلاد أرخبيل الملايو، مجلة الدراسات الاجتماعية، العدد 42، جامعة العلوم والتكنولوجيا، اليمن. متاح بصيغة pdf.
- اليونسكو (2012) التربية من أجل التنمية المستدامة: كتاب مرجعي، اليونسكو، باريس.
- يونق، هوب دي (2018) التحويلات المالية من جزر هولندا الشرقية إلى حضرموت في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، الحضارم في المحيط الهندي، فريد العطاس (محرر)، عبدالله عبدالرحمن الكاف (مترجم)، ط الأولى، تريم للدراسات والنشر.

مجلس أمناء مؤسسة الخير للتنمية الاجتماعية

- 1- أ/ علوان سعيد الشيباني - رئيس المؤسسة
- 2- أ/ عمر محمد عمر يعقوب - نائب رئيس المؤسسة
- 3- م/ جمال عمر محمد يعقوب - عضو
- 4- صادق منصور الجماعي - مدير عام المؤسسة
- 5- أحمد عبدالملك الشيباني - عضو
- 6- محمد سعيد الأسودى - عضو
- 7- مها شمسان العززي - عضو
- 8- فارس عثمان الهبوب - عضو
- 9- بلقيس علي الشيباني - عضو
- 10- علي أحمد الحضرمي - عضو

مُهَاجِرُونَ

مخرجات هذه الدراسة هي أيضاً متاحة أمام المهتمين في منصة إلكترونية انشئت لهذا الغرض، ليسهل الوصول إلى مفرداتها بدون عناء. لا نقول عن هذه الدراسة بأنها شاملة وتحيط بكل التفاصيل والمفردات، ومع ذلك فنحن نجزم بأنها محاولة جادة في معاينة ظاهرة الهجرة اليمنية، وتفتح أمام الدارسين والمهتمين مساحات جديدة للمعاينة والإضافة في قادم السنين.

علوان سعيد الشيباني

مؤسس ورئيس مجلس أمناء

مؤسسة الخير للتنمية الاجتماعية

مساهمات اليمنيين على مستوى العالم كثيرة، وتكاد تكون الأكثر تأثيراً على اقتصاديات وثقافات بعض البلدان التي هاجروا إليها وانخرطوا في بنائها وضمن نسيجها الاجتماعي، سواء كان ذلك في دول جنوب شرق آسيا أو شرق أفريقيا أو الخليج العربي، وغير ذلك من البلدان.

ومما يؤسف له أن بعض البلدان قد تنكّرت لدور اليمنيين الحضاري في نهضتها الاقتصادية والاجتماعية. ومن هذه الخلفية، ولدت تبني مؤسسة الخير للتنمية الاجتماعية فكرة إعداد دراسة موسعة عن دور المغتربين والمهاجرين اليمنيين في بلدان المهجر، وتبلورت هذه الفكرة في الأشهر الأخيرة من العام ٢٠١٩م.

دراسة "الآثار المتبادلة للهجرة اليمنية" بأجزائها التسعة، هي حصيلة جهود باحثين مرموقين في مجالات التاريخ والفلسفة والاجتماع والاقتصاد والأدب والفنون والصحافة والسياسة والاحصاء لعامين كاملين،



info@muhajirun-ye.org
www.muhajirun-ye.org

مؤسسة الخير للتنمية الاجتماعية

Al Khair Foundation For Social Development

